

مرجع القاضى والمحامى والمتقاضى فى التعويض عن

المسؤولية المدنية

فى ضوء الفقه وقضاء النقض

المجلد الثانى

قواعدها : تقادما الثلاثى - تضامن المسئولين إذا تعددوا -
بشمولها الضرر غير المتوقع إلى جانب الضرر المتوقع
أركانها : خطأ - ضرر - علاقة السببية
تقدير التعويض عنها :
ضرر مباشر متوقع - غير متوقع - بجانب الظروف الملابسة
درجة جسامه الخطأ ومراعاة ظروف المضرور وليس المسئول عن أحداثها.

الأستاذ

السيد عبد الوهاب عرفة

المحامى لدى محكمة النقض

الناشر

المكتب الفنى للموسوعات القانونية

الاسكندرية - ستانلى - شارع الهدايا

ت : ١٢/١٧٤٤٧٧٧

مرجع القاضي والمحامي والمتقاضي في التعويض عن

المسؤولية المدنية

المجلد الثاني

المسؤولية التقصيرية

قواعدها : تقامها الثلاثي - تضامن المسئولين إذا تعدوا - بشمولها الضرر غير المتوقع إلى جانب الضرر المتوقع

أركانها : (خطأ - ضرر - علاقة السببية) .

تقدير التعويض عنها : ضرر مباشر (متوقع - غير متوقع - بجانب الظروف الملازمة) درجة جسامه الخطأ ومراعاة ظروف الضرر وليس المسئول عن أحداثها) .

دفع المسئولية - تطبيقات قضائية .

الأستاذ

المعيد عبد الوهاب عرفة

المحامي لدى محكمة النقض

العائش

المكتب الفني للموسوعات القانونية

الإسكندرية - ستقلي - ش الهدايا ١٢١٧٤٤٧٢٧ .

مرجع القاضي والمحامي والمتقاضى في التعويض عن

المسئولية المدنية والتعويض عنها

المجلد الثاني

المسئولية التقصيرية

محتويات الكتاب :-

تعريفها - مناطها - سببها - خصائصها - وأوجه الشبه بينها وبين المسئولية العقدية وتميزها عن العقدية - أركانها - جزاؤها.

أركانها : خطأ - ضرر - علاقة السببية بين الخطأ والضرر التعويض عن الضرر المباشر المتوقع و (غير المتوقع) - مدة للتقادم ٣ سنوات لا يشترط إنذار , تضامن المسئولية عن الضرر بخلاف العقدية فلا تضامن - عناصر الضرر - تقدير الضرر .

أنواع الضرر :- (مادي - أدبي) تقسيمات الخطأ (عمدي , إهمال جسيم يسير , ايجابي سلبي جنائي مدني) .

أنواع الخطأ (إهمال وعدم احتياط - رعونة - عدم إحتراز - مخالفة القوانين واللوائح.

نفع المسئولية : السبب الأجنبي , القوة القاهرة , خطأ المضرور , خطأ الغير الخطأ المشترك - نفي الخطأ - نفي الضرر - تقدير التعويض - صورها مسئولية عن خطأ شخصي - خطأ الغير - فعل الأشياء والحراسة).

تطبيقات قضائية : مسؤولية الحكومة عن اضرار الزلازل - عقد السمسة -
- الاعتقال والتعذيب - الترخين المحبوس احتياطيا - مسؤولية الطبيب -
إساءة أستعمال حق النقاضي - نزع الملكية للمنفعة العامة - البلاغ الكاذب
بمسؤولية رجل البوليس عن تفريق المظاهرات - المنافسة غير المشروعة -
التصنت والتجسس عبر التليفون المحمول - تبيد جهاز الزوجية - فسخ
الخطبة - وفاة المتهم أثناء محاكمته - مسؤولية القاضي عن إصدار حكم
خاطئ - القتل والإصابة للخطأ - القذف والسب - مسؤولية وزارة التعليم
عن جرائم المدرس أثناء الدرس الخصوصية - مسؤولية الممتنع عن مساعدة
شخص في خطر - الغرق بالشواطئ في حمامات السباحة بالنوادي -
الصحفي عن النشر - الاثراء بلا سبب - حوادث قطارات السكة الحديد -
الخطأ في تنفيذ الأحكام , مجاوزة حدود الوكالة , تخطي القاضي في الاعاره
, إهمال الحارس القضائي في العناية بالمال محل الحراسة , الأجزاء البارزة
عن خط التنظيم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى في كتابه الكريم :

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الَّذِي آمَنَّا بِاللَّهِ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ

(سورة الصافات ٢٨)



١) ومن يقتل مؤمنا خطئا . فتحرير رقبة مؤمنة . ودية مسلمة إلى أهله . إلا أن يصدقوا .

(سورة النساء آية ٩٢) .

٢) من تطيب ولم يعظم من الطيب قبل ذلك فهو (ضامن) .

(هدييت شريفة) .

(أي ضامن بالتعويض) .

٣) من أفسد شيئا فطيه إصلاحه .

(قاعدة شرعية) .

مقدمة

التعويض عن (المسؤولية التقصيرية) هي (جزاء) الإخلال بواجب قانوني عام فرضه القانون على الكافة بعدم الانحراف بالسلوك ، والذي ينتج عن هذا الخطأ غير المشروع (ضرر) للغير وحدث نتيجة قد تكون إجراميه بتحمل نتيجة الفعل الذي أقدم عليه ونتج عنه الضرر (فالضرر) هو أساس المسؤولية (م ١٦٣ مدني) .

خلاف المسؤولية العقدية

فيلتزم المدين في العقد بالتعويض إذا هو لم يتم بتنفيذ العقد عينا وامتنع عن القيام بالتزاماته فيه ، أو تأخر في تنفيذه (م ٢١٥ مدني) .

المسؤولية التقصيرية :

هي النوع أو الفرع الثاني للمسؤولية المدنية ، ولها ذات نفس أركان المسؤولية العقدية (وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينها) ، كما تتقضي بإثبات السبب الأجنبي (وهو القوة القاهرة ، خطأ المضرور ، خطأ الغير) .
كما إن الجزاء والنتيجة في النوعين واحده هي (التعويض) لكنهما يختلفان من حيث (مدي التعويض ، ومده تقادمها ، والتضامن) (م ١٦٩ مدني في التقصيرية والإعفاء من المسؤولية) .

وهذا له أثره على (مركز المضرور) حسب نوع المسؤولية التي صدر الحكم على أساسها .

ذلك إن (الفعل الواحد) قد ينتج عنه قيام كل من المسئوليتين التقصيرية والعقدية في ذات الوقت . وكمثال الناقل الذي يلقي بالراكب باجر إلي الطريق فيصاب ، فهل تطبق عليه قاعدة عدم جواز الخيرة بين المسئوليتين

حتى لو أضرت بمركز ومصلحة المضرور ؟ فالمسئولية التقصيرية تتطلب (إثبات الخطأ) في جانب المسئولية عنه أما المسئولية العقدية (فعدم تنفيذ العقد) يعد في ذاته (خطأ) يرتب المسئولية العقدية والتعويض عن ذلك فعلى الدائن فيها إثبات عدم تنفيذ العقد بشرط أن يكون الدائن قد أوفى بالتزامه ، إلى جانب إثباته عدم وجود سبب أجنبي (قوة قاهرة - خطأ المضرور - خطأ الغير) كي يستحق تعويضاً (وكمثال هنا الراكب المصاب) .

فالدائن فيها لا يكلف بإثبات خطأ ، عكس المسئولية التقصيرية . . ويدق الأمر في اثر (الغش) الذي يؤدي إلى شمول التعويض للضرر غير المتوقع في (المسئولية العقدية) طبقاً (م ٢/٢٢١ مدني) ، وهناك (خطأ جسيم) الذي يدخل في حساب التعويض في (المسئولية التقصيرية) طبقاً (م ١٧٠ مدني) حيث يسوى بينهما المشرع ولكنه ما ير بينهما في حالتين هما :-

- ١) م ٧٦٨ مدني: فمنع للتأمين من نتائج الخطأ العمد دون الخطأ الجسيم .
- ٢) م ٢٣١ مدني : التي اشترطت للمطالبة (بتعويض تكميلي) يضاف إلى (الفوائد) ، أن يكون الخطأ (عمداً) ، فلا يكفي لذلك (الخطأ الجسيم) .

وهناك فروق بين المسئوليتين :

- ١) ففي التضامن مثلاً تضامن المسئولون عن الضرر إذا تعدوا يكون بنص القانون (م ١٦٩ مدني) هذا في المسئولية التقصيرية ، أما للعقدية فيكون التضامن (بالاتفاق) أو بنص قانوني طبقاً (م ٢٧٩ مدني) أو يلزم المدين بوفاء الدين كاملاً إذا كان الالتزام غير قابل للانقسام أو التجزئة طبقاً (م ١/٣٠١ مدني) علي أن ترجع بماد وفاء علي باقي المدينين (م ٢/٣٠١ مدني) .

(٢) وفي الإغفاء من المسؤولية :-

في العقدية يجوز الاتفاق على الإغفاء من المسؤولية عدا حالة الغش والخطأ الجسيم (م ٢/٢١٧ مدني) وعدا حالة إذا صدر الخطأ الجسيم من أشخاص يستخدمهم المدين في تنفيذ التزامه كعمال نظافة للقطارات (م ٢٠/٢١٧ مدني).

أما في التقصيرية : فلا يجوز الإتفاق على الإغفاء من المسؤولية ولو كان الخطأ يسيرا أو مفترضا (م ٣/٢١٧ مدني).

(٣) في التقادم تتقدم المسؤولية التقصيرية (٣ سنوات) أما للعقدية فب (١٥ سنة) .

والمسؤولية التقصيرية أوسع شمولاً ، حتى لا يفلت المسئول من المسؤولية فلها ثلاث صور أو أنواع هي :-

أ) المسؤولية عن الخطأ الشخصي : (م ١٦٣ مدني)

ب) المسؤولية عن فعل الغير وتقتسم إلي :-

١- مسؤولية المكلف بالرقابة (م ١٧٣ مدني) .

٢- ومسؤولية المتبوع عن خطأ تابعه (م ١٧٤ مدني) .

ج) المسؤولية عن فعل الأشياء وتقتسم إلي :

١- المسؤولية عن فعل الحيوان (م ١٧٦ مدني) .

٢- المسؤولية عن تهمد المباني (م ١٧٧ مدني) .

٣- المسؤولية عن فعل الأشياء الميكانيكية (م ١٧٨ مدني) .

وهذه الأخيرة أكثر حماية للمضرور حيث تقوم علي (خطأ مفترض) . فتعفي المصاب من عبء إثبات خطأ المسئول أو إهماله وتقصيره.

فالحراسة لا تنجزاً ولو انتقلت السيطرة الفعلية على الشيء لغير مالك ولحساب الحارس ، فيسأل الحارس عن الأضرار الناشئة عن الشيء سواء بسبب استعماله أو عيب في تكوين الشيء ذاته ولو لم يكن يوسع الحارس أن يعلمه وإن ذلك حماية للمضرور أعمالاً المادة ١٦٩ مدني ، فيكون كلا منهم مسئولاً مهما تعدوا طعن ٥٧/٢١٣٣ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/٢٨).

وفي النهاية يلاحظ : إن دعوى المسؤولية التقصيرية (بالنسبة للمصاب أو المضرور) تحقق مزايا تفوق بكثير المزايا التي تحققها (دعوى المسؤولية العقدية) منها ما يلي :-

١) الحصول على تعويض الضرر المتوقع وغير المتوقع ولو كان الخطأ يسيراً أو مفترضاً (م ١٧٠ مدني) عكس .

٢) بطلان شرط الإعفاء من المسؤولية ، أو تخفيفها أو تحديدها ولو كان الخطأ يسيراً أو مفترضاً بينما يجوز في العقدية الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية عدا حالتَي الغش والخطأ الجسيم فلا يجوز وببطل الشرط الذي ينص على الإعفاء منهما (م ٢/٢١٧ مدني) .

٣) التضامن بقوة القانون بين المسؤولين عن الفعل الضار إذا تعدوا ، فيأمن بذلك إعمار أحدهم ، أو عدم استطاعة المضرور الحصول على تعويض منه.

٤) الإعفاء من إثبات خطأ المسؤول في أحوال الخطأ المفترض قانوناً ، عكس العقدية فإن على (الدائن) عبء إثبات خطأ المسؤول .

٥) الإعفاء من واجب الأعداء .

٦) مسائل الصبي المميز .

لكن يعيب دعوى المسؤولية التقصيرية أن مدة تقادمها قصير محدد (ب ٣ سنوات) من تاريخ العلم بالضرر وبشخص المسؤول عنه بحد أقصى

١٥ سنة من تاريخ وقوع الفعل الضار . وان تراخت إلى حين انقضاء (الدعوى الجنائية) إذا كان الفعل للضار (جريمة) .

وبلاغة في المسؤولية العقدية : انه لا يعتد بدرجة جسامه خطأ المسئول أو درجة غناه وألا كان الحكم المستند إلى ذلك (معيبا يتعين نقضه) .

(طعن مدني جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠) عكس المسؤولية للتقصيرية فيعتد بالخطأ ولو كان يسيرا ، ويقدر القاضي فيها طبقا للمواد ٢٢١ ، ٢٢٢ مدني بمراعاة (الظروف الملازمة) التي تشمل درجة جسامه خطأ المسئول ومركز كل من المسئول والمضرور من حيث اليسار وعدمه كما جاء بالأعمال التحضيرية للقانون المدني ، ويعتد بالظروف الشخصية للمضرور ، دون الظروف الشخصية للمسئول ، فهذه الأخيرة ليست محل اعتبار . ويظهر اثر ذلك عند التفرقة بين التعويض عن العمل غير المشروع ، وللتعويض عن عدم تنفيذ الالتزام العقدي (الامتناع) كما ورد بمادة ٢٢٦ مدني التي تتحدث عن فوائد التأخير القانونية غير معلومة المقدار .

ففي الحالة الأولى : يتحدد محل الالتزام بالتراضي أو بحكم القضاء ، وفي **الحالة الثانية :-** يعتبر معلوم المقدار ويترتب على ذلك :-

(١) عدم سريان الفوائد في الحالة الأولى : إلا بعد رفع الدعوى بها بعد صدور حكم التعويض .

(٢) امكان سريان الفوائد في الحالة الثانية من وقت رفع الدعوى بالتعويض والفوائد معا .

وفي النهاية نرجو أن يحوز هذا البحث رضاء الجميع عنا والله الموفق .

المؤلف

إمضاء

***** دراسة وتقييم *****

هذا الكتاب يتحدث عن قواعد (المسئولية التقصيرية) والتي تلزم (بالتعويض) (كجزء جابر للضرر) عن الفعل أو المسلوك غير المشروع بإضرار بالغير طبقاً (م ١٦٣ مدني) وأركانها من خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما، فأن توافرت تلك الأركان مجتمعة، فأن نتيجتها وأثرها هي جبر للضرر المباشر وبقدرة سواء المتوقع أو غير المتوقع ، شاملاً عنصرين وهما الخسارة التي حاققت بالمضرور والكسب الذي فاتته علي أنه يلاحظ أن الخطأ كما يشمل الفعل الإيجابي من أفعال أو عمد ، قد يشمل أيضاً للفعل السلبي من امتناع أو ترك ومثالها (الحالة التي وردت بمادة ٢٣٨ عقوبات بأنه إذا كان سبب الحادث (خطأ) صادر من الممتنع نفسه نتج عنه موت للمضرور) (كمن يصدم شخصاً بسيارته في الطريق ويتركه بين الحياة والموت دون مساعدته بنقله إلى أقرب مستشفى أو طلب النجدة له مما يتسبب في وفاته مع قدرته علي المساعدة فإذا لم يصدر من الممتنع (خطأ) فلا يسأل ولو أدى ذلك إلي وفاته وإذا تحققت المسئولية الجنائية قامت معها وتزامنت المسئولية المدنية التقصيرية والمسئولية التقصيرية تقوم عن التقصير والإهمال ولو كان المخطئ حسن النية كما في القتل الخطأ (طعن جلسة ١٩٣٧/١٢/١٦ مكتب فني ٧٧ ص ٢١٤) .

ويتكلم عن قاعدة عدم جواز الجمع بين نوعي المسئولية (عقدية-تقصيرية) في دعوى واحدة وأنه قد تتحول المسئولية العقدية إلي تقصيرية إذا تجاوز المتعاقد حدود الالتزامات الواردة بالمعقد بأن شاب مسلكه غش أو خطأ جسيم

فيسأل عن ضرر غير متوقع وعن جميع الأضرار تعويضاً كاملاً مسئولية تقصيرية) .

وأهم ما فيها هو تقادم دعاواها بثلاث سنوات مع مراعاة أن ذلك قد يضر بالمضرور ويبرأ المسئول ، وتمتاز عن العقيدة بتضامن المسئولون إذا تعددوا بينما لا تجد ذلك في المسئولية العقدية .

ثم ينتقل بعد ذلك إلى قاعدة أخرى وهي أن (الجنائي يوقف المدني) ومعناها أنه إذا رفعت عن الفعل الخاطئ دعوى المسئولية التقصيرية أمام المحكمة المدنية فأن رفع الدعوى الجنائية قبل رفع هذه الدعوى أو أثناء السير فيها يوجب علي (المحكمة المدنية) طبقاً (م ١/٢٦٥ إجراءات جنائية) وقف السير في الدعوى المدنية لحين الفصل نهائياً في الدعوى الجنائية وأن ذلك متعلق (بالنظام العام) ، فإذا صدر حكم نهائي في الدعوى الجنائية كان ذلك دليل (إدانة المسئول) تلتزم به محكمة الموضوع المدنية وتقضي علي أساسه (بتعويض المضرر) ، ويتحدث بعد ذلك عن أركان المسئولية من خطأ وضرر وعلاقة السببية ، وهي نفس الأركان في العقيدة ويبدأ بالحديث عن الخطأ وتعريفه. ثم يتطرق إلى تقسيماته من عمد وإهمال، وجسيم ويسير وإيجابي وسلبي، وجنائي ومدني ثم يتحدث عن موانع ذلك الخطأ بتوافر حالة الضرورة أو رضا المجني عليه وأن الخطأ يقع عبء إثباته علي (الشخص المضرر) ثم ينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن أنواع (الخطأ التقصيري) وهي أربع علي سبيل الحصر هي إهمال، رعونة، عدم احتراز، مخالفة للقوانين واللوائح وأن أثر الخطأ يترتب عليه مسئوليتان إحداها جنائية والأخرى مدنية ثم يتحدث بتفصيل عن أنواع الخطأ التقصيري سالف الإشارة ثم يتحدث بعد ذلك عن أركان الخطأ التقصيري من تعدي وأدراك وصورة من انحراف وتجاوز وتعسف وضوابط الأخير ثم حالات انعدام الخطأ عن الخطأ

التقصيري والإعفاء نتيجة ذلك وحالاته أربع مع (دفاع شرعي) ولطاعه أمر الرئيس المباشر، الضرورة، استعمال السلطة) .

ثم ينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن الركن الثاني للمسئولية التقصيرية وهو (الضرر) ويشترط فيه طبقاً م ٢٥١ مكرر إجراءات جنائية (أن يكون شخصي ومباشر ومحقق للوقوع حالا أو مستقبلاً) ثم يتحدث عن (إثباته) وأنه يقع على عاتق (المضرور) .

بعد ذلك يبين أنواع الضرر وأنه مادي وأدبي ثم يتحدث عن شروط الضرر المادي ثم ينتقل بعد ذلك إلى إثبات الضرر المادي وأن عبء إثباته يقع على المدعي الدائن المضرور وباعتباره مادي فيجوز إثباته بجميع طرق الإثبات ثم يتحدث عن النوع الثاني للضرر وهو الأدبي تعريفه وأن المشرع قيد انتقال الحق فيه وقصره على أشخاص معينين هم (الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية) وأن ذلك مقصور على، حالتي الاتفاق بين المضرور والمسئول أو رفع المضرور دعوى قضائية مطالبها فيها بالتعويض وبين أن الالتزام القانوني بشئ لا يعد ضرراً يستحق عنه تعويض ، ثم بين إثبات الضرر الأدبي وأنه على المضرور والقضاء يفترض الضرر لثقلته بالشعور والعاطفة ثم يتحدث بعد ذلك عن (التعويض المؤقت) وأنه لا يمنع من رفع دعوى بتكملة التعويض تتقدم (بـ ٣ سنوات) طبقاً للمواد ١/١٧٢، ٣٨٥ مدني .

وينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن الركن الثالث للمسئولية التقصيرية وهو علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة ، وهي الضرر الحاصل للمضرور ويتحدث عن إثباتها وأنها تقع على عاتق المدعي المضرور وللمدعي دفع المسئولية بإثبات السبب الأجنبي وأنه لم يكن له يد في إحداث الضرر من قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير ثم يتحدث بعد ذلك عن أسباب انعدام

رابطة السببية النافذة للمسئولية وينتهي الأركان بالآثار والنتيجة وهي استحقاق التعويض عند توافر الأركان مجتمعاً وأن العبرة هي بيوم صدور الحكم لتقدير الضرر الناجم عن فعل المسؤول.

ويتحدث عن طرق التعويض وأنها (عينية) وهو (الأصل) أو نقدي وهو (الاستثناء) وأنه يجوز في التعويض علي الضرر الجمع بين التعويض وما هو مقرر بمقتضى القوانين واللوائح بشرط إلا يزيد عن مقدار الضرر الحاصل وإلا كان ذلك (إثراء بلا سبب) ويتحدث بعد ذلك عن تقادم دعوى التعويض وأنها طبقاً للقانون والقواعد العامة (٣ سنوات في المسؤولية التقصيرية) من يوم علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه علماً يقيناً أو ٣ سنوات من تاريخ صدور الحكم الاستثنائي طبقاً للمواد ١/١٧٢ مدني بخلاف المسؤولية العقوبة والتي هي خمس عشرة سنة ميلادية ويلاحظ في دعوى المسؤولية التقصيرية أنها لا تتطلب (سبق إنذار) ، كما هو الحال في المسؤولية العقدية، كما يلاحظ أن تقادمها يقف إذا حال بين المضرور ورفع الدعوى بالتعويض ظروف لازمت المضرور ويختص (القضاء المدني العادي) بدعوى التعويض عن الخطأ التقصيري والأعمال المادية للإدارة .

ثم يفرق بين التضامن والتضامن عند تعدد المسؤولين ثم يبين أن الحكم الجنائي الصادر بالبراءة لا يمنع المحكمة المدنية من الحكم بالتعويض. ثم يتكلم بعد ذلك عن أسباب الإعفاء من المسؤولية انتقصيرية (قوة قاهرة- خطأ المضرور- خطأ الغير) .

ثم ينتقل للحديث عن صور المسؤولية التقصيرية ، وهي أهم ما في الموضوع فيتحدث عن المسؤولية عن الخطأ الشخصي (م ١٦٣ مدني) ثم ينتقل للحديث عن المسؤولية عن عمل الغير وقسمها إلي :-

- ١- مسؤولية متولي للرقابة عن أعمال تابعة غير للمشروعة (م ١٧٣ مدني).
 - ٢- مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير للمشروعة م ١٧٤ مدني .
بعد ذلك يتحدث عن المسؤولية عن فعل الأشياء وتقسّمه إلى ثلاثة :
 - ١- المسؤولية عن فعل الحيوان (م ١٧٦ مدني) .
 - ٢- المسؤولية عن تهمد البناء (م ١٧٧ مدني) .
 - ٣- المسؤولية عن فعل الأشياء الميكانيكية (م ١٧٨ مدني) .
- وينكر لكل من المسؤولية السابقة (تطبيقاتها القضائية) (وصيغها القانونية) ثم يفرد بعد ذلك باباً للتطبيقات قضائية هامة في دعوى المسؤولية للتقصيرية ويقسمها إلى ثمانية وثلاثون فصلاً .

في الفصل الأول: يتحدث عن التعويض عن مسؤولية الحكومة عن أضرار الزلازل وكذا بالنسبة للمالك .

وفي الفصل الثاني: يتحدث عن عقد السمسرة ومسؤولية شركة السمسرة عن صحة الأوراق المالية محل التعامل والتزامها بتعويض المشتري المتضرر من تزوير الورقة المباعة .

وفي الفصل الثالث: يتحدث عن التعويض عن الاعتقال والتعذيب .

وفي الفصل الرابع: يتحدث عن المسؤولية عن أضرار التسخين وصيغة قانونية للدعوى عنها أمام المحكمة المدنية .

وفي الفصل الخامس: يتحدث عن الإرهاب والتفتيش المسلح للطائرات المدنية .

وفي الفصل السادس: يتحدث عن موضوع الساعة وهو هل يجوز تعويض المحبوس احتياطياً إذا قضى ببراءته .

وفي الفصل السابع: يتحدث عن مسؤولية الطبيب وأنها (تقصيرية) وأنه يجب فيه لقيامه بالعمل وفقاً للقانون توافر أربع شروط ، وينتهي بصيغ بعض الدعاوى الشائعة الحصول في مهنة الطب ومشاكلها .

في الفصل الثامن: يتحدث عن المسؤولية عن إساءة استعمال حق التقاضي والتعويض عنه في حال الأضرار بالخصم والكيد له بدون وجه حق ، وأحكام النقص الواردة في ذلك ، ويبين كذلك أن حق الدفاع إذا تجاوز حدة بأن نسب إلي الخصم أمور تمس شرفه وكرامته من عبارات سب أو قذف يعد (جريمة) توجب مسؤولية عن الضرر الناجم عن ذلك والتشهير تلزم الساب أو القائف بالتعويض منهاً ذلك بصيغة قانونية كنموذج لرفع دعوى التعويض عن إساءة استعمال حق التقاضي .

في الفصل التاسع: يتحدث عن التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة ، فيبين كيفية تقدير التعويض والظعن علي قرار لجنة تقدير التعويض وأنه اعتباراً من ١٩٩٠/٧/١ وهو تاريخ العمل بقانون نزع الملكية للمنفعة العامة الجديد يجوز استئناف حكم المحكمة الابتدائية حيث كان يحظر ذلك في ظل ق ١٩٥٤/٥٧٧ الملغي حالياً ، كما يبين النتائج المترتبة علي عدم إيداع قرار نزع الملكية للمنفعة العامة مكتب الشهر العقاري خلال سنتين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وأنه يعد كأن لم يكن ويبين كذلك موقف الشريعة الإسلامية من قرار نزع الملكية للمنفعة العامة وأنه يجوز بشرط التعويض العادل لكنها لا تعرف (نظام الاستيلاء المؤقت) ، كما يبين أن نزع الملكية بدون إتباع الإجراءات القانونية يعد (غصباً) يلزم الجهة النازعة بالتعويض كما يبين شروط استحقاق التعويض ومدة التقادم في حال نزع الملكية بدون

إتباع الإجراءات القانونية ونهـي ذلك بصيغة قانونية لدعوى تعويض عن نوع الملكية .

في الفصل العاشر: يتحدث عن جريمة البلاغ الكاذب تعريفها وأركانها وشروط التعويض عنها , وحالات الإعفاء من عقوبة البلاغ الكاذب , وأحكام النقض الصادرة في هذا الصدد وينتهي ذلك الفصل بصيغة قانونية لدعوى التعويض عن البلاغ الكاذب .

في الفصل الحادي عشر: يتحدث عن مسئولية رجل البوليس في تفرقة المظاهرات وأصابه البعض منهم ويبين شروط تفريق المظاهرات , وأحوال استعمال الضرب بالرصاص وأحكام النقض الصادرة في هذا الصدد.

في الفصل الثاني عشر: يتحدث عن (للمنافسة غير المشروعة) ويبين أن المنافسة الحسنة (مشروعة شرعاً) بهدف زيادة الإنتاج , أما إذا دخلها غش وسوء نية أو سوء قصد بهدف صرف عملاء للمنشأة المنافسة أو جذبهم إلى منشأة المنافس , فإن ذلك يترتب عليه ضرر للمتضرر يستحق عنه تعويضاً ويسرد العديد من التطبيقات العملية المعروضة علي محكمة النقض وحكم المحكمة فيها ثم نهي ذلك الفصل بصيغة قانونية لرفع دعوى تعويضية لذلك.

في الفصل الثالث عشر: يتحدث عن (جرائم التجسس والتنصت علي التليفون المحمول) وأنه ذلك محظور علي حامل المحمول (الموبايل) وبين أحوال مراقبة محادثة تليفون محمول وشروط العقاب علي التجسس علي المحادثات أو التصوير بالمحمول بدون (رضاء المجني عليه) وأنه لا يجوز التمسك أمام المحكمة بأي تسجيل صوتي أو مرئي بدون رضاء المجني عليه لأن ذلك بيان ودليل علي ارتكاب تلك الجريمة المحظورة خاصة أن الدستور

يعطي لتلك المحادثات حرمتها وسريتها ويبين شروط التعويض عن تلك الجريمة إلى جانب المساعلة الجنائية.

في الفصل الرابع عشر: يتحدث عن المسؤولية عن تبديد جهاز الزوجية فالأصل أن جهاز الزوجية (ملك للزوجة) ولإثبات ذلك تحرر (قائمة جهاز أو منقولات) فإذا وقع عليها الزوج بأنها (تسلم على سبيل الوديعة) وبامتناعه عن التسليم أو التصرف فيه يعد مرتكباً بجنحة خيانة أمانة لأن عقد الوديعة من عقود الأمانة طبقاً (م ٣٤١ عقوبات) إلا أنها و أن عدت جريمة إلا أنها ليست جريمة مخلة بالشرف وبهذا قضت المحكمة الإدارية العليا في (الطعن ٥/٤٩٢ إدارية عليا) وتبي ذلك للفصل ببعض أحكام النقض الصادرة في هذا الصدد.

في الفصل الخامس عشر: يتحدث عن التعويض عن فسخ الخطبة يبدأ بتعريفها ، ويتحدث عن الشبكة التي تقدم في فترة الخطبة ، والعرف أنها جزء من المهر وعليه فإنه حال الفسخ (للزوج) الحصول علي نصفها ، فإن كانت خارج المهر فهي (حق الزوجة كاملاً هدية لها) والهدية إذا كان العدول من جانب الخاطب لا يستردها وأن كان من جانب المخطوبة ترده ، فإن تلفت ترد قيمته والفسخ يوجب التعويض عن الضرر المادي فقط ، لكن إذا سبقه استغواء أقوال أو أفعال من الطرف العادل عد تغيير بالطرف الآخر فيجب التعويض عن الضرر الأدبي أما إذا استسلم الطرفان (للضعف الجنسي) فلا يعوض عن الفسخ سواء مادي أو أدبياً وتنتهي ذلك للفصل ببعض أحكام النقض وجميعها تؤكد أن (العدول في ذاته) ليس مبرراً للتعويض ألا إذا اقتران بأفعال خاطئة في ذاتها ترتب عليها ضرر فيستحق عنها تعويض ، فاستطالة أمر الخطبة تدخل في نطاق العدول ولا تعد عمل مستقل بذاته يستوجب التعويض بعكس إذا كان الخطيب قد أمرها بترك عملها مورد

رزقها ثم يفسخ الخطوبة هنا يصيب المخطوبة ضرر يستوجب التعويض ونهني ذلك الفصل بصيغة دعوى تعويض عن الفسخ .

ثم ننتقل إلى الفصل السادس عشر: بخصوص (جريمة التهرب الجمركي) وعن وفاة المتهم أثناء المحاكمة الجنائية، هل يجوز الحكم علي ورثته بالتعويض

وهل إذا حكم علي المتهم (بالبراءة) هل يلتزم بدفع تعويضات ، ونهني ذلك الفصل بحكم نقض في التعويض عن التهرب الجمركي .

في الفصل السابع عشر: يتحدث عن مسئولية (القاضي) عن (إصدار حكم خاطئ) هلي يسال ويلزم بأداء تعويض ؟

والأصل أنه لا يسال ولكن إذا انحرف عن واجبات الوظيفة ووقع منه خطأ مهني (جسيم) كوقوع في غلط فاضح سواء في المبادئ القانونية أو وقائع الدعوى ويخاصم طبقاً م ٤٩٤ مرافعات وكمثال عدم ايداع المسودة يؤدي إلى بطلان الحكم فترفع دعوى بطلان تصرفه ، والتعويض عن تصرف الخاطئ ونهني ذلك الفصل ببعض أحكام النقض الواردة في هذا الصدد .

في الفصل الثامن عشر: يتحدث عن التعويض عن القتل والإصابة الخطأ ويتحدث أولاً عن موقف الشريعة الإسلامية منه وأنها قوت عقوبة (الدية) تعويضا عنه مع الكفارة ، وذلك في سورة النساء حتى لو كان المقتول غير مسلم نقول تعالى (النفس بالنفس) وقيمتها (ربع مليون جنية) ويتحدث عن الإصابة الخطأ ووسائل دفع المسئولية ، ونهني ذلك الفصل ببعض أحكام النقض وصيغة قانونية لدعوى تعويض عن القتل أو الإصابة الخطأ .

في الفصل التاسع عشر: يتحدث عن التعويض عن القذف والسب والتجريح الذي يمس الشرف والكرامة والاعتبار وأركانها وما يترتب علي

ذلك من معاقبة الجاني جنائياً ثم مدنيا بالتعويض ، ونهني ذلك الفصل بحكم نقض وبصيغة قانونية لدعوى تعويض من قذف شخص ، ثم يتحدث عن سب علني تعريفه وأمثلته والسب غير العلني وتعريفه وأنه إذا كان نتيجة (استفزاز) عد (مباحاً) فلا يستحق عنه (تعويض) .

في الفصل العشرون: يتحدث عن مسؤولية وزارة التعليم عن جريمة يرتكبها المدرس خارج المدرسة أثناء الدروس الخصوصية ، وقد إنتهت محكمة النقض إلى أنه (لا مسؤولية علي الوزارة) لوقوع العمل غير المشروع خارج نطاق الوظيفة أو أثناءها أو بسببها ، لانعدام سلطة التوجيه والرقابة من جانب المتبوع .

في الفصل الحادي والعشرون: يتحدث عن مسؤولية الممتنع عن مساعدة شخص في خطر وأن المشرع المصري تناول حالة واحدة فقط في (م ٢٣٨ عقوبات وهي إذا كان سبب الحادث خطأ صدر من الممتنع نفسه نتج عنه (موت المضرور) كشخص يصدم آخر بسيارته ويتركه بين الحياة والموت بدون مساعدة بنقلة إلى أقرب مستشفى أو طلب النجدة له، أما إذا كان الممتنع لم يرتكب خطأ فلا تقوم المسؤولية وبالتالي (التعويض عنها) .

في الفصل الثاني عشر: يتحدث عن التعويض عن انغرق في الشواطئ وحمامات السباحة بالأندية، والقرى السياحية بالساحل الشمالي والغردقة ثم يتحدث عن تقادم الدعوى عنها وهي (٣ سنوات) طبقاً (١٧٢ مدني) من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه فإذا لم يتحقق ذلك كانت مدة السقوط (١٥ سنة) من يوم وقوع العمل غير المشروع أما إذا مرت مدة للـ ٣ سنوات دون مطالبة عد ذلك تنازلاً ضمناً من جانب المضرور .

في الفصل الثالث والعشرون: يتحدث عن مسؤولية الصحفي عن النشر والنقد وشروط أباحه حق النقد والنشر وأحكام النقض الصادرة في هذا الصدد، ومسئولية رئيس الحزب عما ينشر بجريته، وحق الرد والتصحيح في الصحف وأثر النقد الذي يتجاوز الحد إلى التشهير والتجريح وسوء القصد أو إزدراء الأكيان ومسئولية رئيس التحرير عن التمرع في نشر خبر بدون تريث .

في الفصل الرابع والعشرون: يتحدث عن مدي مسؤولية مدير لشركة تجاه الشركة التي يعمل بها وسلطاته وقبورها وتكليف علاقته بالشركة(وكيل بأجر) ويسأل عن (جنحة خيانة أمانة) إذا (أختلس أموال الشركة) .

في الفصل الخامس والعشرون: يتحدث عن التعويض عن الأثراء بلا سبب وشروط رفع الدعوى بها ، وطريقة إثباته ، ولأنه واقعة مالية يجوز إثباتها بكافة الطرق وعلى من يقع عليه عبء الإثبات ، وتقدم الدعوى عليه طبقاً م ١٧٢ مدني بـ ٣ سنوات وأحكام النقض الصادرة فيه وينتهي ذلك للفصل بصيغة دعوى تعويض عن أثراء بلا سبب .

في الفصل السادس والعشرون: يتحدث عن التعويض عن حوادث السكة الحديد وعن مسؤولية أمين النقل وهو هيئة السكة الحديد عن أصابه راكب نتيجة سقوطه من القطار، ومسؤوليتها عن إصابة مسافر علي رصيف المحطة وهل يستحق متسلك القطار تعويضاً إذا مات عن التسطيح؟ ومسئولية السكة الحديد عن حوادث المزلقانات، والمسئولية حال عطل القاطرة نتيجة فعل الغير بعبئه (بالجزرة) ومسئولية سائق القطار بالالتزام بعدم التحريك بالقطار رغم ظهور اللون الأخضر إلا بعد رؤية إشارة للكمساري .

في الفصل السابع والعشرون: يتحدث عن تعويض الموظف للمحل إلي المعاش بغير حق لتفويت الفرصة عليه في الترقية إلى درجة أعلى .

وفي الفصل الثامن والعشرون: يتحدث عن المسؤولية عن الخطأ في تنفيذ الأحكام .

وفي الفصل التاسع والعشرون: يتحدث عن عيوب الرضا في التعاقد وأنها (مسئولية تقصيرية) وليست عقابية .

وفي الفصل الثلاثون: يتحدث عن مسؤولية مجلس الشعب عن تعويض الضرر الناتج عن الإخلال بقواعد إسقاط عضوية أحد أعضائه .

وفي الفصل الحادي والثلاثون: يتحدث عن تعويض عن إبطال البيع أو نسخة .

وفي الفصل الثاني والثلاثون: يتحدث عن المسؤولية المدنية للموظف العام عن خطئه الوظيفي .

وفي الفصل الثالث والثلاثون: يتحدث عن مسؤولية الشريك المشتاع عن تلف العقار حال استئثاره بالانتفاع به .

في الفصل الرابع والثلاثون: يتحدث عن خطأ الوكيل التقصيري بمجاوزة حدود الوكالة ، وأنها ترتب مسؤولية الأصل مدنيا .

في الفصل الخامس والثلاثون: يتحدث عن تخطي القاضي في الإعارة دون مقتضى رغم استيفاء كل الشروط وأن ذلك (خطأ تقصيري) في جانب وزارة العدل يستحق عنه تعويض .

في الفصل السادس والثلاثون: يتحدث عن مسؤولية الحارس التضميني وإهماله يرتب المسؤولية التقصيرية في ماله الخاص

في الفصل السابع والثلاثون: يتحدث عن التعويض عن غش ناقص
الأهلية .

في الفصل الثامن والثلاثون: يتحدث عن التعويض عن الأجزاء البارزة
عن خطوط التنظيم .

وتنهي كتابنا بالحديث عن بطلان عقود المحامين مع موكلهم والتي تنص
على حصول المحامي على نسبة من التعويض المحدد به ذلك لوقوع محل
التعامل على حق متنازع عليه ، وكتاب دورى صادر من وزارة العدل بعدم
تسليم المحامي صوره تنفيذ به من حكم التعويض الا بموجب توكيل خاص
(لاحق) بصور الحكم مبين به رقم الدعوى ومنطوق الحكم وتاريخ
صدوره والمبلغ للمضى به .

١ - قاعدة عدم جواز الجمع

بين أحكام الدعويين العقديّة والتقصيرية في دعوى واحدة . وكذا الدفوع فيها ، وأن كان يجوز الجمع بينهما على سبيل التعاقب ؟

ولكن قد يجتمع ضررين بطلبين في دعوى واحدة أحدهما ضرر ناشئ عن إخلال بالترام في عقد وضرر حدث أثناء تنفيذه وتعاقد بعد للتنفيذ (مثال بصدد أصابه راكب) فيستحق للراكب (تعويضاً) عن الإصابة ، على أساس المسؤولية العقدية وتعويضاً عن سوء الحالة على أساس المسؤولية التقصيرية ولا يعد ذلك جمعاً بين المسؤوليتين عن ضرر واحد وإنما عن ضررين .

فالقاعدة أن سبب دعوى التعويض ليس نوع المسؤولية المستند إليها فهي الدعوى وإنما هو الحق المعتدي عليه . أما نوع المسؤولية فأنة وسيلة للدفاع لتأييد الدعوى ولمحكمة الموضوع ان تستند الى الخطأ العتدى من تلقاء نفسها دون ان يعد ذلك تغييرا لسبب الدعوى .

(طعن مدني / ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) (طعن مدني ٣٠ / ١٤٩ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢) وإذا أقيمت الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي أثناء سير الدعوى على أساس المسؤولية عن (الخطأ الشخصي) (م ١٦٣ مدني) فقضت المحكمة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإن لذلك حجية أمام المحكمة المدنية فلا يجوز رفع الدعوى ضد ذلك الخصم والموضوع وعلى أساس آخر كالمسؤولية عن فعل الشيء وذلك (للاستناد الي سبب جديد) .

أما إذا أقيمت الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية على أساس المسؤولية عن فعل الأشياء فقضت (بالرفض) للدعوى المدنية فإن له رفعها أمام المحكمة المدنية وذلك لأن ذلك الأساس يخرج عن ولاية المحكمة الجنائية واختصاصها ولم تفصل في موضوعها .

(طعن جنائي / ق جلسة ١٩٧١/٤/٢٦) (طعن مدني /
١٩٦٦/٤/٢) .

(طعن مدني ٦٠/٣١٥٦ ق جلسة ١٩٩٥/٢/٩) (طعن مدني ٦٠/٢٧٣٩ ق
جلسة ١٩٩٥/٣/٢٦) .

وان استثناء الحكم على (خطأ تقصيري) متى أستبان توافر هذا الخطأ عند
تنفيذ العقد لكن إقامة الدعوى على أساس الخطأ العقدي لا يمنع المحكمة من
بناءها على (خطأ تقصيري) في حالة ارتكاب الخصم غشاً أو خطأ جسيماً
في تنفيذ العقد وتطبيق أحكام المسؤولية التقصيرية من التقادم والتضامن بين
المسؤولية عن الخطأ فيما بينهم دون حاجة لأعذار سابق يتفق وصحيح
القانون .

(طعن مدني ٢٥٥ / ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨) للسنة ٢٦ القاعدة ١٨١
ص ٩٤٢ ولكن لورثة الراكب في عقد نقل الأشخاص الخيار باعتبارهم
(غير) بالنسبة للعلاقة العقدية بين مورثهم المضرور والناقل المسئول فدعوى
الراكب المصاب أصابه انتهت بالوفاة وهي عقدية فأن لورثته إذا طالבו
بالتعويض بصفتهم الشخصية باعتبارهم (أصحاب ضرر مرتد) تكون دعواهم
مؤسسة على (المسؤولية التقصيرية) فلا أثر هنا للتمسك بعدم جواز نظر
للدعوى لسابقة الفصل فيها أعمالاً لقوة الأمر المقضي التي هي من للنظام
العام طبقاً لمادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ١٩٦٨/٢٥ .

مما سبق يتبين :-

أن تأسيس المسؤولية المدنية على أساس (العقد) والمسؤولية العقدية , رفض
الدعوى فيها مانع عن إعادة رفع الدعوى على أساس المسؤولية التقصيرية .

٢- متى يؤخذ بالمسئولية التقصيرية دون العقدية ؟

بالرغم من قيام علاقة عقدية بين المسئول والمضرور لا يجوز في مجال العلاقة العقدية ، سلوك طريق المسئولية التقصيرية إلا استثناءً في أحوال ثلاث هي :-

١- الإخلال بالتزام يكون جريمة جنائية .

٢- غش المدين أو خطأ الجسيم .

٣- الخطأ المهني باعتبار أن المسئول في هذه الحالات يكون قد أخطرق نطاق المسئولية العقدية لعدم وفاء الدين مختاراً فيعود إلى حظيرة المسئولية التقصيرية .

ومن أحكام التقضي :-

١- إذا كان الإخلال بالالتزام العقدي يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً فتطبق (قواعد المسئولية التقصيرية) تأسيساً على أنه أخل بالتزام قانوني يوجب عليه الامتناع في جميع الأحوال عن هذا الفعل سواء كان عقداً أم غير عقداً (طعن ٣٤/٢٨٠ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨) ومن هذه القواعد تقادم + المسئولية التقصيرية بـ ٣ سنوات طبقاً (م ١٧٢ مدني) (مدني ٣٠/٤٦٥ ق جلسة ٣٠/١١/١٩٦٥) والخطأ الجسيم لا ينطوي على سوء نية فهو ليس سوي إهمال أو عدم احتياط .

٢- المسئولية العقدية والمسئولية التقصيرية نطاق كل منهما إخلال المتعاقدين الذي يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً وجوب أعمال أحكام المسئولية التقصيرية) (طعن ٦٥/٨٢٨٢ ق جلسة ١٨/٢/١٩٩٨) .

٣- يجوز مع القضاء (ببطلان العقد) للحكم بالتعويض إذا ترتب عليه ضرر بأحد المتعاقدين تأسيساً على أنه (واقعة مادية) وليس (عقداً) متى توافرت شروط الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية في جانب المتعاقدين الآخر

الذي تسبب بخطئه في هذا الأبطال لعيب في الرضاء (طعن ٣٦/١٣٤ ق
جلسة ١٩٧٠/٦/٢) .

٤- انقلاب الخطأ العقدي إلى خطأ تقصيري (المناصفة غير المشروعة)
أقامه الدعوى بالتعويض عن الخطأ العقدي غير مانع من بناء الحكم علي
(خطأ تقصيري) . متى استبان لها توافر هذا الخطأ عند تنفيذ العقد انتهاء
الحكم إلى أعمال (أحكام المسؤولية للتقصيرية) في حق الطاعنين القضاء
عليهما متضامنين بالتعويض دون أعذار سابق (لا خطأ)

(طعن ٣٩/٢٥٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨) .

(طعن ٥٤/٢٣٨٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٤) .

٥- أقامه الدعوى بالتعويض عن (الخطأ العقدي) غير مانع من بناء الحكم
عن (خطأ تقصيري) متى استبان توافره عند تنفيذ العقد النعي عليه بإقامة
قضاء على أساس المسؤولية للتقصيرية (غير منتج) .

(طعن ٤٩/٧٠١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣) .

٦- لا يجوز في حالة المسؤولية العقدية المتعلقة بالعقد الأخذ بأحكام
(المسؤولية التقصيرية) تلك التي لا يرتبط فيها المضرور بعلاقة عقدية سابقة
لما فيها من إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسؤولية عن عدم التنفيذ مما
يخل بالقوة الملزمة له ومن أنه شريعة المتعاقدين ما تم يثبتت ضد أحد
الطرفين المتعاقدين أن الفعل الذي أرتكبه وسبب الضرر للطرف الآخر يكون
جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً وهو ما تتحقق به (المسؤولية التقصيرية)
تأسيساً على أنه أخل بالتزام قانوني لأنه في هذه الحالة يتمتع عليه ارتكاب
هذا الفعل في جميع الحالات سواء كان متعاقداً أو غير متعقد .

(طعن ٣٤/٢٨٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٦) .

(طعن ٤٧/٢٦٨ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٧) .

٧- إذا صدر من الناقل أو تابعة غش أو خيانة فإن الدعوى في هذه الحالة تستند إلى الفعل الضار ويكون أساس المسؤولية للتقصيرية وتتقادم وفقاً للقواعد الواردة بشأن هذه المسؤولية فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أنهى إلى أن بالأت اللطن محل عقد النقل قد سرفت أو بددت من أحد تابعي اللطاعن للناقل فإن مسؤولية هذا الأخير ليست مسؤولية تعاقدية بل مسؤولية تقصيرية قوامها الخطأ المدعي به ومن ثم فتخضع في تقادمها إلى حكم (م ١٧٢ مدني) التي تقضي بتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بالتقضاء (٣ سنوات) من اليوم الذي علم فيه للمضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسؤول عنه (طعن / ق جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠ ص ١١٦٠).

٨- أقامه الدعوى بالتعويض عن (الخطأ العادي) غير مانع من بناء الحكم عن (خطأ تقصيري) فهي لا تنقيد في تحديد طبيعة المسؤولية بالوصف الذي أسبغه عليها الخصوم باعتباره وسيلة دفاع لا تلتزم بها المحكمة بل عليها من تلقاء نفسها أن تحدد أساس المسؤولية الصحيح وتنزله على (الواقعة) المطروحة أمامها ولا يعد ذلك تغييراً لسبب الدعوى متى استبان توافره عند تنفيذ العقد النعي عليه بإقامة قضاة على أساس (المسؤولية التقصيرية) غير منتج فإن اعمل الحكم المسؤولية التقصيرية بدون أعذار سابق وبدون اعتداد لنصوص العقد الملزمة فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(طعن ٤٩/٧٠١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣).

(طعن ٣٩/٢٥٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨).

(طعن ٣٠/١٤٩ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢).

(طعن ٣٨/٨٩ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١١).

٣- قاعدة: الجنائي يوقف المدني

١- من المقرر أنه إذا ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان أحدهما مدنية والأخرى جنائية ورفعت دعوى المسؤولية أمام المحكمة المدنية ، فإن رفع الدعوى الجنائية قبلها أو أثناء السير فيها يوجب على المحكمة المدنية طبقاً (م ١/٢٦٥) (إجراءات جنائية) وقف السير في الدعوى المدنية المرفوعة أمامها حتى يتم الفصل نهائياً في الدعوى الجنائية لتعلق ذلك (بالنظام العام) وأثر مترتب على مبدأ تقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي فيما يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها طبقاً لنص (م ٤٥٦ إجراءات جنائية و م ١٠٢ إثبات) ويترتب على هذا أن يكون قيام الدعوى الجنائي (مانع قانوني) من متابعة السير في إجراءات خصومة الدعوى المدنية التي يجمعها مع الدعوى الجنائية أساس مشترك وما دام المانع قائم فأي إجراء يتخذ للسير في الخصومة يجعله عقيماً ويكون مصيره عدم قبول المحكمة المدنية السير في إجراءات الخصومة مادام المانع (قائم) .

(طعن ٥٦/٩٦٠ في جلسة ١٩٨٨/٣/٢) .

دعوى التعويض في المسئولية التقصيرية

المحكمة المختصة:-

إذا كانت متعلقة بجريمة فترفع أمام (المحكمة الجنائية) ، وإذا كانت مرتبطة بغش أو خطأ جسيم فإن الاختصاص الأصيل هو (المحكمة المدنية) .

المدعي فيها:

هو (المضرور) وهو قد يكون أما المجني عليه ذاته أو شخصاً غيره (كابنه) كما في حاله (جنحة القتل الخطأ) فمصدر التعويض هو (الضرر) وليس (الأثر) .

وبالاحظ :- أن المجني عليه إذا تعدد وكانوا عدة أشخاص كان لهم حق أقامه دعوى التعويض أما مجتمعين أو منفردين .

وقد يكون المجني عليه شخص (اعتباري) وليس طبيعي وقد يكون (المضرور) شخصاً ليس هو المجني عليه أو وريثة فقد يكون (أخوة) (والأخ) درجة ثانية ، فأجازت (م ١/٢٢٢ مدني) حق طلب التعويض مع كونه ليس وارثاً .

ومن أحكام التقاضي في هذا الصدد ما يلي :-

١- ليس في القانون ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة أي شخص ولو كان غير (المجني عليه) مادام قد ثبت (قيام الضرر) وأنه ترتب مباشرة

عن الجريمة (طعن جنائي ٧٥٢ / ٢٤ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٥٤) لسنة ٦
ص ٣٠٠ .

٢- **الضرر المادي** : يعود إلى المجني عليه في اقتضاء تعويض عن (موته)
وأن ذلك الحق قد أنتقل من بعده إلى خلفه .

فشرط توافر الضرر المادي هو (الإخلال بحق أو مصلحة للمضرور) وفي
اعتداء الجاني على المجني عليه والقضاء على حياته إخلال بحقه في سلامة
حياته وسلامة جسمه وهو أبلغ أنواع الضرر المادي الذي لحق به عند الموت
والذي فقد به أتمن شيء مادي يملكه وهو (حياته) ولخلفه أن يطالب مكانه
بالتعويض عن الضرر المادي باعتباره (خلفاً عما له) .

(طعن جنائي / ق جلسة ١٤/٣/١٩٦٧ السنة ١٨ ص ٤١٥)

٣- من المقرر أن التعويض عن (الجرائم) يقوّم أساساً على (ثبوت الضرر)
لطالبية من جرائها لا على (ثبوت حقه في الإرث) حجب أم لم يحجب لما كان
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية والد
المجني عليه وأخ شقيق لها ما لم يجده الطاعن ، وكان ثبوت الإرث لهما أو
عدم ثبوته لا يقدح في صفتها وكونهما قد أصابهما ضرراً من جراء فقدان
أبنة أولهما وأخت ثانيتهما نتيجة الاعتداء الذي وقع عليها وكانت للدعوى
المدنية قد أقيمت على ما أصابهما من (ضرر مباشر) وليس على انتصابهما
مقام المجني عليها بعد أيلولة حقها في الدعوى إليهما وهو ما أثبتته الحكم
وبينه فإن ما ينه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سليم .

(طعن / ق جلسة ١٣/٣/١٩٧٧ السنة ٢٨ ص ٣٤٠) .

أما التعويض عن الضرر الأدبي (م ١/٢٢٢ مضي) :

فلا ينتقل إلى (الغير) إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق بين المضرور والمسئول
وطالب الدائن به أمام القضاء .

ومن أحكام التقاضي في هذا العدد ما يلي:

١- التعويض عن الضرر الأدبي (طبقاً م ١/٢٢٢ مدني) لا ينتقل إلى (الغير) إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طلبه به الدائن أمام القضاء فإذا كانت الطالبة لم تدع وجود اتفاق على تحديد هذا التعويض ، كما أن مورثها لم يطالب به أمام القضاء قبل وفاته فإنه لا ينتقل إلى (ورثته) وبالتالي لا يجوز لهم المطالبة به .

(طعن / ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢) .

٢- الضرر الأدبي الذي يلحق بالزوج والأقارب هو ضرر شخص مباشر فقرته (م ٢/٢٢٢ مدني) على الزوج والأقارب حتى الدرجة الثانية لما يصيبهم من جراء موت (الزوجة) .

(طعن / ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) .

٣- الأصل في المسائل المدنية: وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي على أنه إذا كان الضرر أدبياً وناشئاً عن موت المصاب فإن أقرباءه لا يعوضون جميعهم عن الضرر الذي يصيبهم شخصياً حيث قصره المشرع في (م ٢/٢٢٢ مدني) على الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية حتى عن الضرر الأدبي أما الضرر المادي فباعتباره حق أصيل فلم يحرمهم منه بشرط توافر شروطه (طعن / ق جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) السنة ١٥ ص ٦٣١ .

التعويض عن الضرر الموروث :-

الضرر المادي :-

هو إخلال بحق أو مصلحة للمضرور ، وفي إنهاء حياة المجني عليه إخلال جسيم بحقه في سلامة جسمه وحقه في الحياة وإذا كان الاعتداء يسبق بدهاء الموت (بلحظة) فإن للمجني عليه يكون خلال هذه المدة وأن كانت (قصيرة)

أهلاً لكسب الحقوق ومن بينها (الحق في التعويض) عما لحقه من ضرر وما تقاوم منه . ومتى ثبت له هذا الحق قبل الموت فإنه ينتقل من بعده إلى ورثته فيحق لهم مطالبة المسئول بجبر الضرر الذي لحق مورثهم من جراء الجروح التي أحدثها به ومن جراء الموت الذي أدت إليه تلك الجروح باعتباره من مضاعفاتها .

ولئن كان الموت حقاً على كل إنسان إلا أن التعجيل به بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بالمجني عليه (ضرراً مادياً محققاً) بل هو أبلغ الضرر إذ يسلبه ائمن ما يمتلكه الإنسان وهو (الحياة) والقول بغير ذلك وامتناع الحق في التعويض على المجني عليه الذي يموت عقب الإصابة مباشرة وبجواز ذلك الحق لمن يبقى على قيد الحياة (مده) عقب الإصابة يؤدي إلى نتيجة تتأبى على المنطق وإلا كان الجاني الذي يصل في اعتدائه إلى حد الإجهاز على ضحيته فوراً في (مركز) (يفضل) ذلك الذي يقل عنه خطورة فيصيب المجني عليه بأذى دون الموت (رجال قضاء طعن ٤٣/٣ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٧ السنة ٢٥ ص ٦٠ .

الدائن وحقه في المطالبة بالتعويض:-

(للدائن) حق استعمال حق (مدينه) في المطالبة بالتعويض عن حادث أصاب شخص المدين ، إلا إذا كان الضرر الناشئ عن الحادث هو (ضرر أدبي) (ألم نفسي مثلاً) فإذا نجم عن الحادث (ضرر مادي) كنفقات العلاج أو عجز جزئي أو كلي أقعده عن العمل والرزق فللدائن حق المطالبة بتعويض نيابة عن مدينه يوازي ذلك (الضرر) وليس حقاً من الحقوق الخاصة بشخص المدين .

٢- المدعي عليه:

قد يكون الجاني متي كان كامل الأهلية ، فإن كان ناقصها كما لو كان قاصراً أو محجوراً عليه يختصم فيها من يمثله قانوناً ، فإن كان مقلساً اختصم وكيل الدائنين .

وإذا تعددت المسؤولية (فلطالب التعويض) اختصم أي من المسؤولين أو كلهم جميعاً ضامنين متضامنين فإذا اختصم بعضهم فلا يجوز للمختصم الاعتراض بحجة عدم اختصم الباقيين ذلك أن مبدأ التضامن يقضي بتحويل الدائن حق اقتضاء دينه من أي من المسؤولين في الدين كله .

ويجوز للمدين أو المسئول المختصم في الدعوى إبطال من لم يختصم فيها فيقضي لكل بما فيهم المسئول المختصم بما يناسب وخطأ كل منهم .
أما إذا تعدد المسئولين عن العمل الضار كانوا متضامنين جميعاً في التزامهم بتعويض المضرور وتكون المسؤولية بينهم (بالتساوي) إلا إذا عين القاضي نصيب كل منهم في التعويض .

٤- المسؤولية التقصيرية

تقوم المسؤولية التقصيرية :

علي فعل أو عمل غير مشروع مخالف للقانون أو غش أو خطأ جسيم أو ارتكاب جريمة وتشمل إلي جانب (الضرر المتوقع) الضرر غير المتوقع .

٥- أركان المسؤولية التقصيرية (م ١٦٣ مدني) :-

هي نفس أركان المسؤولية العقدية وهي:

١- خطأ .

٢- ضرر .

٣- علاقة السببية بين الخطأ والضرر:-

بأن يكون الخطأ هو الذي أحدث الضرر وأن الأخير نتيجة مباشرة مترتبة علي الأول بحيث لو لا الأول لما كان الثاني .

وسوف نتناول ذلك بالشرح علي النحو التالي:-

أولاً :- الخطأ :

تعريفه: هو إخلال بالتزام بتحقيق نتيجة معينة أوجبها القانون وهو (التزام ببذل عناية) هي أن يكون (يقظ متبصر) حتى لا يضر بالغير فهو انحراف عن السلوك لا يأتيه الرجل العادي إذا وجد في الظروف الخارجية التي أحاطت بمن أحدث الضرر الخطأ الموجب للمسؤولية التقصيرية طبقاً (م ١٦٣ مدني) .

وعرفته محكمة النقض بأنه (هو الانحراف عن السلوك العادي المألوف وما يقتضيه من (يقظة وتبصر) حتى لا يضر بالغير (طعن ٤٣/٤٠ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠) .

(طعن ٤٣/٣٣٦ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٣١) .

وهي أي المسؤولية التصهيرية أو التترك الضار سواء متعمداً أو مقصراً
وسواء حسن القصد والنية أو سيئها (طعن نقض جلسة ١٦/١٢/١٩٣٧)
مكتب فني رقم ٧٧ ص ٢١٤ .

ومن أحكام النقض:

الخطأ الموجب للمسئولية طبقاً (م ١٦٣ مدني) هو الإخلال بالتزام قانوني
يفرض علي الفرد أن يلتزم في سلوكه بما يلتزم به الأفراد العاديون من
(يقظة وتبصر حتى لا يضر بالغير) فإذا انحرف عن هذا السلوك الذي يتوقاه
الآخرون ويقيمون تصرفاتهم علي أساس من مراعاته يكون قد أخطأ فإذا كان
عمال التفريغ قد وضعوا أجولة الدقيق علي الرصيف وهو مكان معد لتفريغ
البضائع عليه ولم تكن السفينة تطلق مياه العادم وقتئذ فمن حقهم أن يتوقعوا
من السفينة إلا تطلق تلك المياه فتصيب أجولة الدقيق وتتلفها دون أن تنبههم
لإبعادها أو تحري إطلاق المياه بعيداً عنها وإذا لم يستظهر الحكم أن السفينة
قد أطلقت مياه العادم علي الدقيق الموضوع علي الرصيف فأنلفته بما يشكل
(الخطأ) الموجب لمسئولية المطعمون ضدها (شركة إسكندرية للتوكيلات
الملاحية) أو أن مياه العادم كانت تفرق الرصيف عند وضع الأجولة عليه
بما يجعل الخطأ غير ثابت في حقها فإنه يكون معيباً بالقصور .

(طعن ٤٣/٣٣٦ ق جلسة ٣١/٥/١٩٧٨) .

٦- تقسيمات الخطأ وأنواعه

ينقسم (الخطأ) إلي :

خطأ عمدي وخطأ بإهمال وجسيم ويسير ، وإيجابي وسلبى ، وجنائي ومدني
علي النحو الآتي:-

أولاً: الخطأ العمدي والخطأ بإهمال:

الخطأ العمدي:

هو الإخلال بواجب قانوني بقصد مضرة الغير بعنصرية علم واردة ويتضمن
فعل أو امتناع يعد إخلال بواجب قانوني ، والخطأ العمدي يتركب من
عنصرين •

(أ) مادي: وهو الإخلال بواجب قانوني

(ب) معنوي نفسي: وهو التمييز والأضرار والقصد الجنائي •

أما الخطأ بإهمال: فهو الإخلال بواجب قانوني مع العلم بذلك دون أن يقصد
إحداث الضرر •

إلا أن الخطأ يتساويان في توافر (المسؤولية المدنية) •

وينقسم الخطأ بإهمال إلي (خطأ جسيم وخطأ يسير) •

١- الخطأ الجسيم:

أعتمد المشرع في (م ١٧٠ مدني) (بجسامة الخطأ) عند تقدير التعويض بوصفه
من (الظروف الملازمة) •

وجعلها في جانب (الدائن المضرور) دون (المدين المستول) •

فالظروف الملازمة:

هي الظروف الشخصية التي تحيط بالمضرور فتكون محلاً للاعتبار ومثلها
الظروف الصحية كإصابته بالسكر مثلاً •

والظروف الاجتماعية: فضرر من يعول أشد من ضرر الأعزب الذي لا يعول .

والحالة المهنية للمضروب: فحريق المتجر مثلاً أشد من حريق المسكن . والأصل أن التعويض يقدر بجسامة الضرر وعلى قدرة دون زيادة أو نقص إلا أن القضاء أدخل في الاعتبار (جسامة الخطأ) عند تقدير التعويض أعمالاً لنص (م ١٧٠ مدني) وقالت محكمة النقض أن ذلك أمر يدخل في سلطة قاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك من محكمته النقض (طعن ٢٩/٤٥٠ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) وقد قضت محكمة الاستئناف بجلاسة ١٩١٢/٢/٢٩ (أن الطبيب لا يسأل عن أخطائه الفنية في التشخيص والعلاج إلا في حالتي الغش والخطأ الجسيم) أنظر مجلة التشريع والقضاء السنة ٢٤ ص ١٦٦ مع مراعاة أن توافق حسن النية ينفي عن الفاعل (تهمة سوء استعمال الحق) طبقاً (م ١٦٧ مدني) .

ب- أما الخطأ اليسير : فيسأل عنه عدا حالتي النقل بدون أجر ، والخطأ الفني ففي حالة الخطأ فيسأل الطبيب عن الخطأ للجسيم الراجع إلى جهل فاضح وتقصير بين وأن كنا نري محاسبة الطبيب حتى عن (الخطأ اليسير) منعا من العبث بحياة وأرواح البشر .

ثانياً: الخطأ الإيجابي والخطأ السلبي:

فالخطأ الإيجابي:

هو إتيان الفعل للمجرم قانوناً أو عدم مراعاة الحيطة أثناء إجراء العملية الجراحية مما أدى إلى وفاة المريض .

أما الخطأ السلبي:

فتتجلى صورته في (امتناع) طبيب ما عن إنقاذ مريض أو مصاب ، وتقوم المسؤولية في هذه الحالة عن الامتناع لأن الإنقاذ والمروءة واجب يجد أساسه

في عادات المجتمع وأدبيه التي تتطلب القيام به في حاله الضرورة ما دام قد يترتب علي ذلك الترك (ضرر) قد يعرض حياة المريض مثلاً لأضرار ومضاعفات وتقوم مسئولية الطبيب الذي يتمتع عن إسعاف (حالة وضع) بحجة أنه غير مختص بذلك , ولامتناع السائق عن نقل جريح تتطلب حالته الإسعاف العاجل ولكل حالة ظروفها الخاصة بها ويقام مسالك المسئول بسلوك الرجل العادي في مثل ظروفه الخارجية .

ثالثاً: الخطأ الجنائي والخطأ المدني:

فالخطأ الجنائي: هو إتيان فعل بجرمة قانون العقوبات .

أما الخطأ المدني: فهو الإخلال بواجب قانوني لا يصل إلي مرتبة العقاب الجنائي , فهو أشمل من (الخطأ الجنائي) لأن من يرتكب خطأ جنائي كان ذلك متضمناً (خطأ مدنياً) .

وأثر ذلك يظهر: في أنه إذا قضي بالإدانة كان الحكم حجة علي وقوع الفعل الضار أما الحكم بالبراءة لعدم توافر الخطأ الجنائي لا ينفي توافر الخطأ المدني لأنطوأة علي إهمال جسيم مثلاً (طعن ٣٧/٢٧٧ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣) .

- يحق للمحكوم له أن ينشر مضمون ما قضي به نهائياً لصالحه حماية لحقوقه التجارية ولا يعد مسلكه هذا خطأ يستوجب مساءلته (طعن / ق جلسة ١٩٦٧/١/١٧) .

٧- مواضع المسؤولية بالنسبة للخطأ التقصيري:

ينتهي الخطأ وتنتفي المسؤولية عنه إذا انتفي الإخلال بالواجب القانوني وتوافرت إحدى حالات الضرورة أو موافقة ورضاء المجني عليه .

ومن أحكام التقصير:

لما كانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الخطأ قد قررت أن الطاعن قد أخطأ بتصديده لعلاج الفقق الأربي الأيمن المختنق جراحياً في عيادته الخاصة مع عدم قدرته على مجابهة ما صاحب الحالة من (غرغرينا) بالأمعاء الدقيقة والخصية، رغم علمه مسبقاً قبل تدخله جراحياً بأن وجود الفرغرينا أمر متوقع الأمر الذي أنتهي إلي وفاة المريض فإن هذا التقدر من الخطأ والثابت يكفي وحده لحمل مسؤولية الطاعن جنائياً ومدنياً .
(طعن جنائي ٥٢/٢١٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/١/١١) .

٨- إثبات الخطأ التقصيري:

- عبء إثبات وقوع (الخطأ) يقع على عاتق المدعي المضرور (طعن ٤٧٩ / ٢٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) .
وعبء إثبات تحقق النتيجة يقع على عاتق المدين (طعن مدني / ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) .

وعلى الدائن عبء إثبات الالتزام بدون حاجة إلى إثبات خطأ من جانب المدين (طعن مدني / ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) هذا في الالتزام بنتيجة كالترام النازل في عدد نقل الأشخاص بتوصيل الركاب سالماً إلى محطة الوصول والاعد مخطئاً ، أما في الالتزام بوسيلة وهي بذل العناية والتبصر واليقظة كالترام الطبيب بعلاج المريض فيتحقق بصور إهمال يعد انحراف عن المسلك المألوف للرجل المعتاد وعلي (المضرور) إثبات خطأ المدين في المسؤوليةان العقيدية والتقصيرية .

٩- أنواع الخطأ التقصيري :-

تتمثل في أربع صور هي :-

- ١- الإهمال .
 - ٢- الرعاية .
 - ٣- عدم الاحتراز .
 - ٤- مخالفة القوانين واللوائح .
- ويجب علي (المضرور) إثبات (الخطأ) وعني (المسئول الجنائي) إثبات التخلص منه (م ٣٧٩ مدني) .
- ١٠- آثار الخطأ:**

تترتب عليه مسئوليتان إجداهما (جنائية) والأخرى (مدنية)
 أولاً: المسئولية الجنائية (م ١/٢٣٨ عقوبات مصري):
 فمثلاً إذا كان الطبيب موظفاً بمستشفى عام وأخل بواجبات وظيفته جوزي (تأديبياً) بحسب نوع وجسامة الإثم لإداري إلى جانب (جزاء جنائي) ويسمي ذلك (بالخطأ المهني الجسيم) وعقوبته هي الحبس مدة لا تقل عن ٦ شهور وغرامه ٢٠٠ جنية أو إحدى العقوبتين عن كل فعل يدخل في إحدى الصور الأربعة سالفة الإشارة ترتب عليه (نتيجة إجرامية) فإذا كان الفعل ترتب عليه (إخلال جسيم) بما تفرضه عليه أصول المهنة فأن العقوبة تكون هي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ٥ سنوات وغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تجاوز خمسمائة جنية أو إحدى هاتين العقوبتين فإذا ترتب علي الفعل الخطأ وفاه أكثر من ٣ أشخاص تشدد العقوبة عن جريمة قتل غير عمدي إلي الحبس (الوجوبي) مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن (٧ سنوات) .

ويشترط في الخطأ المهني الجسيم:
 شغل المتهم (وظيفة) وإخلاله إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول المهنة، ولقاضي الموضوع سلطة تقدير (جسامة الخطأ) فإذا توافر ظرف آخر من

الظروف الواردة في الفقرة السابقة فإذا العقوبة هي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات ويلاحظ هنا أن (الظرف المشدد) غير متوافر لانعدام القصد الجنائي وأن كان هناك (ظروف مشددة) فهي تتصل (بمدي جسامه الخطأ) أو (النتائج المترتبة عليه) .

فمناصر الخطأ غير العمدي الذي تطبق عليه قواعد (المسئولية التقصيرية) طبقاً (م ١٦٣ مدني) هي:

١- خطأ متمثل في الإخلال بواجبات الحيطة والحذر المفروضان قانوناً.

٢- ضرر ناتج عن ذلك الخطأ ومترتب عليه.

٣- علاقة سببية بين الخطأ والنتيجة المترتبة عليه ومن صورة (القتل غير العمدي) طبقاً م ١/٢٣٨ عقوبات مصري .

١١- وأنواع الخطأ التقصيري محده علي سبيل الحصر وهي أربع

هي:

أولاً: الإهمال وعدم الاحتياط .

وتعريفه أنه سلوك سلبى لنشاط إيجابى غاب عنه (احتياط، وحذر) كان يتعين عليه اتخاذه وهو واجب على كل من كان في مثل ظروفه لتلافيه والحيولة دون حدوث للنتيجة الإجرامية من إصابة أو فاه وكمثال إهمال حارس مزلقان السكة الحديد الذي يترلخي في غلقه (طعن مدني جلسة ١٩٦١/١/٣) أو ترك طفل بجوار موقد مشتعل فيسقط عليه الماء الساخن ويقتله أو إجراء طبيب لعملية جراحية بسلام غير معقم نتج عنه إصابة المريض بالتهاب فيروسي كبدي وقالت محكمة النقض (يكفي لقيام التعويض في المسئولية التقصيرية مجرد إهمال ما توجيهه الحيطة والحذر (طعن ٥٠/١٠٨٥ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١٧) .

ومن تطبيقات محكمة القضا:

(أ) **تحذير:** قيام الطبيب بحقن المريض بمحلول بونتوكابين بنسبة ١% وهي نسبة تزيد عن المسموح أدّى إلى التسمم وبالتالي (الوفاة) وما أوردته المحكمة من أدلة على ثبوت خطأ الطبيب ودفاع هذا الطبيب بأن عمله في مستشفى عام قائم على التخصص يعفيه من الاستيثاق من نوع المخدر وصلاحيته وأنه ما دام أنه قد أعد من موظف مختص فأته في حل من بحث ذلك، وأغلقت المحكمة الرد عليه باعتبار أن ذلك (خطأ طبي) وتقصير من (المتهم) لا يقع من طبيب يقظ في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسئول، فما دام قد حل محل أخصائي التخدير فأته يتحمل بالتزاماته ومنها الاستيثاق من نوع المخدر .

(طعن جنائي ١٣٣٢/٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٦).

(ب) **تحذير الدعوى:** (أن ما أوردته المحكمة من نفي للخطأ أو انقطاع رابطة السببية من أنه لا يوجد بالوحدة الطبية سوي أثناء واحد يقطر فيه الماء أو يحضر فيه الطرطير مما أوقعه في الغلط وأن من مات من الأطفال كان في حاله مرضية متقدمة تكفي وحدها للوفاة إلا أن الحقن قد عجل بوفاتهم فهذا الرأي الذي أوردته المحكمة (خطأ في القانون) لأن المطعون ضده وهو (طبيب) مزج الدواء بمحلول الطرطير بدلا من الماء المقطر، الذي كان يجب مزجه به، فقد (أخطأ) سواء كان هذا الخطأ منه وحدة، أو مشترك معه فيه (المرضى) فيسأل في الحالتين لأن (الخطأ المشترك) (لا يجب) مسئولية أي من المشاركين فيه وأن في استيثاق الطبيب من كنه الدواء في مقام بذل العناية الواجبة، وأن في التقاعس عن تحري ذلك بعد (إهمال) ومخالفة لقواعد المهنة فيتحمل وزرة، كما أن التعجيل بالموت (مرادف لأحداثه) ولا

يصح الاستناد إلى كثرة العمل مما أرفقه فهذا غير مبرر للعقوبة، وأن جاز
اعتباره (ظرفاً مخفياً) (طعن جنائي ٤٠/٣٣١ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠).

ج- ترك أشياء في جوف المريض بعد الجراحة:

فيسأل الجراح الذي يترك في جوف طفل أثناء عملية جراحية إحدى
ضمادات ثلاثة استعمالها في العملية فلم يتخذ أقل احتياط لتفادي نسيانها في
جوف المريض فلم يربطها بخيوط لتفادي نسيانها في جوف المريض
ويشبهها بملقط كما هو العادة في مثل هذه الحالة وأن الطبيب تمادي في
خطئه عندما أخفى عن الوالدين حقيقة ما حدث فارتفعت درجة حرارة
المريض بسبب الضمادة المتروكة في جوفه فأومهم أن حالته تحتاج عملية
أخرى فقام بإجرائها لأن حاله العلاج تقتضيها وإنما بحثا عن الضمادة فلم
يجدها حتى خرجت من نفسها عن طريقة الشرج (طعن فرنسي جلسة
١٩٣١/٧/١٦) .

ثانيا الرعونة:

وهي سوء التقدير أو نقص المهارة أو الجهل الفاضح بما يجب معرفته
بأصول المهنة ومثاله المهندس الذي يضع خلطة فاسدة لإقامة بناء فيقضي
فسادة إلى انهيار بعد إتمامه .

(طعن ٢٨/٣٣٢ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧) ، أو خطأ طبيب عظام في قراءة
صور الأشعة فيظن الإصابة (كسراً) لاشتباه تباعد الأجزاء فيقوم بالعلاج
على هذا الأساس .

ومن تطبيقات محكمة النقض:

الأثار الحيوية الموجودة برأس الجنين الذي عثر عليه للطبيب الشرعي
بالتجوف البطني يشير أن وقت إجراء عملية الإجهاض كان الجنين لا يزال

حياً وغير متعفن كما قرر المتهم وأن مدة الحمل التي وصلت إليها المجنسي عليها لم تكن تستدعي استعمال (الجفت) لاستخراج الجنين ، إلى جانب وجود تمزق كبير بالرحم وهذا مفاده أن المتهم لخطأ في طريقة إزال الجنين مما عجل بحدوث الوفاة وما صاحب ذلك من نزيف للرحم وحدوث صدمة عصبية وأن هذا يعد (خطأ جسيماً) إلى جانب أن الطبيب المتهم فوت علي المجنسي عليها فرصة علاجها علي يد أخصائي فلم يتم بتحويلها إلي إحدى المستشفيات مما سبق يتعين إدانة المتهم طبقاً (د ٢٣٨ عقوبات) (طعن جنائي ٢١/١٩٢٠ ق جلسة ١/٨/١٩٦٨) .

ثانياً عدم الاعتزاز :

هو أقدام شخص علي أمر مدركاً خطورته وكان يجب عليه الامتناع عنه ولكنه مع ذلك معني في العمل دون اتخاذ الوسائل والاحتياطات الكفيلة بدفعها ومنع تحقيقها وهو يتساوى مع الإهمال بالإخل بواجبات الحيطة المستمدة من الخبرة الإنسانية العامة ومثاله: حائز الحيوان الخطر الذي يسلمه إلي شخص لا يقوي علي كبح جماحه لصغر سنة وعدم خبرته وضعفه البدني . (طعن مدني جلسة ٣/٢٧/١٩٧٨) .

ومن تطبيقات محكمة النقض :

لما كان ذلك وكان من المقرر أن يبرأ الحكم الاستئنافي أسباب مكمله لأسباب حكم محكمة أول درجة مقتضاه أن يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها وكانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية بالنسبة للخطأ الموجب للمسئولية وأنها قررت أن الطاعن لخطأ بقيامه بإجراء للجراحة في العينين معا في وقت واحد ولم يكن الأمر يستدعي الإسراع بالجراحة دون اتخاذ الاحتياطات عند إجرائها فعرض المريض لمضاعفات سيئة في العينين معاً والذي أنهى بفقد الأبصار في العينين فإن

هذا القدر من الخطأ كاف وحدة لحمل مسئولية الطاعن مدنياً وجنائياً لأن أباحه عمل الطبيب مشروطة بأن ما يجريه يجب أن يكون مطابقاً للأصول العلمية المقررة فإن أخل بها وخالفها حقت عليه المسئولية الجنائية بحسب تعمد الفعل ونتيجته أو تقصيره عدم تحرزه في أداء عمله وكان يكفي للعقاب علي جريمة الإصابة للخطأ فإن النص علي الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد (طعن جنائي ٤٢/١٥٦٦ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١).

-إهمال طبيب أمراض النساء في العلاج اللوقائي الواجب إجراؤه بالنسبة للأطفال حديثي الولادة وذلك بوضع نترات الفضة في عين الطفل يجعله مسؤولاً عن التهابات الخطيرة التي حدثت في عينه للإخلال بهذا الواجب مما تسبب في فقد بصره .

رابعاً: مخالفة القوانين واللوائح:

ويتمثل ذلك في الامتناع عن أمر يجب عليه للقيام به، أو الأقدام علي سلوك محظور يجب الامتناع عنه وهو ما يسمى (بالخطأ الخاص) ولا يغني توافرها عن توافر سائر أركان جريمة (القتل غير العمدية) وأهمها (توافر علاقة السببية بين فعل المتهم ووفاء المجني عليه) وأن اعتبار مخالفة للقوانين واللوائح (خطأ) في جريمتي القتل والإصابة للخطأ مشروطة: بأن تكون المخالفة هي بذاتها سبب الحادث (طعن جنائي ٥٥/١٧٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣).

وقد شددت م ٣/٢٣٨ عقوبات مصري (العقوبة) علي (جريمة القتل غير العمدية) فجعلتها الحبس الوجوبي مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ٧ سنوات إذا نشأ عن الفعل وفاء أكثر من ٣ أشخاص .

ومن أحكام النقض في هذا الصدد:

١- عدم مراعاة القوانين واللوائح وأن أمكن اعتباره (خطأً مستقلاً بذاته) في جريمة (الإصابة الخطأ) إلا أن هذا مشروط: بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها.
(طعن جنائي ١٨١٧/٦٤ ق جلسة ٢٨/٢/٢٠٠٠).

٢- متى كان الحكم قد أثبت توافر عنصر (الإهمال) في حق المتهم (وهو مفتش الصحة) بعدم إتباعه ما يقضي به منشور وزارة الداخلية رقم ١٩٢٧/٢٣ الذي ينص على إرسال المحقورين إلى (مستشفى الكلب) وكانت الإصابة بالأنف والجبهة من عقر الكلب كانت تستلزم إرسال المريض المستشفى دون انتظار ملاحظة الكلب العاقر، الأمر الذي أدى إلى وفاته المجني عليه فإن ما يثيره (الطاعن المتهم مفتش الصحة) من عدم العلم بهذا المنشور لصدوره (قبل) التحاقه بالخدمة لا يكون له أساس فأن المتهم باعتباره (مفتش صحة) يجب الإلمام بكافة التعليمات الصادرة لأمثاله وينفذها سواء صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك (طعن جنائي / ق جلسة ١٩٥٣/٦/٣).

الخلاصة في المسؤولية المهنية التقديرية

أن الطبيب العامل بمستشفى يعد مسئولاً (جنائياً) عن خطئه المهني الطبي
الجسيم (طعن جنائي ١٩٧٩/١٢/١٩) (طعن جنائي ١٩٧٩/١٢/٢٦).

ويسأل كذلك (مدنيا بالتعويض) إذا قصر أو أهمل على أساس المسؤولية
التقصيرية (طبقاً م ١٦٣ مدني) ويسأل عن الخطأ أيا كانت درجة جسامته
(طعن مدني ٣٥/١١١ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) (مدني ٣٦/٤٦٤ ق جلسة
١٩٧١/١٢/٢١) حتى ولو كان ذلك الخطأ (يسيراً) بشرط: ثبوته للقضاء بصفة
قاطعة فلكي يكون عمله (مباحاً) يجب أن يكون مطابقاً للأصول العلمية
المقررة أن قصر في اتباعها وجب مساءلته (جنائياً) ويسأل عن الخطأ ولو
كان يسيراً ما دام لا يصدر من الطبيب يقظ وجد في ذات الظروف وتستعين
(المحكمة) (بخبراء الطب الشرعي).

وعلي الطبيب (قبل) إجراء الجراحة للمريض الحصول على رضائه ، سلفاً
احتراماً لحريته الشخصية فإذا اضطرت الظروف إجراء جراحة عاجلة
وكانت حاله المريض لا تسمح بسؤاله والحصول على رضائه فللطبيب
إجراء الجراحة أعمالا (الحالة الضرورة) (المواد ٦١ عقوبات و ٦٨ مدني)
التي إذا توافرت شروطها أعتفه من المسؤولية والعقاب عن ذلك الخطأ الذي
أفضي إلي (الضرر).

١٢- أركان الخطأ التقديرية المرتب بالمسؤولية:

١- مادي: هو التعدي بالانحراف في السلوك .

٢- معنوي: هو الإدراك بأن يكون مرتكبة (مميزاً) على الأقل ببلوغه سن ٧ سنوات .

١٣- وصورة الخطأ التقصيري المرتب للمسئولية:

- ١- انحراف في إتيان الرخصة المسموح بها .
 - ٢- تجاوز حدود استعمال الحق .
 - ٣- للتعسف بإساءة استعمال الحق .
- ونلك على النحو التالي .

أولاً: الانحراف في إتيان الرخصة المسموح بها

ثنائياً: تجاوز الحدود في استعمال الحق:

كتجاوز رجل البوليس حد قرض المظاهرات بإطلاق الرصاص وإصابة عدد من الأشخاص (طعن جنائي جلسة ١٩٥٥/١٠/٢٠) واعتبار استيلاء الحكومة على العقار بدون اتباع إجراءات نزع الملكية (غصباً) يستوجب التعويض (طعن مدني ٢٣/٦٢ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٤) .

ثالثاً: التعسف بإساءة استعمال الحق:

ويقوم على ٣ ضوابط تجعله استعمال الحق (غير مشروع) هي:

أ- قصد الأضرار بالغير:

وكمثال: أن يقيم مالك الأرض جدار عالي لحجب الضوء والهواء عن مسكن جارة دون نفع ظاهر له .

(استئناف مختلط جلسة ١٩١٩/٤/١٧) .

ب- رجحان الضرر على المصلحة:

ومثالها: (م ٢/٨١٨ مدني) التي تنص على أن ليس لمالك الحائط أن يهدمه مختاراً دون عذر قوي إذا كان هذا يضر جاره الذي يستتر ملكه بالحائط .

ج- عدم مشروعية المصالح التي يرمي صاحب الحق إلى تحقيقها ومثاله:

مالك الأرض الذي يقيم أسواراً عالية على حدود ملكه لجبر شركة الطيران التي تهبط طائراتها على الأرض المجاورة له على شراء أرضه بثمن مرتفع ويلاحظ: أن إثبات الفعل المخالف للقانون (خطأ) يستوجب المساواة .

١٤- مدي اعتبار (جسامة الخطأ) في تقدير التعويض:

اعتد المشرع في التفرقة بين الإهمال والعمد في تقدير التعويض فسد في الخطأ العمد والخطأ الجسيم ، وخفف في الإهمال والخطأ اليسير على النحو الآتي :-

(أ) م ٢١٤ مدني: بخصوص الغرامة التهديدية فلم يقتصر المشرع على مجرد الضرر الناجم عن عدم التنفيذ في تحديد مقدار التعويض بل أضاف إليه العنت الذي بدأ من المدين .

(ب) م ٢/٢٢١ مدني: حيث نص المشرع على مسؤولية المتعاقد عن الضرر (غير المتوقع) بالنسبة للغش والخطأ الجسيم .

(ج) م ١٧٠ مدني: بمراعاة الظروف الملابسة وقد أفردت الأعمال التحضيرية للقانون المدني الحالي الصادر سنة ١٩٤٨ أن للقاضي أن يدخل في تقدير التعويض درجة جسامة الخطأ ويقصد بها :

(أ) مهنة المضرور: وكمثال: ضعف البصر لو كان يسيراً قد يصيب الساعاتي أو الرسام بضرر يفوق ما يلحق غيره ممن يحترف مهنة أخرى .

(ب) الظروف الشخصية أو العائلية للمضرور:

فالمعجز عن العمل ولو جزئياً يصيب رب العائلة بضرر يفوق ما يلحق من لا يعول أحداً سوى نفسه .

أما الظروف الشخصية للممنول عن الضرر:

فلا أثر لها في تقدير التعويض .

مبحث في خطأ المضرور وأثره على المسؤولية التقصيرية:

إذا كان الضرر وليد خطأ المضرور وحده فلا تعويض باعتبار أن فعله وحده هو الذي سبب الضرر الذي أصابه وكمثال: لرجل الزاني المقتول لا حق لورثته في المطالبة بتعويض مدني لأن القتيل قد عرض نفسه بطوعة واختياره لخطر القتل (طعن جلسة ١٩١٥/٥/٣ للمجموعة الرسمية ٣٨ عدد ص ٨) أما إذا اشترك مع خطأ المضرور خطأ آخر فأن المسؤولية توزع بينهما ويخصم من التعويض جزء يتناسب مع أثر خطئه في إيقاع الضرر به .

ومن أحكام التقاضي والاستئناف :

١- وحيث أن خطأ المجني عليه لا يمنع من مسؤولية الجاني والمسئولية منبثا عن التعويض وإنما يستدعي تخفيض التعويض فقط إذ يجب عند تقدير الضرر مراعاة قاعدة أنه عند اشتراك الطرفين في الإهمال توزع المسؤولية بينهما. (استئناف مصر جلسة ١٩٢٧/١١/٢١ مجلة المحاماة السنة الثامنة ص ٣١٥ حكم رقم ٢٣٥٠).

٢- يجب عند تحديد المسؤولية الوقوف عند (السبب المنتج) في إحداث الضرر دون السبب العارض .

(طعن مدني / مرحلة ١٩٦٧/١٠/٢٦).

٣- متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت بأسباب سائغة أن خطأ الحكومة (الطاعن) هو الذي أدى إلي وقوع السرقة وأنه لولا هذا الخطأ ما كانت لتقع بالصورة التي وقعت بها وما كان الضرر الذي لحق المطعون ضدها فإن هذا الخطأ يكون من الأسباب المنتجة والمؤثرة في إحداث الضرر .

(طعن مدني / ق جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠ السنة ١٦ صـ ٨٧٠)

والخلاصة من خلال الأحكام السابقة:

هو أن (خطأ المضرور) لا يرفع مسئولية (المسئول) في حال (الخطأ المشترك) وإنما يخففها . وقد يعفى المسئول نهائياً من المسئولية إذا تبين من ظروف الواقعة وملابساتها أن (خطأ المضرور) هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأن خطأه بلغ من الجسامة درجة يتضاءل معها (خطأ المسئول) .

حالات انعدام الخطأ عن الخطأ التقصيري. ونفي المسئولية

بالتعويض والإعفاء منها:-

وقد أورد القانون المدني ثلاث حالات هي :

أولاً : الدفاع الشرعي عن النفس أو المال أو كلاهما (م ١٦٦ مدني):

ويشترط لقيامها:-

(أ) وجود خطر (غير مشروع) على نفس المعتدي عليه أو ماله أو، على نفس ومال الغير . فليس لمن القي القبض عليه بطريق قانوني مقاومة رجال الشرطة بحجة الدفاع الشرعي عن النفس .

(طعن جنائي ٥٧٢/٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٩) .

(ب) أن يكون دفع الاعتداء بالقدر الضروري دون مجاوزة .

ومن أحكام النقص في هذا العدد :-

- انه إذا ثبت أن الضابط قد أجري تفتيش المطعمون ضدها بالإمساك بيدها اليسرى وجذبها عنوه من صدرها ، إذ كانت تخفي فيه المخدر محدثاً بجسمها العديد من الإصابات ، فإنه يكون قد جاوز حدود وظيفته مما يجعل المطعمون

ضدها الثانية في حالة تبيح لها مقاومته استعمالا لحق الدفاع الشرعي عن النفس.

(طعن جنائي ٣٤/١٩٨ ق جلسة ١٦/١١/١٩٦٤) .

(ج) أن يكون الاعتداء المراد دفعه حالا أو وشيك الوقوع (طعن ٢٢/١٦٢ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٥٥) .

تكفيا : إطاعة وتنفيذ أمر الرئيس أو القانون (م ١٦٧ مخفي) :-
ويشترط لقيامها :-

أ- صدور الفعل من موظف عام .

ب- صدور أمر للموظف العام من رئيسه بتنفيذ ذلك العمل .

ج- اعتقاد الموظف أن طاعة الأمر الصادر إليه من رئيسه واجبة عليه .

د- إثبات الموظف أنه كان يعتقد مشروعية الأمر الذي نفذه . , وإن ذلك يقوم على أسباب معقولة , وأنه راعي في عمله جانب (الحيطة) , فلم يرتكب العمل إلا بعد التثبيت والتحري .

فإذا توافرت هذه الشروط انتفتت مسئولية الموظف المرعوس (م ٦٣

عقوبات) (طعن جنائي ٤٩/٩١١ ق جلسة ٢/١/١٩٧٧) .

وإن تمسك الطاعن بالاحتماء بحكم (م ٦٣ عقوبات) في مجال تحميل السيارة قيادته , حمولة تزيد عن المسموح به , اطاعه منه لأوامر رؤسائه - دفاع ظاهر (البطلان .

(طعن جنائي ٤٤/٨٦٩ ق جلسة ٢٤/١١/١٩٧٤) .

أنه وإن كان الرجل البوليس في سبيل تنفيذ ما نص عليه القانون ١٠/١٩١٤ بشأن التجمهر والقانون رقم ١٤/١٩٢٣ بتفريق المظاهرات والاجتماعات في الطرق العمومية أن يتخذوا من الوسائل ما يؤدي إلي التفريق المجتمعين ولا مسئولية عليهم إذ هم في سبيل القيام بهذا الواجب أصابوا احد منهم إلا أنهم

جاوزوا في تصرفاتهم الحد اللازم لتحقيق هذه الأغراض ، فيكون هذا التجاوز اعتداء لا يحيمه للقانون - وتقدير ذلك هو من مسائل الواقع التي يستقبل بتقديرها (قاضي الموضوع) .

(طعن ١٦٧٥/٥٥ ق جلسة ١٩٩٢/٣/١٨) .

ثالثاً : حالة الضرورة (م ١٦٨ مطني) :-

ويشترط لقيامها:-

(أ) وجود خطر حال يهدد النفس أو المال.

(ب) أن يكون مصدر هذا الخطر أجنبيا عن أحدث الضرر.

(ج) أ، يكون الخطر المراد تفاديه (أشد) من الخطر الذي وقع.

وكمثال: اتلاف مال للغير لاطفاء حريق شب في داره يجعله في حال ضرورة ، لكن ذلك لا يعفيه من (المسئولية التقصيرية) فيلزم بتمويض مناسب تأسيسا علي أن الضرورة تقدر بقدرها الي جانب رجوع صاحب المال (بدعوى الإثراء بلا سبب) ومن يستولي علي دواء بحجه علاج نفسه يعفي من المسئولية التقصيرية ، لكن ذلك لا يعفي من رجوع صاحب الدواء عليه بدعوى (الإثراء بلا سبب) .

ومن أحكام النقض:-

- اقتياد (ضابط الشرطة) ، (المتهم) إلي مقر الشرطة لإتمام تحقيق بلاغ ضده ، يتضمن شراء حديد مسروق وجد بجانيه أمام منزله مع عجزه عن إثبات مصدره ليس فيه مخالفة للقانون ، وليست التحقيقات أو جمع الاستدلالات بحالة الضرورة التي ترفع المسئولية الجنائية عن المتهم بعرض الرشوة ، إذ يشترط في حالة الضرورة ألا يكون لإرادة الجاني دخل في حلولها ، وإلا كان للمراء أن يرتكب أمرا محرما ، ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه .

(طعن ٤١/٤٦٢ ق جلسة ١٣/٦/١٩٧١) .

رابعاً حالة استعمال السلطة (كما في مطاردة البوليس المجاني) .

خامساً : رضاء المضرور بالضرر أو الفعل الخطأ :

ويشترط لصحته :-

(١) صحة الرضاء بأن يصدر من شخص كامل الأهلية ولا تشوب إرادته عيب الغلط أو تدليس .

(٢) أن يكون ذلك في حق مالي يجوز التصرف فيه :

أما الحقوق الشخصية بالصيغة كحق الحياة وسلامه الجسم فالرضا بها غير مشروع وباطل ومثاله : قبول المباراة فلا تعفى من المساملة ، إلا أنه يجوز (الاتفاق كتابة) علي استئصال عضو من الجسم تبعاً لمقتضيات ظروف العلاج ، كما تجوز أتعاب الملاكمة لما للرياضة من اثر في تقوية الأبدان .

١٦ : ثانياً للركن الثاني للمسئولية التقصيرية وهو الضرر :-

قد يكون مادي أو أدبي ويشترط فيه أن يكون ضرراً مباشراً ، محققاً وحالاً ، وغير مصحوب بنفع علي المضرور .

ويستوي في ذلك أن يكون متوقع أو غير متوقع أو محقق الوقوع مستقبلاً متى كان (مؤكداً) .

والتعويض في المسئولية التقصيرية مداه أوسع واشمل من المسئولية العقدية فيشمل كل ضرر مباشر متوقع أو غير متوقع (طعن ٤٩/٦٨١ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٧) .

فلا يكفي (الضرر المحتمل) حيث لا يجوز التعويض عنه .

(طعن جنائي ٢٥/١٤٢٢ ق جلسة ١٣/٣/١٩٥٦) .

ويكفي في الضرر أن يكون وقوعه محتما ولو تراخي إلي وقت لاحق فيعتد بالضرر المستقبل دون الضرر المحتمل (طعن / ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤).

أما تقويت الفرصة :-

فضرر حال محقق يجوز التعويض عنه.

١٧ - إثبات الضرر :-

ثبت الضرر بكافة الطرق باعتباره (واقعة مادية)

عكس الحال في المسؤولية العقدية :- فإذا كان قيمة العقد أكثر من خمسمائة جنيه لزم الإثبات (بالكتابة).

وكمثال عقد طبع ونشر أو بيع حقوق التأليف حيث تتطلب م ٢/١٤٩ ق ٢٠٠٢/٨٢ الخاص بالحقوق الملكية الفكرية (الكتابة) للإثبات .

وعقد الشركة : حيث تشترط (م ١/٥٠٧ مني) (الكتابة) لإثباته .

١٨- أنواع الضرر :

أ) مادي ب) أدبي

١٩- أولا الضرر المادي : كإتلاف عيار أو اغتصابه أو حرق محصول.

شروطه

- (١) الإخلال بمصلحة مالية للمضرور.
- (٢) أن يكون الضرر محققا ، بأن يكون قد وقع بالفعل ، أو أن ، يكون وقوعه في المستقبل حتميا.
- ويعد المساس بسلامة الجسم (ضرر مادي) بما يكلفه من نفقات علاج ، وما ينجم عنه عجز عن الكسب.
- ويمتد الضرر حال الوفاة إلى : ورثته المتوفى الذي كان يعولهم باعتبار أن ذلك اعتداء علي (حق النفقة) قبل عائلهم وإخلال بحق مالي ثابت لهم.
- ويقع الضرر بمجرد (الإخلال بمصلحة مالية مشروعة للمضرور) .

ومن أحكام التقاضي :

- (١) للضرر المادي : الذي يجوز التعويض عنه وفقا لأحكام (المسؤولية التقصيرية) يشمل إلي جانب المساس بحقوق الشخص المالية ، حقه في سلامة جسمه ، فإذا ترتب علي الضرر المادي عجز المضرور عن القيام بعمل يرزق منه أو أخل بقدرته علي لكسب نفوت عليه مزايا مالية أو تحميله نفقات علاج أو تكبيده أعباء مالية ، فإنه يعد (إخلال بمصلحة مالية للمضرور) يستحق عنه (تعويض) .

(طعن ٥٩/٧٢٥ في جلسة ١٩٩٣/٤/٢٩) (طعن ٥٩/١٢٢٤ في جلسة ١٩٩٣/١٠/٣١)

٢) يشترط للحكم بالتعويض من الضرر المادي :

- (١) الإخلال بمصلحة مالية للمضروب .
- (٢) وأن يكون الضرر محققا ، بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتميا وليس محتملا . والعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاء آخر هو ثبوت إن (المجني عليه) كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم ، وإن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة ، وعندئذ يقدر للقاضي ما ضاع على المضروب من فرصه بفقد عائلته ، ويقضي له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل ، فانه لا يكفي للحكم بالتعويض .
- (طعن ٥٥/٦٤٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩) وبنا لأصاب (الضرر) شخصا (بالتبعية) عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر ، فلا بد أن يتوافر للأخير حق أو مصلحة أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الإخلال بها ضرر أصابه (الضرر المرد) .

(طعن ٤٥/٦٣٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧)

٢٠- إثبات الضرر المادي:

- يكون على مدعيه (الدائن المضروب) ولكونه (مادي) فيجوز إثباته (بكافة الطرق) بما فيها شهادة الشهود للقرائن . ولا يكفي إقامة الدليل على وقوعه ، بل يجب إثبات مداه وعناصره . أما (فوائد النقود) فان استحققت (فوائد تأخير) (فالمضروب مفترض) لا يكلف الدائن إثباته (م ٢٨٨ مدني) وغير قابل لإثبات العكس (طعن مدني ٢٩/٤٧٥ جلسة ١٩٦٤/٦/١١) ، إما (للشرط الجزائي) فينقل عبء الإثبات من الدائن إلى (المدين) و (للضرر مفترض) فيه كذلك إلا إذا أثبت المدين (عدم وقوعه) أو أن (التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة) .

ب) ثانيا : الضرر الأدبي :

تعريفه : وهو ذلك الذي يمس الإنسان في شرفه واعتباره أو عرضه .

ومثاله :

نشر مصنف دون إذن مؤلفه ، والموثق إذا تسبب في بطلان عقد رسمي (بمخالفته للقانون وتوثيقه للعقد في مكان يقع في غير اختصاصه) ، وما يترتب على السب والقذف من إيذاء السمعة ، وما يمس الشرف من هتك العرض ، وما يمس الحياء من فعل فاضح ، وخطف الأطفال ونشر خبر دون التأكد من صحته ، وأتلاف سياره للمضرور يعتمد عليها في كسب رزقه .

وقد قضت محكمة النقض :

تعويض الولد عن فقد ولده ، لا يعد تعويضا عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل ، لما يسببه هذا الحادث من فقد الولد ، واللوعة والأسى للوالد في أي حال.

(طعن جنائي ٣١/٩١٠ في جلسة ١٩٦١/١١/٧)

وقد يمس الضرر (العاطفة والشعور) :-

ومثاله : ما يصيب الشخص من حزن لموت زوج ، أو ألم نتيجة جرح أو تشويه.

ويلاحظ : ان المشرع قيد انتقال حق التعويض عن الضرر الادبي وقصره على :-

١- أشخاص معينين / هم الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية ويشمل الأب والأم والابن والابنة والأخ والأخت .

٢- قصر حق المضرور في التعويض على :-

أ) الاتفاق بين المضرور والمسئول.

ب) أو رفع المضرور دعوى قضائية مطالبا فيها بالتعويض.

وقصر الحق في التعويض عن الضرر الأدبي الشخصي المباشر في حالة (الوفاة) علي (الزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية) عما أصابهم من (ألم) (م ٢/٢٢٢ مندي) وعلي المحكمة (استظهار الألم) , قصفر سنن القاصرين وعدم تكون ملكه الإدراك والانفعال والألم والحزن (دفاع جوهري) الثقات للمحكمة عنه (قصور مبطل).

(طعن ٦٢/٣٥١٧ ق هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/٢/٢٢) (طعن ٦٧/١٠٧ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢٩) فلا يحق لغيرهم ولو كانوا من الورثة المطالبة بتعويض عن الألم النفسية للناجئة عن موت المضرور (طعن ٥٩/٣٦٣٥ جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠).

ومفاد عموم نص (م ١٦٣ مندي و ٢/٢٢٢ مندي) عدم قصر حق الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية في التعويض عن الضرر الأدبي علي (الوفاة) وإنما يمتد إلي (الإصابة) .

(طعن ٦٢/٢٠٣٩ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٩) .

واقصر التعويض عن الضرر الأدبي علي من كان من هؤلاء علي قيد الحياة في تاريخ الوفاة - عدم شموله من لم يكن له وجود حين الوفاة سواء كان لم يولد بعد , أو مات قبل موت المصاب (م ٢٢٧ مندي) .

(طعن ٧٠/٥٤٦٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١/٨) .

وقضت محكمة النقض أن رجوع العامل للعمل وإعادته إليه واستجابة رب العمل لذلك ما قد تري معه محكمة الموضوع أنه خير تعويض يغطي المطالبة بالتعويض الأدبي عن الفصل التعسفي (طعن ٥٥/٢٤٠٢ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٨) لم ينشر .

٢٢- كما يلاحظ أيضا :

إن (الالتزام القانوني) بشئ لا يعد (ضررا) يستحق عنه (تعويض) :-

ومن أحكام التقاضي في هذا الصدد :-

- للترام الوالد قانونيا بالاتفاق على أولاده في سبيل رعايتهم وإحسان تربيتهم
- عدم اعتبار ما أنفقته لذلك الغرض (خسارة أو ضرر) يستوجب التعويض.
- (طعن ٤٥/٨٦٠ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٩).

٢٣- إثبات الضرر الأدبي:

- علي (المضرور) يقع عبء الإثبات ويذهب القضاء إلي (افتراض الضرر)
- لأن الأمر يتعلق بإثبات (واقعة ليست مادية وإنما متعلقة بالشعور والعاطفة).

ومن أحكام التقاضي:

- ١- حق أبناء المريضة (التي نقلت إلي مستشفى آخر نتيجة خطأ الطبيب وكانت في دور الاختصار وتوفت وكانت الوفاة واقعة لا محالة) في التعويض (طعن ٣١/١٨١ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٦٦) السنة ١٧ ص ٦٣٦.
- ٢- يجوز الحكم للزوج بتعويض عن مقتل زوجته التي اتهمت في جريمة الزنا ولم يرفع عليها دعوى بالزنا ولم يصدر حكم يدينها (طعن ٢٦/٣٦ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦) السنة ١٧ ص ٣٦١.

٢٤- التعويض المؤقت

طلب (التعويض المؤقت) للمضرور الحكم به أمام محكمة الجench لا يحول دون رفع دعوى ثانية بتكملة للتعويض أمام المحكمة المدنية صاحبة الاختصاص الاصيل بتقديره (طعن مدنى ٤٥٣ / ٥٧ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٧) . ومنتقدم هذه للدعوى بـ ٣ سنوات طبقا (للمواد ١/١٧٢، ٣٨٥ مدنى) .

ومن أحكام التقتض في هذا الصدد :

١- إذا دخل الشخص (مدعى بحق مدنى) أمام محكمة الجench طالباً أن يقضى له بمبلغ بصفة (تعويضية مؤقتة) عن الضرر الذى أصابه بفعل شخص آخر مع حفظ الحق له في المطالبة (بالتعويض الكامل) من (المسئول عنه) يقتضيه على حده وقضى له (بالتعويض المؤقت) فإن ذلك لا يمنعه من (المطالبة بتكملة التعويض) بعد أن تبين له مدي الأضرار التي لحقت من الفعل الذى يطلب التعويض بسببه (طعن جنائى جلسة ١٩٣٤/٦/٢٩) .

٢- إذا طلب (المدعى المدنى) أمام المحكمة الجنائية القضاء له بمبلغ بصفة (تعويض مؤقتة) عن الضرر الذى أصابه مع حفظ حقه في المطالبة (بالتعويض الكامل) وقضى له بالتعويض على هذا الأساس فإن ذلك لا يحول بينه وبين المطالبة (بتكملة التعويض) أمام المحكمة المدنية لأنه لم يكن قد استنفذ كل ما له من حق أمام المحكمة الجنائية لأن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات الموضوع بل هو (تكملة له)

(استئناف المنصورة جلسة ١٩٧٧/١١/٥)

٣-الحكم للمضرور بتعويض مؤقت أثره صيرورة مدته تقادم دعوى التعويض الكامل (١٥ سنة) لامتداد قوة الأمر المقضي إليه (م/٣٨٥/٢ مدني) بعكس (دعوى تكمله التعويض) الذي يقطع ذلك الحكم تقادمها فقط ليبدأ تقادم جديد بذات المدة المقررة لتقادم الأولى وهي (٣ سنوات) عملاً بالمادتين (١٧٢، ٣٨٥ مدني).

(طعن ٤٥/٥٩٩ قى جلسة ١٩٧٩/٢/١٨) . طعن ٤٥/١٠٦٦ قى جلسة ١٩٧٩/١/٣١ .

٤- الحكم (بالتعويض المؤقت) الصادر من المحكمة الجنائية إنما يحيط (بالمسؤولية التقصيرية) في مختلف عناصرها وأنه إذا ما صدر الحكم الجنائي بالتعويض المؤقت وأصبح (باتاً) قبل المسنول عن الحق المدني، فإن الحكم يرسى دين التعويض في أصله ومبناه ومن بعده لا يسقط الحق في التعويض النهائي إلا بمرور (١٥ سنة) وحماية لحق المضرور ونزولاً على الارتباط المشار إليه بين الدعويين لا يسقط حق المضرور قبل المؤمن لديه في التعويض النهائي إلا بمرور (١٥ سنة) من الحكم البات بالتعويض المؤقت من المحكمة الجنائية أو من الحكم النهائي بالتعويض من المحكمة المدنية (طعن ٦٩/١١٤٥ قى هيئة عامة جلسة ٢٠٠٢/٥/١٥) .

الحكم النهائي الصادر (بالتعويض المؤقت) من المحكمة الجنائية يحوز حجية أمام المحكمة المدنية .

- الحكم النهائي الصادر بالتعويض المؤقت من المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية يحوز حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية التي يطلب إليها استكمال ذلك التعويض فيما قضى به من مبدأ استحقاق المضرور لكامل التعويض (طعن ٥٧/٢٦٢٠ قى جلسة ١٩٩٢/٢/١٣) .

أحكام التقاضي في التعويض المؤقت :-

١- الحكم بالتعويض المؤقت النهائي: تستقر به المسألة القانونية إيجاباً وسلباً إرسائه لدين التعويض في أصله ومبناه الدعوى الملاحقة باستكمال التعويض .

نطاقها: تحديد الضرر مداه والتعويض في مقداره (طعن ٥٠/٢٥٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩) .

٢- الحكم للمضرور (بتعويض مؤقت) أثره: صيرورة مده تقادم (دعوى التعويض الكامل) (١٥ سنة) لامتداد قوة الأمر المقضي إليه (م ٢/٣٨٥ مدني)، بعكس (دعوى تكمله التعويض) التي يقطع ذلك الحكم تقادمها فقط ليبدأ تقادم جديد بذات المدة المقررة لتقادم الأولي وهي (٣ سنوات) عملاً بالمادتين (١/١٧٢ مدني، ٣٨٥ مدني) (طعن ٤٦/٤٥/٥٩٩ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨) (طعن ٤٥/١٠٦٦ ق جلسة ١٩٧٩/١/٣١) .

٣- الحكم بالتعويض المؤقت: يجعل مده تقادم دعوى التعويض الكامل بالنسبة لشركة التأمين (١٥ سنة) بدلاً من (٣ سنوات) وشرطه: أن تكون الشركة مختصة في التعويض المؤقت (طعن ٦٧/١٧٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٩) .

تكملة التعويض :-

مطالبة المدعى بالحق المدني (بتعويض مؤقت) ، أمام محكمة الجench .
والقضاء له بالتعويض على أساس أنه (مؤقت) . حقه في المطالبة (بتكملة التعويض) أمام المحكمة المدنية (طعن ١٧٢ / ٢٢ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٥) .

٢٥- والعبرة في تقدير الضرر: هو بيوم الحكم .

ولتحديد الضرر المباشر وتمييزه عن الضرر غير المباشر يرجع الى علاقه السببية بين الخطأ والضرر فيكون الضرر مباشراً: إذا كان ضرورياً أو محققاً للواقعة التي لحقها وصف الخطأ .

ويلاحظ في مجال المسؤولية التقصيرية: عدم وجود تفرقة بين الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع فيلتزم المدين في كلتا الحالتين بتعويض (الضرر المباشر كله) على حد سواء بعنصره الخسارة التي لحقت المضرور والكسب الذي فاتته (طعن منى ٢٩/٤٢٣ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١).

بعكس الحال في المسؤولية العقدية: فإذا كان (الفعل الخطأ) نتيجة غش أو خطأ جسيم فإنه طبقاً (للمادة ٢٢١/م منى) (بمفهوم المخالفة) لا يقتصر الأمر على (الضرر المتوقع) وإنما يمتد ليشمل إلى جانب ما سبق (الضرر غير المتوقع) ويسأل عن التعويض الكامل الجابر لجميع الأضرار وليس عن التعويض العادل المكافئ والمساوي للضرر الحاصل .

٢٦- ثالثاً: الركن الثالث للمسئولية التقصيرية وهو (علاقة السببية).

بأن يكون (الخطأ) هو الذي أحدث الضرر مباشرة وأن الأخير نتيجة مباشرة مترتبة علي الأول.

٢٧- إثبات علاقة السببية:

يقع عبء إثبات علاقة السببية علي عاتق (المدعي للمضرور) المطالب بالتعويض طبقاً للقواعد العامة في الإثبات ولكي يدرء المدعي عليه المسؤولية ولا يلزم بالتالي بتعويض للضرر فإنه طبقاً (م ١٦٥ مدني) فإن عليه إثبات أن الضرر ناشئ عن سبب أجنبي لا يخله فيه ولا يخل ويتمثل هذا السبب في أنه إما ناشئ عن قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير كي ينفي بذلك علاقة السببية بين الخطأ والضرر الناشئ عنه والمترتب عليه كنتيجة أثر له وله إثبات الركنين الخطأ والضرر بكافة طرق الإثبات باعتبار انهما (واقعة مادية).

- حاله تعدد أسباب وقوع الضرر، كان خطأ المدعي عليه هو أحدها؟
اتجه للفقهاء والقضاء بداية إلي الأخذ (بنظرية تعادل الأسباب) ثم عدل عنها إلي (السبب المنتج للفعال) دون (الأسباب العارضة) وكمثال: سارق السيارة الذي قاد السيارة (بسرعة) كاف وحده لإحداث الضرر فيكون هو (السبب المنتج) أما (خطأ مالك السيارة) الذي (أهمل) في المحافظة عليها فليس إلا (سبباً عارضاً) غير كاف وحده لإحداث الضرر فيكون السارق وحده هو (المسئول عن الضرر).

ومن أحكام المقضى:

١- ركن السببية في المسؤولية التقصيرية: التي أقام عليها الحكم قضاءه بالنسبة للطاعن لا يقوم الأعلى (السبب للفعال المنتج) للحدث للضرر دون السبب العارض الذي ليس من شأنه بطبيعته إحداث مثل هذا الضرر مهما كان قد أسهم في إحداثه مصادفة بأن كان مقترناً بالسبب المنتج (طعن ٥٣/٣٩٦ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥) (طعن ٦٨/٨٤٨ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٧) بشرط ألا يكون له يد فيه كقوة قاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور (طعن ٤٧/٦٩٨ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٦) أو كان قد أسهم مصادفة في إحداثه كمشاهدة من ينتحر ولم يتحرك لإنقاذه (طعن ٦١/٤٢٩٢ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/١٧).

٢- إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت الأفعال التي اعتبرها (خطأ) من جانب الطاعن (وهو محافظة إسكندرية) وانتهى إلي أن السبب المنتج منها في إحداث الضرر هو (خطأ الطاعن) المتمثل في عدم إيجاد فنيين وأدوات وعقاقير لإسعاف مورث المطعون ضدهم بعد انتشاره من المياه بشاطئ العجمي وكان من شأن عدم إسعاف المشرف علي الغرق بعد إخراجه من المياه أن يؤدي عادة إلي وفاته فأن الحكم المطعون فيه إذ أنهتسي إلي توافر علاقة السببية بين خطأ الطاعن ووفاء المورث التي ألحقت للضرر بورثته لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بالقصور (طعن ٣٤/٤٨٣ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٨).

- حاله تعدد الأسباب وكان خطأ المدعى عليه أحد أسبابها هل يلزم المسئول بتعويض الضرر كاملاً أم له حق التعليل بإحداهما للحصول علي إعفاء جزائي.

والجواب: أنه يفرق بين ما إذا كان للأسيب الأخرى (نفس الخطأ) فيرجع (المدعى عليه) علي (من ساهم بخطئه في إحدائه) فإذا كان للأسيب الأخرى (حالة القوة القاهرة) كانت عديمة الأثر علي مسؤولية المدعى عليه فيتحمل وحدة (التعويض كله) لأن خطأه كان السبب بحيث لولا لما حدث إلا أنه يكتفي (حالياً) بإلزام المدعى عليه الذي ساهم بخطئه مع سبب أجنبي في إحداث الضرر (بتعويض جزئي) ويكتفي في حاله (تعاقب الأضرار وتسلسل النتائج الناشئة عن الخطأ) (بالضرر المباشر) فقط .

ومعيار الضرر المباشر الثابت والذي يكون نتيجة طبيعية للخطأ هو طبقاً م ١/٢٢١ مدني إذا لم يكن في استطاعة الدائن توقيه ببذل جهد معقول وهو (معيار استرشادي).

ومن أحكام التقاضي في هذا السبب:-

١- لا مسؤولية إذا كان في وسع المضرور توقي الضرر ببذل جهد معقول ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في الاستطاعة توقيه ببذل جهد معقول (طعن ٣٢/١٣٥ ق جلسة ١١/٨/١٩٦٦).

٢- إذا حمل الحكم (مصلحة الآثار) مسؤولية خطأها عن سحب رخصة من متجر بالآثار وما يترتب علي هذا السحب من اعتباره (متجراً بغير رخصة) وتحرير محضر مخالفة له ومهاجمة منزله وإزالة اللوحة المتعلقة علي محل تجارته وقضي له بناء علي ذلك بتعويض عما لحقه من هذه الأضرار فقضاؤه صحيح قانوناً.

(طعن مدني جلسة ١٩٣٦/٤/٩).

٣- إذا كانت أوجه الخطأ للمسندة إلي المتهم الثاني (مهندس التنظيم) مقصورة علي أنه أرسل (أخطاراً) إلي (المتهمة الأولى) (صاحبة العقار) ينبه عليها فيه (بإزالة حائطين من حوائط عقارها) لخطورة حالتها ثم لم يحرك

ساكتاً بعدها وقصر (مهملًا) في رفع تقرير لرئيسة عن المعاينة التي أجراها والإجراءات التي تتبع في هذا الشأن ولم يسع إلي اكتشاف الخلل في باقي أجزاء البناء لمعرفة ما إذا كان الجمالون الداخلي متآكل وكان هذا التقصير من صاحبة العقار ليس هو العامل المباشر لانهيار العقار وكان انهزام الحائط لم يكن نتيجة ذلك التقصير وإنما كان نتيجة حتمية نظرًا لقدم المبنى وإهمال صاحبة العقار في ترميمه وعدم تحرزها في منع أخطاره عن المارة فأن تقصير مهندس التنظيم لا يتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية وبالتالي فإن الجريمة المنسوبة إلى مهندس التنظيم تكون (منتقبة) لعدم توافر ركن من أركانها (طعن جنائي ٤-٢٤/٦ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦)

٢٨- أسباب انعدام علاقة السببية وبالتالي

انتفاء المسؤولية:

- ١- السبب الأجنبي .
- ٢- الحادث الفجائي أو القوة القاهرة ويشترط فيه :
 - ١- عدم إمكان التوقع .
 - ٢- عدم إمكان الدفع (طعن مدني / ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨) .
 - ٣- وأن يكون خارجاً عن الشيء فيستبعد من مجال القوة القاهرة كل حادث ناتج عن عناصر داخله في تكوين الشيء (أ) كانهيار إطار السيارة (طعن مدني / ق جلسة ١٩٩٩/٦/١١) (طعن مدني ٢٠١٥ / ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١) .

(ب) تلف الغرامل المفاجئ (طعن مدني / ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨) .

٣- خطأ الغير ويشترط في خطأ الغير

١- عدم إمكان توقعه

٢- عدم إمكان تقليبه

- ٣- وأن يكون هذا الخطأ هو السبب الوحيد في تحقق الضرر (طعن مدني / ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨٧) .
- (طعن ١٤٩ / ٣٠ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٦٨) .
- وإن فعل الغير أو المضرور لا يرفع المسؤولية عن الاعمال الشخصية أو يخفف منها الا اذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذاته وأنه أحدث الضرر وحده أو ساهم فيه . (طعن ٣٠٠ / ٣١ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٦٦) .
- ٤- خطأ المضرور (الخطأ المشترك) .
- ٥- انعدام الرابطة (لكون السبب غير منتج أو غير مباشر) .

تقدير التعويض في المسئولية التقصيرية

أولاً تقدير التعويض عن الضرر المادي: في المسئولية التقصيرية: مفاد المواد ١٧٠، ٢٢١، ٢٢٢ مدني أن التعويض يقدر بمقدار تقدير الضرر المباشر في المسئوليتان العقدية والتقصيرية والذي أحدثه الخطأ متكلفاً مع الضرر بدون زيادة أو نقص والا عد اضرار علي حساب الغير بلا سبب وتلك هي الغاية من التعويض (طعن ٣٠/٢٨٥ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥ للمكتب الفني لسنة ١٠ ص ٣٩٦ في تقدير التعويض المادي يجب أن يراعي في تقدير التعويض المادي مقدار الخسارة الواقعة وللکسب الضائع ، فالتعويض عن إتلاف منقول أو عقار يتناول من غير شك قيمة التكاليف اللازمة لإصلاحه وفي نفس الوقت يتناول قيمة المنفعة التي حرم منها صاحب المال وذلك من يوم إتلافه إلى يوم إصلاحه.

وبطبيعة الحال فإن هذا لا ينبغي أن يكون عليه تقدير التعويض عن الضرر المادي إذا كان إصلاح التلف ممكناً ، أما إذا تعذر أو أمتنع أعاده للشيء إلى أصله فإنه يجب أن يشمل التعويض (قيمة الشيء كله) علي أن يلاحظ في تقدير هذه القيمة ما يساويه في الشيء في السوق بغض النظر عما يساويه رأي صاحبة .

وتقريباً علي ما تقدم ومن قبيل المثال إذا ما أتلقت سيارة ولجأ مالك السيارة إلي طلب التعويض مقدراً قيمة السيارة بمبلغ خمسة آلاف جنية مثلاً وأنهى القاضي في حكمة إلي أن قيمة للسيارة هي أربعة آلاف جنية وسكت عند هذا الحد فإن هذا الحكم محل نظر ومشوب بالقصور إذ كان يتعين علي القاضي

(أن يقدر أجزاء هذه السيارة تالفة) وليكن مثلاً قيمتها بمبلغ ٥٠٠ ج خمسائة جنية ومن ثم فعليه أن يحكم له بتعويض قدرة ٣٥٠٠ ج باعتبار أنه سيبيع أنقاض السيارة بمبلغ ٥٠٠ ج خمسائة جنية.

والعامل الذي يصاب في جسمه وتورقه هذه الإصابة عن العمل يجب عند اللقضاء له بالتعويض أن يلاحظ فيه مقدار ما بذلة المصاب في العلاج وما قلّساه من آلام سببتها له الإصابة ومقدار ما ضاع علي المصاب من الكسب إذا كانت الإصابة قد أعجزته عن تلبية للعمل.

الإهمال في العلاج والتعويض:-

ونبادر إلي التنبيه أن من يصاب بأذى في جسمه عليه أن يبادر إلي سرعة الإبلاغ في حينه ليتوصل بذلك إلي إثبات إصابته كما وقعت حتى إذا ما تم له هذا الإثبات كان عليه أن يعنى بعلاج نفسه بالقدر الذي تسمح به موارده والبيئة التي تحيط به فإن هو أهمل العناية بعلاج نفسه وترتب علي هذا الإهمال (زيادة فيما أصابه من الضرر) فليس من حقه أن يطلب تعويضاً عن هذه الزيادة التي ترجع إلي إهماله قبل أن ترجع إلي أي شيء آخر .

ومن هذا القبيل أيضاً علي صاحب المال المتلف أن يبادر إلي رفع دعوى إثبات حاله مستعجلة فإذا ما تم هذا الإثبات يكون قد اعتصم بدليل الإثبات في يده وعليه من بعد أن يصلح الضرر حتى لا يتفاقم أو يترايد فإن أهمل فليس له أن يطالب بتعويض فيما أُلْتُجِد من ضرر بعد إثبات الحالة .

ومن الأحكام التي صدرت كتطبيق لذلك :-

١- للمصاب في جسمه يجب عليه أن يأخذ بأسباب العناية والعلاج وليس له إذا قصر في ذلك أن يرجع علي من أصابه (بتعويض للضرر كله) متى كان بعض هذا الضرر راجعاً إلي تقصيره في عنايته بنفسه .

استئناف مختلط ١٨٩٧/٦/١٠ مجلة التشريع والقضاء ٩-٣٨٧، حكم
١٩٠٣/٦/٢٤ المجلة ١٥-٣٥٩ بسطوروس جزء ٢ صحيفة ٤٦٥ نبذة
١٠١/٩٩.

٢- لما كان التعويض في المسؤولية للتقصيرة يشمل كل ضرر مباشر متوقفاً
كان هذا الضرر أو غير متوقع ويقوم للضرر المباشر وفقاً للمادة ١/٢٢١
من القانون المدني علي عنصرين أساسيين هما الخسارة التي لحقت
المضرور وللکسب الذي فاتته وكان الحكم للمطعون فيه قد اقتصر في تقدير
قيمة التعويض علي قيمة البضاعة حسب فواتير الشراء مخفلاً في تقديره
عنصراً أساسياً من عناصر الضرر المباشر هو ما عساه قد فلت الوزارة
الطاعة من كسب فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(طعن نقض ١٩٧٤/١١/١١ - م نقض م - ٢٥-١٢١٠)

٣- لما كان أساس المطالبة بالتعويض عما فات للمطعون ضد من كسب
حيراً للضرر الذي أصابه نتيجة إخلال الطاعة بالتزامها التعاقدية يختلف عن
أساس المطالبة بالفوائد القانونية عن هذا التعويض بسبب تأخير الطاعة عن
الوفاء به فإن الحكم للمطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده بالفوائد عن مبلغ
التعويض المقضي به لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (الطعن رقم ١٩
سنة ٤٥ ق) .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل في حسابها
جميع عناصر الضرر ومنها ما يصيب المضرور بسبب طول أمد التقاضي
١٩٦٧/٢/١٦ - م نقض م - ١٨-٣٧٢ .

ثانياً :- تقدير التعويض عن الضرر الأدبي:

رأينا فيما تقدم أن الضرر الأدبي يصيب الإنسان في إحساسه أو عاطفته أو
اعتباره فالألم الذي يعانيه شخص أعدي علي جسمه هو مظهر من مظاهر

الضرر الذي يصيب الإحساس والحركة التي يكابدها إنسان علي فقد عزيز عنده هي من مظاهر الضرر الذي يصيب العاطفة والأذى الذي يصيب إنسان أعندي عليه بقذف أو بسبب هو مظهر من مظاهر الضرر الذي يصيب للكرامة والاعتبار .

وقلنا فيما سلف أيضاً أن للقاضي بشر وله من الطبيعة البشرية ما يهديه إلي تعرف مبلغ الضرر في الإحساس أو العاطفة وتقريباً علي هذا فإنه متى استقين بحكم هذه الطبيعة البشرية من وقوع الضرر فإن عليه تعويضاً أن لم يكف لمحو عاطفة للمضروب أو إحساسه من ألم وأذى ففيه علي الأقل (ترضية) تخفف وقع المصائب علي نفسه .

ومن أحكام التقاضي كتطبيق في هذا الصدد :-

١- الضرر الأدبي وأن كان متعذر التقويم خلافاً للضرر المادي إلا أن كليهما خاضع في التقدير لسلطان المحكمة فمتي رأت في حالات معينة أن الضرر الأدبي يمكن تعويضه بقدر معين من المال وجب الإذعان لرأيها إذ لا شك في أن التعويض للمادي مهما قيل في تعذر الموازنة بينه وبين الضرر الأدبي (يساعد ولو بقدر علي تخفيف الألم عن نفس المضروب) .

نقض ١٩٣٢/١١/٧ مجموعة أحكام عبد العزيز ناصر حكم رقم ٥٢٦٩ .

٢- الضرر الأدبي الذي يلحق بالزواج والأقارب هو ضرر شخصي مباشر قصر للشارع وفقاً لنص المادة ٢/٢٢٢ مدني الحق في التعويض عنه علي الزوج والأقارب إلي الدرجة الثانية لما يصيبهم من جراء موت المصاب (الزوجة) . (طعن نقض جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢ م-١٧-٦٣٦) .

٣- للزوج أن يبيي علي أزوجه التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر ضدها حكم يدينها وليس في القضاء له بالتعويض عن قتلها ما يخالف الآداب

والنظام العام (طعن / ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٥) المكتب الفني
ص ٣٦١.

من، تار تطاول هلي يصلح الضرر الأدبي أن يكون أساساً للمطالبة
بالتعويض ؟

جـ) جري العمل أن الضرر الأدبي يستوجب التعويض كالضرر المادي
ومن أحكام النقض في هذا الصدد :

أن الحكم المطعون فيه بقضائه بعدم أحقية المستفيد لقيمة الشيك لا يكون
متناقضاً إذا قضى في نفس الوقت للطاعن المستفيد بالتعويض عن الضرر
الأدبي الناشئ عن (جريمة إعطاء شيك بدون رصيد) بأن قيمة الشيك ليست
تعويضاً عن هذه الجريمة بل هي عبارة عن دين مستحق سابق على وقوعها
غير مترتب عليها ومن ثم فلا تعارض بين ما قرره الحكم من عدم أحقية
الطاعن في اقتضاء قيمة الشيك ، وبالتالي استبعاد قيمته من المبلغ المطالب
به وبين القضاء له بالتعويض عما لحقه من ضرر أدبي لها مباشرة عن
الجريمة .

(طعن ٤٣/٧١٠ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢١).

٢- مفاد المولد ١٧٠، ٢١١، ٢٢٢ مدني أن الأصل في المساطة المدنية أن
التعويض عموماً يقدر بمقدار الضرر المباشر الذي أحدثه الخطأ يستوي في
ذلك للضرر المادي والضرر الأدبي علي أن يراعي للقاضي في تقدير
التعويض (الظروف الملازمة للضرر) دون تخصيص معايير معينة لتقدير
التعويض عن الضرر الأدبي (طعن / ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨) (السنة
٣٣ ص ٦٧٠) .

٢٩- آثار المسؤولية التقصيرية :

إذا توافرت أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة السببية عنها التزم المسئول (بتعويض الضرر المباشر) (متوقع أم غير متوقع) فيشمل عنصري التعويض وهى (الخسارة التى حاققت بالمضرور - والكسب الذى فاتته) .

والتعويض هو (جزاء) المسئول عند توافر أركانها مجتمعة .
والعبرة في تقدير الضرر - (بيوم صدور الحكم) .

٣٠- طرق التعويض :

وهى أما عيني وهو الأصل في التعويض

أو (نقدي) : ويجوز أن يكون مقسطاً أو إيراد مرتب كما في حالتي العجز المؤقت أو الدائم عن العمل ، كما يجوز إلزام المدين بتقديم تأمين (م ١٧١ / ٢ مدنى) .

وفى حالات قليلة : يجوز أن يكون التعويض (عيني) بإعادة الحال إلى ما كان عليه (م ١٧١ / ٢ مدنى) ومثاله هدم الحائط بنى بنون وجه حق ، أو التعسف في استعمال الحق .

ويجوز في أحوال (الحكم بأداء أمر معين متصل بالعمل) غير المشروع (طبقاً م ١٧١ / ٢ مدنى) كنشر الحكم في الصحف على نفقة المحكوم عليه لتعويض المقذوف في حقه عن الضرر الأبدى الذي أصابه .

ويجوز في التعويض عن الضرر الناشئ عن (خطأ تقصيري) (الجمع) بين ذلك التعويض وما يكون مقرراً للمضرور بموجب قوانين أو قرارات أخرى من مكافآت أو معاشات استثنائية .

شرطه: ألا يجاوز مجموع ما يعود عليه من ذلك القدر المناسب والكافي لجبر الضرر وتقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع (طعن ٥٧/٦٦٢ جلسة ١٩٩٢/٢/١٢) .

٣١- التّقديم المسقط للتّعويض: (م ١٧٢ مدني) .

تتّقدم دعوى التّعويض في المسؤولية العقديّة بـ ١٥ سنة (م ٣٧٤ مدني) وتسقط دعوى التّعويض عن العمل غير المشروع في المسؤولية التقصيرية بـ (٣ سنوات) من يوم علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسؤول عنه وذلك في دعوى التّعويض الناشئة عن العمل غير المشروع و ١٥ سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع (م ١٧٢/١ مدني) ويقصد بالعلم هنا: (العلم اليقيني الحقيقي وليس العلم الظني) ، ولأن مرور ٣ سنوات على هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التّعويض ومضى ٣ سنوات من تاريخ صدور الحكم الاستئنافي (طعن ١٢١٣/١٢ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٩) وينطبق ذلك على أنواع المسؤولية الثلاث (عن الأفعال الشخصية وعن عمل الغير وعن الأشياء (طعن ٥٦/٢٠٤٩ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢١) ويبدأ التّقديم الثلاثي من يوم علم المضرور بالضرر وشخص المسؤول عنه ولا يتأثر بقيام المسؤولية عن الأشياء (خطأ مقترض) .

(طعن ٥٥/٧٨٦ ق جلسة / /) وكمثال أن تقرّر المسؤولية بحكم جنائي نهائي .

(طعن ٥٣/٩٢٤ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٤) (طعن ٥٦/٣٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٠) .

ودعوى التّعويض الناشئة عن (جريمة) لا تسقط بسقوط الدعوى الجنائية وذلك أن الدعوى المدنيّة تقوم على أساس المسؤولية وليس للخطأ (طعن ٥٤/١٨٦٩ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦) وصدر حكم جنائي (بالتّعويض المؤقت) وصيرورته (باتاً) قبل المسؤول عن الحق المدني يجعل حق المضرور في التّعويض النهائي للكل لا يسقط إلا بمرور (١٥ سنة) من وقت صدور الحكم البات بالتّعويض المؤقت من المحكمة الجنائيّة نظراً

لامتداد قوة الأمر المقضي إلية (م ٢/٣٨٥ مدني) لو من تاريخ الحكم النهائي بالتعويض من المحكمة المدنية (طعن ٦٩/١١٤٥ ق هيئة علمية) جلسة ٢٠٠٢/٥/١٥ (طعن ٤٦/٥٩٩ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨) ويجعل مدة تقادم دعوى التعويض الكامل لشركة التأمين (١٥ سنة) بدلاً من (٣ سنوات) وشرطه: اختصاص الشركة في التعويض المؤقت (طعن ٦٧/١٧٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٩) عكس (دعوى تكملة للتعويض) الذي (يقطع) ذلك الحكم تقاضاها ليبدأ تقادم جديد بذات المدة المقررة لتقادم الأولى وهي (٣ سنوات) عملاً بالمادتين (١٧٢، ٣٨٥ مدني) .

(طعن ٤٥/١٠٦٦ ق جلسة ١٩٧٩/١/٣١) والأثر المترتب علي رفع الدعوى والحكم الصادر فيها من قطع التقادم أو استبدال مدته قاصر علي من رفعها ومن رفعت عليه (طعن ٥٦/١٠٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦) والتقادم يبدأ من تاريخ تحقق الضرر الموجب له إذ من هذا التاريخ يصبح التعويض (مستحق الأداء) عملاً بنص (م ٣٨١ مدني) (طعن ٥١/٧٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢١) .

فإذا كانت الدعوى ناشئة عن (جريمة) وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء تلك المواعيد فإن دعوى التعويض لا يسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية (م ٢/١٧٢ مدني) .

٣٢- وقف سريان التقادم والأثر المترتب عليه:

رفع الدعوى الجنائية (مانع قانوني) يتعذر معه علي المضرور مطالبة المؤمن بحقه وأثره وقف سريان التقادم (م ٣٨٢ مدني) ويعود سريان مده التقادم اعتباراً من تاريخ صدور حكم نهائي بأدائه الجنائي أو تساريخ سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لا يغير من ذلك صدور قانون ١٩٧٦/٨٥

(طعن ٥٣/٦١٧ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢١) . (طعن ٥٤/٥٦١ ق جلسة / / /) .

ويلاحظ: أن رفع دعوى بالتعويض على أساس (المسئولية التقصيرية) لا يلزمه سبق (الإنذار) كما يلاحظ: أن التقادم في دعوى التعويض يقف إذا حالت بين المضرور وبين أقامتها (ظروف نفسية وعصبية لازمة حتى رفع الدعوى (طعن ٦٢/٢٤٤٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦) .

أما القضاء بالتعويض على أساس (المسئولية التقصيرية) فلا يلزمه سبق التكليف بالوفاء . وتعند المسؤولين عن العمل الضار أثره التزامهم متضامنين بتعويض الضرر (م ١٦٩ مدني) (طعن ٥٣/١٣٦١ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) لم ينشر .

أحكام المنقضى في تقادم دعوى التعويض:

١- التقادم المسقط للتعويض الناشئ عن العمل غير المشروع تبدأ من يوم العلم بالضرر والمسئول عنه (علماً يقيناً) وليس ظنياً وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء (١٥ سنة) من يوم وقوع العمل غير المشروع وكمثال: أن تقرر المسئولية (بحكم جنائي نهائي) .

(طعن ٥٣/٩٢٤ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٤) .

٢- التقادم في دعاوى التعويض يبدأ من تاريخ (تحقق الضرر) الموجب له إذ من هذا التاريخ يصبح (التعويض) مستحق الأداء عملاً بنص (م ٣٨١ مدني) (طعن ٥١/٧٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢١) .

٣- **دعوى التعويض المدنية:** الناشئة عن جريمة لا تسقط بسقوط الدعوى الجنائية وذلك لقيام الدعوى المدنية على أساس المسئولية وليس (الخطأ) (طعن ٥٤/١٨٦٩ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٦) .

٤- **الحكم بالتعويض المؤقت**: يجعل مدة تقادم دعوى التعويض الكامل بالنسبة (لشركة للتأمين) (١٥ سنة) بدلاً من (٣ سنوات) وشرطه : أن تكون الشركة مختصة في التعويض المؤقت

(طعن ١٧٦٢/٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٩)

٥- ميعاد سقوط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع (بالتقادم الثلاثي) يبدأ من تاريخ صدور الحكم الاستئنافي إذ أن (للحكم النهائي) حجته التي لا تزاله بالطعن عليه بالنقض (طعن ١٢١٣/٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٩).

٦- تنص (م ١٧٢/١ مدني) على أنه تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع وللعلل الضار مستحق الأداء بانقضاء (٣ سنوات) من اليوم الذي (علم) فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى في كل حال بمقضي (٥ سنة) من يوم وقوع العمل غير المشروع مما مفاده أن المناطق في بدء سريان مدة التقادم طبقاً لتلك المادة هو علم المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه (علماً حقيقياً) وليس ظنياً ، لا باليوم الذي تحدد فيه قيمة الضرر بصفة نهائية وبانقضائها ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض المفروض قانوناً (طعن ٥٦/٣٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٠) وهذا النص (استثنائي) وينطبق أحكام العمل غير المشروع على أنواع المسؤولية الثلاثة أفعال شخصية وعن عمل الغير وعن الأشياء (طعن ٥٦/٢٠٤٩ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٠).

٧- الحكم للمضرور (بتعويض مؤقت) ثلثة: صبروه مده تقادم (دعوى التعويض الكامل) (٥ سنة) نظراً لامتداد قوة الأمر المقضي إليه (م ٢/٣٨٥ مدني) بعكس (دعوى تكملة للتعويض) التي يقطع ذلك الحكم تقادمها ليبدأ تقادم جديد بذات المدة المقررة لتقادم الأولي وهي (٣ سنوات) عملاً (بالمادتين

١٧٢، ٣٨٥ مدني) (طعن ٤٥/١٠٦٦ ق جلسة ١٩٧٩/١/٣١) (٤٥/٥٩٩ ق
جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨) .

٨- حالة (الغش) المترتبة علي (المسئولية العقدية) يجعل الدعوى مستندة إلى
(المسئولية التقصيرية) وليست المسئولية العقدية وتتقادم طبقاً لقواعد تقادم
المسؤولية التقصيرية به طبقاً (م ١٧٢ مدني) . (طعن ٣٠/٤٦٥ ق جلسة
١٩٦٥/١١/٣٠) .

٣٤- اختصاص القضاء العادي بدعوى التعويض عن الأعمال المادية للإدارة والغطاء التقصيري:

اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات الإدارية منطية: (م ١٠ ا ق ١٩٧٢/٤٧ و م ١٥، ١٧ ق ٧٢/٤٦) .

أما المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال العسارية:

التي تأتيها الجهة الإدارية دون أن تكون تنفيذاً مباشراً لقرارات إدارية فيختص بها (محاكم القضاء العادي) وحده بالنظر فيها باعتباره صاحب الولاية العامة في الفصل في كافة المنازعات (عدا) (المنازعات الإدارية وما استثنى بنص خاص) .

(طعن ٥٩/١١٦٦ ق جلسة ١٣/٥/١٩٩٣) .

٢- المحاكم المدنية: لها سلطة أصلية في الاختصاص بنظر طلب رد الحال إلى ما كانت عليه قبل وقوع الفعل الضار أو طلب التعويض عنه يستوي أن يكون الفعل الضار (جريمة) أم لا، أو كان التعويض المطلوب عيناً أو نقداً (طعن ٦٢/٤٨٨ ق جلسة ٢٩/١/١٩٩٦) .

٣٥- الفرق بين التضامن والتضامن عند تعدد المسؤولين عن العمل

الضار في المشروع:

الأصل في المسؤولية للتضامنية عن العمل الضار أن تقسم على المسؤولين في أحداث الضرر إلى حصص متساوية بين الجميع أو بنسبة خطأ كل منهم) .

(طعن ١٤٩، ٣٠/١٥٢ ق جلسة ٢/٤/١٩٦٨) .

وأن شروط قيام الالتزام التضامني هو:-

١- تعدد الأخطاء .

٢- وحدة الضرر .

٣- علاقة سببية مباشرة بين خطأ شريك والضرر كله .

٤- تعذر تحديد الشخص مرتكب الفعل الضار .

(طعن جنائي / ق جلسة ٢٠٠٠/١/٨) أما مقتضى التضامم نتيجة تعدد مصدر الدين ، (عقدي أو عمل غير مشروع) مع بقاء محله واجباً أن للدائن مطالبة أي مدين بكل الدين ولا يجوز لمن دفع الدين الرجوع على مدين آخر بذات الدين لانعدام الرابطة بينهما ولأنه إنما دفع عن نفسه (طعن / ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢١) وأنه (إذا كان الحكم قد اعتبر شركة التأمين (الطاعن) ملتزمة بالتعويض بموجب عقد التأمين، بينما الشركة المطعون ضدها الثانية (ملازمة به) نتيجة (الفعل الضار) فإنهما يكونان ملتزمين (بدين واحد) له (مصدران مختلفان) وبالتالي تتضامم ذمتها في هذا الدين دون أن تتضامن إذ أن الالتزام التضامني يقتضي وحدة المصدر (طعن ٣١/٣٥٢ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٧) ودفاع شركة التأمين بعدم قبول الدعوى قبلها لعدم اشتغال وثيقة التأمين على اشتراط لمصلحة المضرور تستمد منه حقاً مباشراً دفاع بخالطه واقع (طعن ٣١/٣٥٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٧) .

ومن أحكام القضي في التضامن:

١- ارتكاب التابع فعلاً غير مشروع دون وقوع خطأ شخصي من المتبوع مؤده أن يكون المتبوع متضامناً مع تابعه ومسئولاً قبل المضرور وللمضرور خيار الرجوع على التابع أو المتبوع أو عليهما معاً (طعن ٥٦/١٩٠٥ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٧) .

٢- تعدد المسئولين عن الفعل الضار أثره: التزامهم متضامنين بالتعويض
(طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠).

٣- التضامن في التعويض المدني معناه: أن يكون كل من المطالبين به
ملزماً أمام الطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ المطالب به (طعن ٥٩/٣٦٣٥
ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠).

٤- ليس ما يمنع قانوناً من إلزام متهم واحد بتعويض الضرر الناشئ عن
ارتكابه جريمة ولو ارتكبها معه غيره (طعن ٣٣ / ٦٤ ق جلسة ٢٢ / ٢ /
١٩٦٨) .

ومن أحكام النقض في التضامم:

١- جواز رجوع (المضروب) علي (المتبوع) و (شركة التأمين) لاقتضاء
التعويض اختلاف مصدر إلزام كل منهما به مؤداه: للترامهما بالتضامم في
تعويض الضرر أثره: توقف رجوع الموفي علي الآخر علي ما بينهما من
علاقة (طعن ٥٧/١٦٧ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٨) .

٢- الالتزام التضاممي: لتفاقه مع الائتزام التضامني في جواز مطالبة الدائن
لأي مدين بكل الدين اختلافاً عنه في عدم جواز رجوع المدين الذي دفع
الدين علي مدين آخر إلا إذا سمحت بذلك العلاقة بينهما .
(طعن ٣٨/٥٠٠٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣) (طعن ١٤١١ / ٤٧ ق جلسة ١٨
/ ١٢ / ١٩٨٠) .

**تعدد المسئولين عن العمل الضار يجعلهم (متضامنين) في
التزامهم بالتعويض (م ١٦٩ منقضي):**

وهي ميزة غير متوافرة في (المسئولية العقدية) حيث لا يسأل الشريك عن
فعل باقي شركائه في العقد (فلا تضامن بين الشركاء) .

ومقتضى هذا التضامن في المسؤولية للتقصيرية جواز مطالبة الدائن أحدهم (بكل مبلغ التعويض كاملاً غير منقسم) ولهذا الأخير حق الرجوع بما دفع عن باقي شركائه بقيمة نصيب كل منهم ومساهمة في إحداث هذا الضرر ويلاحظ: أنه طبقاً للقانون تكون المسؤولية بينهم (بالتساوي) إذا عين للقاضي نصيب كل منهم في التعويض (م ١٦٩ مدني، ١/٢٨٥ مدني).

(طعن ٣٦٣٥ / ١٩٥٩ ق جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٩٤) (طعن ٣٢٢١ / ٦١ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٩٦) .

والتزام كل من المسؤولين عن العمل الضار في مواجهة الدائن بتعويض الضرر كاملاً غير منقسم .

وللدائن أن يوجه مطالبته بالدين إلي من يختاره منهم (علي انفراد) أو (إليهم مجتمعين) (المادتين ١٦٩، ٢٨٥ مدني) (طعن ٣٢٢١ / ٦١ ق جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٩٦) .

ويشترط لقيام هذا التضامن:

- ١- ارتكاب كل واحد من المسؤولين (خطأ) .
- ٢- أن يكون خطأ سبباً في إحداث الضرر .
- ٣- اشتراك كل المسؤولين (جميعاً) في إحداث (نفس الضرر) الواحد، وباعتباره (فعل ضار غير مشروع) مصدره (القانون) فإن (محكمة النقض) (تقضي به من تلقاء نفسها) دون توقف علي طلب من المضرور (طعن ٥٤/٤٧٩ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨٩) لم ينشر .

٣٦- الحكم الجنائي الصادر بالبراءة، لا يمنع المحكمة المدنية من

الحكم بالتعويض:

لا يمنع صدور حكم جنائي بالبراءة (للمسئول المدعي عليه) من أن تحكم (المحكمة المدنية) للمدعى بإلزام المسئول بالتعويض في الأحوال الآتية :-

١- براءة المتبوع، لا تمنع من مساءلته بالتعويض عن خطأ تابعه (م ١٧٤ مدني) وذلك إذا قدمت النيابة العامة (المتبوع، وتابعه) إلى (المحكمة الجنائية) بتهمة (الاشتراك في ارتكاب جريمة) فقضت هذه المحكمة (ببراءة المتبوع، وأدانة التابع وحده) فإن ذلك لا يمنع المحكمة المدنية من القضاء ضد المتبوع بالتعويض بصفته متبوعاً مسؤولاً عن عمل تابعه وذلك لأن براءة شخصه لم تتعرض لصفته كمتبوع وأن الحكم بمسئوليته المتبوع لا يقوم على خطأ المتبوع ولكن على ضمان التعويض للمضرور.

فالحكم الصادر ببراءة السائق جنائياً، لا يمنع من مساءلة مالك السيارة (بالتعويض) على أساس مسئولية حارس الأشياء باعتباره حارساً لأن الحراسة لا تنتقل إلى التابع.

(طعن ٥٦/١٢٨٥ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧).

كما أن براءة المتبوع والتابع من تهمة القتل الخطأ لا تمنع من مساءلة المتبوع (بالتعويض) بصفته حارساً للسيارة يسيطر عليها لحساب نفسه وتقوم على (خطأ مفترض) ويمكن دفعها بقيام السبب الأجنبي وإثباته (طعن / ق جلسة ١٩٩٤/٥/٨) السنة ٤٥ ص ٨٠٥.

ويقوم الخطأ المفترض حتى ولو انتفى الإهمال ولم يكن نتيجة (خطأ شخصي).

(طعن / ق جلسة ١٩٩٤/٦/١٩) السنة ٤٥ ص ١٠٤٥.

ولأن المحكمة الجنائية لم تفصل في أساس مشترك بين الجنائي والمدني، فقول المدعى الجنائية (خطأ جنائي واجب الإثبات منسوب إلى قائد السيارة

وقول الدعوى المدنية (خطأ مفترض) في جانب حارس السيارة أو التزام بالضمان في جانب الناقل.

(طعن مدني / ق جلسة ١٩٩٣/١/٣١).

(طعن مدني / ق جلسة ١٩٩٥/٢/٩).

٢- براءة الحارس، لا تمنع من مساعلته مدنياً (بالتعويض) لأن أساس المسؤولية من عمل الأشياء هو (الخطأ المفترض بقوة القانون).

(طعن مدني / ق جلسة ١٩٩٥/٢/٩) السنة ٤٦ ص ٣٨٠.

(طعن مدني / ق جلسة ١٩٩٥/٣/٢٦) السنة ٤٦ ص ٥٣٢.

(طعن مدني / ق جلسة ١٩٩٣/١/٧) السنة ٤٤ ص ١٥٥.

٣- الخطأ المشترك: بين المتهم والمجني عليه لا يلزم (القاضي المدني) بتوزيع المسؤولية فقد (يحكم جنائياً) بإدانة السائق، ولكن مع تخفيف العقوبة نتيجة مساهمة خطأ المجني عليه في إحداث الضرر بالإصابة لعبوره الطريق (بغير انتباه) ومن غير المكان المخصص لعبور المشاة.

(طعن مدني ٥٤/٢٣٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٣).

(طعن مدني ٥٩/٧٠٣٩ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٢).

ولكن ذلك لا يمنع (المحكمة المدنية) من أن تحكم (بالتعويض كاملاً) على السائق دون التخفيف أو تجزئه المسؤولية

٤- القضاء جنائياً بالبراءة لكون (الفعل) (غير جريمة وغير معاقب عليه

جنائياً) فإن هذا الحكم الجنائي لا يحوز حجية أمام (القاضي المدني) فله أن يحكم عليه (بالتعويض) عن ذلك الفعل (المبرأ من العقاب والذي ارتكبه ولكنه غير معاقب عليه جنائياً).

٣٧- الإقصاء من المسؤولية في المسؤولية التقصيرية (٣٧٢م، ١٦٥

مخفي):

يكون بإثبات السبب الأجنبي (وهو قد يكون قوة قاهرة، أي الحادث الفجائي) أو خطأ المضرور، أو خطأ الغير) وهو ينفي قرينه توافر علاقة السببية الخطأ والضرر الناتج عنه والمترتب عليه كأثر له في المسؤولية التقصيرية ويؤدي إلى انتضاء التزام المدين في المسؤولية العقدية فلا يكون هناك محل للتعويض في الحالين (طعن ٤١/٤٢٣ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩).

أولاً: القوة القاهرة (وهي مرافق للحادث الفجائي)

ومن أحكام التقاضي:

مفاد نص (م ١٦٥ مدني) أن القوة القاهرة قد تكون حرباً أو زلزالاً أو حريقاً كما قد تكون (أمراً إدارياً) واجب التنفيذ بشرط أن يتوافر فيها ١- استحالة التوقع ٢- واستحالة الدفع وهذان الشرطان يستمدان من واقع الدعوى وينقضي بها التزام المدين في (المسؤولية العقدية) وتتقضي بها علاقة السببية بين الخطأ والضرر في (المسؤولية التقصيرية) فلا يكون هناك محل للتعويض في الحالين (طعن مدني ٤١/٤٢٣ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩) وأن هذان الشرطان يستمدان من واقع الدعوى تستقل به (محكمة الموضوع) بتحصيل فهمه من أوراقها.

(طعن ٤٧/٩٧٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧) (طعن ٥٤/٨٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧).

ثانياً: خطأ المضرور واستتراقه لخطأ المسئول

الأصل: أن (خطأ المضرور) لا يرفع مسؤولية المسئول وإنما يخففها ولا يعني المسئول استثناءً من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن (خطأ المضرور) هو العامل الأول في أحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق (خطأ المسئول) (طعن ٣٧/١٩٩٥ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٩).

فإذا استغرق خطأ (المدعى عليه) (وهو المدين) (خطأً للمضرور) (وهو الدائن) بأن كان (عمدياً) أو كان هو السبب المنتج للضرر قامت مسؤولية المدعى (كاملة) ومثاله: السائق الذي بينه وبين المضرور خصومة فراه يعبر الطريق في غير المكان المخصص لعبور المشاة فيعتمد اصطدامه .
أثره: عدم أحقيته في اقتضاء (تعويض كامل) .

(الطعون أرقام ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٧٠/٢٤٤٧ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢) .
أما إذا استغرق (خطأً للمضرور) خطأً للمدعى عليه أو للجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة انتفت مسؤولية المدعى عليه ومثاله من يلقي بنفسه أمام سيارة محاولاً الانتحار ويجب لنفي المسؤولية أن يكون خطأ المضرور السبب المباشر للضرر حتى لو كان سلبياً مخطئاً وحتى ولو كان خطأ المضرور ممكن التوقع أو ممكن تجنب آثاره (طعن ٦٣/٩٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/١٥) ويلاحظ كذلك أنه إذا ارتكب الجاني خطأً عمدياً فلا يجوز له التمسك في مواجهه المضرور بخطأ هذا الأخير من أجل إنقاص مبلغ التعويض فمسؤوليته كاملة ولو كان المضرور قد ساهم بخطئه غير المتعمد في إحداث الضرر ومثال: فأن القتل أخذ بالثأر لا يستغرق خطأ الشرطة المتمثل في إهمال حراسة المتهم (طعن مدني ٥٢/٣٢ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١٦) وأنه إذا كان المجني عليه قد تعمد الأضرار بنفسه وأنتهز فرصة خطأ الجاني متخذاً منها وسيلة ينفذ من خلالها قصده فإنه لا حق له في التعويض (طعن جنائي جلسة ١٩٣٢/١١/٢٨) .

أما حالة الخطأ المشترك: فلا تسقط مسؤولية أي من المشاركين فيه الذين ساهموا في إحداث الضرر وقامت علاقة السببية بين الخطأين والضرر وأن علي القاضي توزيع المسؤولية عن الطرفين المسئول والمضرور بنسبة

جسامة الخطأ الذي ينسب إلى كل طرف وأن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساهمة كل من أسهم فيه أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه

(طعن جنائي ٣٧/١٩٨١ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢).

(طعن ٥٦/١٧٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨).

وللقاضي إنقاص مقدار التعويض أو يحكم به إذا كان الدائن المضرور بخطئه قد (اشترك) في أحداث الضرر أو زاد فيه (م ٢١٦ مني).

ومن أحكام القضي:

الخطأ المشترك:

لا يسقط مسئولية أي من المشاركين فيه لأن استيثاق الطبيب من كنه السنوات الذي يعطيه للمريض وعدم بذله للعناية له وتقاعسه عن تحريره والتحرز فيه والاحتياط له ((إهمال)) يخالف كل قواعد تلمهنة وتعاليمها وعليه أن يتحمل وزر وأن التعجيل بالموت (مراف) لإحذائه في توافر علاقة السببية وجوب المسئولية ولا يصلح ما استندت إليه المحكمة من إرهاق الطبيب بكثرة العمل مبرراً لإعفائه من العقوبة وأن صلح ظرفاً لتخفيفها وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يكون (معيباً) بما يستوجب نقضه .

(طعن جنائي ٣٧/١٩٨١ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢).

ثالثاً: خطأ الغير واستغراقه خطأ الجاني:

إذا اشترك مع خطأ المدعى عليه خطأ الغير يفرق بين حالتين .

الأولى: استغراق أحد الخطئين خطأ الآخر .

وهي الحالة العمدية فتكون الممبئولية (كاملة) على من نسب إليه خطأ المستغرق .

الثانية: إذا لم يستغرق أحد الخطئين خطأ الآخر:

عد كل منهما سبب في الضرر وهي حالة تعدد المسؤولية عن الفعل الضار فيكونوا (متضامنين) في التزامهم بتعويض الضرر (م ١٦٩ مدني) أما فيما بينهم: فيقسم التعويض عليهم (بالتساوي) ما لم ير القاضي توزيعه عليهم بحسب جسامه الخطأ المنسوب إليهم عند تعدد المسؤولين (م ١٦٩ مدني) .

ويلاحظ أن: أحكام المسؤولية التقصيرية من (النظام العام) لا يجوز الاتفاق علي الأعفاء أو التخفيف منها طبقاً (م ٣/٢١٧ مدني) بعكس (المسؤولية العقدية) فيجوز الاتفاق علي الإعفاء منها حال (الخطأ اليسير) فقط وفي (المسؤولية التقصيرية) يجوز الاتفاق علي تشديد أحكامها وتحمل المدين تبعه الحادث المفاجئ والقوة القاهرة (م ١/٢١٧ مدني) .

ومن أحكام التقاضي:

ومن المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان (جريمة القتل الخطأ) تتطلب إسناد القضية إلي (خطأ الجاني) ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادي للأمر وأن (خطأ الغير) ومنهم المجني عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق (خطأ الجاني) وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة .

(طعن جنائي ٣٩/٩١١ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧) .

رابعاً: حالة الضرورة (م ٦١ مقدمات، م ١٦٨ مدني)

شروطها:

١- وجود خطر حال جسيم يهدد النفس .

ويقصد بعبارة حال: أنه يكفي أن يكون للخطر وشيك الوقوع بشرط أن يكون جدياً .

ويقصد بعبارة جسيم: أن يندر بضرر غير قابل للإصلاح .

ويقصد بعبارة يهدد النفس: فالطبيب الذي يضحي بالجنين لإنقاذ حياة أمه عند تعسر الوضع لا يسأل وكذلك الغير مرخص لها بمزاوله مهنة التوليد إذا دعت الضرورة ذلك لخطر يهدد حياتها وحياة طفلها .

٢- إذ يكون من شأن الفعل التخلص من الخطر:

بارتكاب الجريمة للتخلص من الخطر وليس للانتقام من خصمة

٣- أن يكون الفعل هو الوسيلة الوحيدة للتخلص من الخطر .

ويقدر حالة الضرورة فإذا كان هناك وسيلة أخرى وبوسعه الاستعانة

بها لتفادي الخطر لا يعني من المسؤولية حال إثبات تلك الجريمة كما يسأل

إذا لجأ إلى الجريمة الأشد وترك الأخف لتفادي ذلك الخطر .

٤- ألا يكون لإدارة الجاني دخل في حلول الخطر .

ويكون للجاني دخل يسأل عنه كحالة الطبيب الذي يضرب مريضة

علي وشك الوضع فيؤثر ذلك على حالتها النفسية مما يجعل ولايتها عسرة

فلا يعني من المسؤولية إذا ضحي بالجنين وتخلص منه إنقاذ الحياة الأم بحجة

توافر حاله الضرورة لتسببه في إحداث الضرر .

أثر توافر حاله الضرورة :

تنفي للمسؤولية الجنائية عن الجاني أياً كان نوعها (مخالفة) جنحة، جنائية) إلا

أنها لا تعفي من (المسائلة المدنية بالتعويض) طبقاً (م ١٦٨ مدني) .

إثبتت حالة الضرورة:

يقع علي عاتق من يدفع بها وعلي القاضي للرد علي هذا الدفع باعتباره دفع

جوهرى .

٢٨- أحكام المسؤولية التقصيرية وهى:

أقام المشرع (المسؤولية التقصيرية) علي أساس (الخطأ الواجب الإثبات) في

للمسؤولية عن الأعمال الشخصية (كخطأ الطبيب)، وعلي أساس (الخطأ

المفترض) بالنسبة للمسئولية عن فعل الغير وعن الأشياء ، أما (تحمل التبعة) فخضها بتشريعات معينة مثل:

١- ق ١٩٤٢/٨٨ بشأن التعويض عن تلف المباني والمصانع في الحروب.

٢- ق ١٩٤٤/٢٩ بتعويض أفراد طاقم السفن البحرية وقت الحروب.

٣- ق ١٩٤٨/١٣٠ بشأن تنظيم الإرشاد بميناء الإسكندرية.

٣٩- صور المسؤولية التقصيرية:

(أ) المسؤولية عن الخطأ الشخصي (م ١٦٣ مدني).

(ب) المسؤولية عن عمل الغير وتنقسم إلى :-

(١) مسؤولية متولي الرقابة عن أعمال تابعة غير المشروعة (م ١٧٣ مدني).

(٢) مسؤولية المتبوع عن أفعال تابعة غير المشروعة (م ١٧٤ مدني).

(جـ) المسؤولية عن فعل الأشياء.

وتنقسم إلى:

(١) المسؤولية عن فعل الحيوان: (م ١٧٦ مدني).

(٢) المسؤولية عن تهمد البناء: (م ١٧٧ مدني).

(٣) المسؤولية عن فعل الأشياء بالميكانيكية (م ١٧٨ مدني).

وسوف نتحدث تفصيلاً عن تلك الصور فيما يلي:

٤٠- أولاً: المسؤولية عن الفعل والعمل الشخصي (م ١٦٣

مقتضي):

تنص (م ١٦٣ منن) على أن :

(كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من أرتكبه بالتعويض) .

فأركان المسؤولية هي (الخطأ) ، ويجب لقيام المسؤولية عنه حدوث (ضرر) وأن يكون هذا الضرر هي النتيجة المباشرة المترتبة على ذلك الخطأ (أي علاقة السببية) .

(والخطأ) يتناول كل (فعل) سواء سلبى (كالامتناع) أو إيجابى كما ينصرف إلى مجرد الإهمال والفعل العمد على حد سواء ، ومصدره (القانون) الذي يفرض على الكافة للترام بعدم الأضرار بالغير ومخالفة هذا النهي (خطأ) في حد ذاته ويتطلب هذا النهي والالتزام به (تبصر في التصرف) ويوجب أعماله (بذل عناية الرجل الحريص) فيسأل من يضرب شخص ويحدث به إصابات تقعه عن العمل كما يسأل من يوجه إلى شخص عبارات السب أو القذف بما يسئ إلى سمعته وشرفه وكرامته إذا توافرت شروطها ، ومثالها كذلك (خطأ الطبيب) .

ومن أحكام التقاضي في المسؤولية عن الأعمال الشخصية ما يلي:

(أ) المسؤولية عن إساءة استعمال حق التقاضي :

(١) انتهاء الحكم إلى مسؤولية خصم عن الأضرار الناشئة عن استعمال حق التقاضي وجوب ليراده العناصر الواقعية والظروف التي يصح استخلاص نية الانحراف والكد منها استخلاصاً سائغاً (الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٧٢ ق -جلسة ٢٠٠٤/٥/٢٦) .

(٢) إقامة الطاعنين دعوى بطلب التصريح لهم بتركيب مصنع بالعمارة المملوكة للمطعون ضدهم استخلاص الحكم المطعون فيه ثبوت ركن الخطأ الموجب لمسئولية الطاعنين عن إساءة استعمال حقهم في التقاضي ابتغاء مضارة الأخيرين علي سند من مخالفة الطلب لما أوجبه القانونان ٧٨ لسنة ١٩٧٤ و ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ من قصر الحق فيه علي المالك أو من يمثله وأن الطاعنين ادعوا علي غير الحقيقة بأنهم ملاك العمارة عدم صلاحيته للتسليم علي توافر ذلك الخطأ علة ذلك مخالفة الحكم المطعون فيه هذا للنظر فساد في الاستدلال وخطأ (الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٧٢ ق- جلسة ٢٠٠٤/٥/٢٦) **القواعد:-**

- ١- يتعين علي الحكم الذي ينتهي إلي مسؤولية خصم عن الأضرار الناشئة عن استعمال حق التقاضي أن يورد العناصر الواقعية والظروف الحاصلة التي يصح استخلاص نية الانحراف والكيد منها استخلاصاً سائفاً
- ٢- إذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص ثبوت ركن الخطأ الموجب لمسئولية الطاعنين علي سند من تقدمهم بطلب تركيب مصنع بالعمارة المملوكة للمطعون ضدهم بالمخالفة لما أوجبه قانون المصاعد رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ والقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم أعمال .

(ب) المسؤولية عن تنفيذ الحكم بشهر الإفلاس:

إشهار إفلاس التاجر عدم لزوم ملكيته لمحل تجارته كما لا يرتب انتهاء عقد الإيجار ، تحصل الطاعنة علي حكم بشهر إفلاس المدين وقيامها بتنفيذه بوضع الأختام علي محل تجارته قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعنة بالتعويض تأسيساً علي تصديرها في التحري عما إذا كان المحل مملوكاً للمفلس من عدمه لاستبعاده من أعيان التعلية قصور وفساد في الاستدلال وخطأ (الطعن رقم ٥٥١٣، ٥٧٨١ لسنة ٧٢ ق - جلسة ٢٠٠٤/٦/١٥)

القاعدة

إذ كانت الشركة للطاعة في سبيل الحصول على حقوقها قبل المدين حصلت على حكم بشهر إفلاسه وقامت بتنفيذه بوضع الأختام على محل تجارته " محل النزاع " الذي كان يباشر فيه تجارته وقت التنفيذ وكان لا يلزم قانوناً لإشهار إفلاس التاجر أن يكون مالكا لمحل تجارته ولا يترتب على شهر الإفلاس انتهاء عقد الإيجار ، لما كان ذلك وكان للحكم المطعون فيه إذ عول في قضائه بإلزام الطاعة بالتعويض على تقصيرها في التحري عما إذا كان محل النزاع مملوكاً للمفلس من عدمه لاستبعاده من أعيان التفليسة بعد ثبوت ملكيته للمطعون ضده الأول فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال وجره ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون .

٤١- صيغة دعوى تعويض

عن عمل غير مشروع (م ١٦٣ مدني)

أنه في يوم..... الموافق / / ٢٠٠
بناء علي طلب السيد /..... ومقيم.....
ومحله المختار مكتب الأستاذ /..... المحامي
أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت حيث
إقامة
السيد /..... مصري مسلم ومقيم.....
السيد / رئيس مجلس إدارة شركة..... للتأمين (وهذا في حالة
حوادث السيارات فقط

وأعلنتها بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠ تسبب المعان إليه الأول بخطئه أو إهماله
أو رعونته أو بسوء نية في (تسرد الواقعة).
وقد سبب تصرفه هذا للطالب أضراراً مادية وأدبية هي: (تذكر
الأضرار)
وحيث أن المعان إليه ملزم قبل الطالب بتعويضه عما سببه له من
إضرار عملاً (بمادة ١٦٣ مدني).
وحيث أن هذا التعويض بعناصره من كسب فائت وخسارة لاحقة لا
يمكن تقدير يقل من مبلغ.....جنية.

بيناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعطن إليه بصورة من هذا وكلفته
الحضور أمام محكمة.....الابتدائية.....الدائرة.....م.ك .
ومقرهابجلستها المنعقدة علنا صباح .
يوم.....الموافق / / ٢٠٠ الساعة ٩ صباحاً وما
بعدها لسماعه الحكم بإلزامه بأن يدفع للطلاب مبلغجنيه
والفوائد القانونية من تاريخ رفع الدعوى حتى تاريخ السداد مع إلزامه
بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالإنفاذ المعجل بسلا
كفالة .

ولأجل العلم.....

ملحوظة:

- ١- بالنسبة لحوادث السيارات تلتزم شركة التأمين بالتعويض عن
أضرار حوادث السيارات في حال وجود (بوليصة تأمين) .
- ٢- يسقط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بـ ٣ سنوات من
يوم علم المضرور بالضرر والممنول عنه .

٤٢- ثانياً: المسؤولية عن عمل الغير

وتتقسم قسمين:

- ١- مسؤولية متولي الرقابة عن أعمال تابعه غير المشروعة.
- ٢- مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة.

أولاً: مسؤولية متولي الرقابة عن أعمال تابعة لغير

المشروعة (م ١/١٧٣ مدني).

نطاقها : هو ما يحدثه الصغير (بالغير) وليس ما يحدثه بنفسه أو ما يقع عليه من الغير (الطعون ٥٥٣، ٦٨، ١٥٧، ٦٩ ق جلسة ١٥/٦/١٩٩٩) ويشترط لقيام المسؤولية ٣ شروط وهي:

- ١- للمساكنه وقت الحادث.
 - ٢- قصر المخطئ وذلك لعدم بلوغه من ٢١.
 - ٣- خطأ المشمول بالرعاية.
- وهي تقوم بالنسبة للشخص الذي (لم يبلغ من ١٥ سنة).
- اعتبار (المتبوع) في حكم (الكفيل المتضامن) (كفالة) مصدرها (القانون) وليس العقد (للمتبوع) حق الرجوع علي التابع بما أوفاه من تعويض للمضرور (طعن ٤٥/٩٢٤ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨١).
- ويستطيع المتبوع الرجوع علي (تابعه): (المتبوع هو الكفيل العيني، حل وفاته بالدين للدائن المضرور).

(١) إما بالدعوى الشخصية: (طبقاً للمادتين ١٧٥، ٣٤٢ مدني) وتقضي بأنه إذا قام للغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع علي المدين (بقدر ما دفعه) وألزامها إما الإثراء بلا سبب أو الفضالة.
(طعن ٤٣/٨٧١ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٩).

(٢) أو بدعوى الحلول: (طبقاً للمادتين ٣٢٦، ٧٩٩ مدني) وهو الاصول من السابق وللتابع التمسك بسقوط حق المضرور (بالتقادم الثلاثي) دعوى المضرور قبل المتبوع لا تقطع التقادم بالنسبة للتابع.
(طعن ٤٣/٨٧١ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٩) (طعن ٣٣/٦٤ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٦٨) وتحديد للمتبوع العبرة فيه بوقت وقوع الخطأ من التابع ولا غير من ذلك انتقاله إلي رقابة وتوجيه متبوع آخر بعد ذلك (طعن ٤٣/١٥١ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩) وللمدين التابع توفي ذلك الرجوع: بالتمسك في مواجهة (الكفيل) بالدفع بانقضاء حقه بالتقادم الثلاثي (طبقاً م ١٧٢ مدني) (طعن ٤٣/٨٧١ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٩) وقضي بأن (ملكية السيارة لا تقيد وحدها بطريق اللزوم قيام علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالکها عما يحدث من إضرار بخطأ أي شخص يتولى قيادتها (طعن ٥٧/١٥٠ ق جلسة ٢٣/٥/١٩٨٩) لم ينشر.

ومن أحكام القضي في هذا الصدد:

١- لا تنتفي مسئولية المكلف بالرقابة إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعاً ولو قام بهذا للواجب نفي محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية كلا الأمرين بأسباب

سائغة لا مخالفة في ذلك للقانون (الطعنان ٢٠٩، ٢٢٢/٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠).

٢- مقتضى نص (م ١٧٣ مدنى) اعتبار الولد مسئولاً عن رقابة ولده الذى لم يبلغ ١٥ سنة أو بلغها وكان في كنفه ويقيم من ذلك (مسئوليته مفترضة) تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد . وهذه المسئولية بالنسبة إلى الولد تستند إلى (قرينه) الإخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه أساء تربية ولده أو إلى الأمرين معاً وهي لا تسقط إلا بإثبات العكس وعب ذلك يقع علي عاتق المسئول الذي له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لابد واقعاً ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية وإذا كان المسئول هو الولد فقد كان عليه أن يثبت أيضاً أنه لم يسيء تربية ولده ولما كاذبين من ** (محضر جلسة المحاكمة) أن الطاعن لم يجادل في أساس مسئوليته وفوض للرأي للمحكمة في تقدير مداها فلا يقبل منه إثارة شئ من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض (طعن ٣٢/٩٠١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦).

٣- إذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بمسئولية الأب عن خطأ ابنه الذي كان يبلغ تسع سنوات وقت الحادث علي أساس أن الخطأ وقع في حضوره وأنه أهمل في رقابة ابنه إذ شاهده في الطريق قبل وقوع الحادث يلهو بلعبة (النبلة) وهب أداة الفعل الذي سبب الضرر دون أن يتخذ الحيطة لمنعه من ممارسة هذه اللعبة بل تركه يلهو بها مع ما في استعمالها من خطر وقد تحقق فعلاً فالصيب المطعون ضده في إحدى

عينية وكانت الظروف التي وقع فيها الحادث علي هذا النحو تؤدي إلي ما انتهى إليه الحكم من وصف اللعبة بأنها خطرة مادام من شأنها في مثل هذه الظروف حدوث الخطر من مزاولتها فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (نقض مدني ١٩٦٩/١٢/٢٣ ص ٢٠ ص ١٣٠٣).

٤- الأعمال غير المشروعة التي تقع ممن تجب عليه رقابتهم هي مسؤولية مبناها خطأ مفترض افتراضاً قابلاً لإثبات العكس ومن ثم يستطيع متولي الرقابة أن ينفي هذا الخطأ عن نفسه بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة بما ينبغي من العناية وأنه أتخذ الاحتياطات المعقولة ليمتنع من يتكفل برقابته ومن الأضرار بالغير وأنه بوجه عام لم يسيء تربيته فإن فعل لنتقي الخطأ المفترض في جانبه وارتفعت عنه المسؤولية كما يستطيع أيضاً أن ينفي مسؤوليته بنفي علاقة السببية بإثبات أن الضرر كان لا محالة واقعاً ولو قام بما يفرضه عليه القانون من واجب الرقابة بما ينبغي من العناية وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بنفي مسؤوليته عن الفعل للضرر الذي وقع من أبنه القاصر مؤسساً ذلك علي أنه لم يقصر في واجب الرقابة المفروضة عليه بما ينبغي من العناية أنه لم يسيء تربيته فضلاً عن تمسكه بنفي علاقة السببية بين الخطأ المفترض في جانبه وبين الضرر الذي أحدثه الفعل علي أساس أن الفعل الذي سبب الضرر كان مفاجأة من شأنها أن تجعل وقوع الضرر مؤكداً حتى ولو لم يهمل في واجب الرقابة بل ينبغي من حرص وعناية وطلب أحاله الدعوى إلي التحقيق

لإثبات دفاعه وكان هذا الدفاع جوهرياً قد يتغير به أن صح وجه للرأي في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يعني بالرد عليه يكون معيباً بالقصور .

(طعن مدني ٤٢٠ / ٤٤ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٧٧) .

ثانياً: الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية متولي الرقابة:

جانب كبير من الفقه ومعه أحكام محكمتنا العليا يذهب إلى أن هذه المسؤولية تقوم على افتراض (خطأ مزدوج) وهو خطأ في التربية (وخطأ في الملاحظة) أو المراقبة والبعض الآخر يري أن هذه المسؤولية لا تقوم إلا على أساس (افتراض الخطأ) في الملاحظة أو الرقابة وحدها وحجته في ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ نصت على أن "ويستطيع المكلف بالرقابة أن يخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية" وهذين الأمرين يفصح عنهما هذا التردد من جانب محكمة النقض في الأحكام التالية :-

١- مسؤولية الوالد عن الأعمال غير المشروعة التي تقع من أبنه المكلف بتربيته ورقابته وهي مسؤولية مبنية على خطأ مفترض افتراضاً قابلاً لإثبات العكس لا ترفع إلا إذا أثبت الوالد أنه لم يسئ تربية ولده وأنه بواجب الرقابة عليه بما ينبغي من العناية فإذا كان الحكم المطعون فيه وإن أخذ بدفاع الطاعن الأب بأنه قام بتربية أبنه تربية حسنة إلا أنه لم يأخذ بدفاعه الآخر في أسباب شائعة بأنه قام بواجب الرقابة على أبنه بما يلزم من حرص وعناية ورتب على ذلك مسؤولية الطاعن عن حصول الضرر فإن النص على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون على

غير أساس وكان الوالد قد ترك ابنه يلعب بنبيله فى الطريق العام
فأصاب شخص فى إحدى عينيه .

(نقض مدني ٤٢٦ / ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٣ من ٢٠ ص ١٣٠٣)
٢- في كافة الحوادث التي يسأل فيها الشخص عن فعل الغير افتراض
الخطأ ابتداء لأن وقوع الحادث يفيد في ذاته قرينه علي الإخلال بواجب
الرقابة والملاحظة (نقض مدني ١٩٣٤/١١/١٩ من ص ٦٢٤)

التزام رئيس المدرسة بتعويض الضرر الذي يحدثه التلميذ - القاصر للغير بعمله غير المشروع أثناء وجوده في المدرسة .

١- رئيس المدرسة بوصفه رقيبها الأول يلزم بتعويض الضرر الذي يحدثه القاصر للغير بعمله غير المشروع أثناء وجوده بالمدرسة وتقوم هذه المسؤولية علي (خطأ مفترض) لمصلحة المضرور هو الإخلال بواجب الرقابة ولا يستطيع رئيس المدرسة وهو مكلف بالرقابة أن يدرأ مسؤوليته إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة ، أو أثبت أن الضرر كان لابد واقعاً حتى ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي له من حرص وعناية ولما كانت مسؤوليه رئيس المدرسة لا ترتفع بمجرد اختيار مشرفين من المعلمين لملاحظة التلاميذ أثناء وجودهم بالمدرسة ، بل تقوم وعلي ما سلف البيان إلي جانب مسؤولية هؤلاء المشرفين بناء علي (خطأ مفترض) في واجب الرقابة بوصفه قائماً بإدارة المدرسة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه يكون علي غير أساس (الطعن رقم ٧٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/٣/١٩٧٥) .

٢- مسؤولية رئيس المدرسة بالرقابة لا ترتفع بمجرد اختيار مشرفين من المعلمين لملاحظة التلاميذ أثناء وجودهم بالمدرسة بل تقوم بوصفه رقيبها الأول يلزم بتعويض الضرر الذي يحدثه القاصر للغير بعمله غير المشروع أثناء وجوده بالمدرسة إلي جانب مسؤولية هؤلاء المشرفين بناء علي خطأ مفترض في واجب الرقابة بوصفه قائماً بإدارة المدرسة إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح

القانون متى ثبت أن الفعل الضار وقع من أحد متولي رقابتهم خارج الفصل وفي فناء المدرسة وقبل انتهاء اليوم الدراسي .
(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨٠).

٣- مسئولية المكلف بالرقابة عن الأعمال الغير مشروعة التي تقع ممن هم في رقابته وهي مسئولية مدنية علي (خطأ مفترض) هو الإخلال بواجب الرقابة وهو خطأ يقبل إثبات العكس لا ترتفع في حالة وقوع الحادث الذي سبب الضرر للغير فجأة إلا إذا كان من شأن هذه المفاجأة نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ في جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر الذي أصاب المضرور وهذا لا يتحقق إلا إذا أثبتت لمحكمة الموضوع أن المفاجأة في وقوع الفعل الضار بلغت حداً ما كانت تجدي معه الرقابة في منع وقوعه وأن الضرر كان لا بد واقعاً حتى ولو قام متولي الرقابة بما ينبغي له من حرص وعناية (الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨٠).

٤- أ- المقرر- في قضاء هذه المحكمة أن (المسئولية التقصيرية لا تقوم إلا بتوافر أركانها الثلاثة من خطأ ثابت في جانب المسئول إلي ضرر واقع في حق المضرور وعلاقة سببية تربط بينهما بحيث يثبت أن الضرر قد نشأ عن ذلك الخطأ ونتيجة لحدوثه .

(ب) إغفال الحكم بحث دفاع إبداء الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي انتهت إليها إذ يعتبر ذلك الإغفال قصوراً في أسباب الحكم الواقعية بما يقتضي بطلانه .

(ج) لما كان البين من الأوراق أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها لم تكن موجودة بالمدرسة وقت وقوع الحادث وأن (الإهمال) الذي نسب إليها هو مجرد (التأخر عن مواعيد العمل) والذي لا شأن له بوقوعه وهو دفاع من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأي في الدعوى إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد علي هذا الدفاع بما يولجيه وأقام قضاءه عل ثبوت خطأ الطاعة لعدم قيامها بالتأكد من تثبيت العارضة وإهمالها في واجب الرقابة المقرر عليها بماده ١٧٣ منى دون بيان وجه إلزام الطاعة بالتيقن من تثبيت العارضة والمصدر الذي استقي منه قضاءه في هذا الخصوص بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال.

(د) المستفاد من نص ماده ١٧٣ منى أن مسؤولية متولي الرقابة مقصورة علي ما يحدثه الصغير بالغير ولا تتناول ما يحدثه بنفسه أو يقع عليه من الغير (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٥).

٥- مسؤولية القائم علي توجيه القاصر عن عمله غير المشروع أساسها (خطأ مفترض) هو الإخلال بواجب الرقابة انتقل هذه الرقابة علي من يشرف علي تعليم القاصر أثناء وجوده في المدرسة تمسك الطاعن بالخطأ المفترض في جانب والد القاصر دون الخطأ الثابت عن الحادث الذي وقع منه في المدرسة نفي الحكم المسؤولية عن الوالد تأسيساً علي أن إدارة المدرسة هي المسؤولية بمفردها عن الرقابة (لا خطأ).

(طعن ٣٦/٤٢٤ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٨).

٤٣- **ثانياً :- مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير مشروعة :**

(م ١٧٤ مضافي) .

ويشترط لقيامها شرطان :

- ١- قيام علاقة تبعية بين شخص متبوع وتابع
- ٢- ارتكاب التابع خطأ سبب ضرر وذلك أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

ومن أحكام النقض :-

١- أقام المشرع مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه علي (خطأ مفترض) في جانب المتبوع فرضاً غير قابل لإثبات العكس مرجعة: سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته وأن القانون إذ حدد نطاق هذه المسؤولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعاً من التابع حال تأدية الوظيفة أو سببها لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة علي خطأ التابع وهو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته أو أن تكون للوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو أن تكون ضرورية لإمكان وقوعه بل تتحقق المسؤولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كلما استعمل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة علي إتيان فعله غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه التابع لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .

(طعن ٥٨/٨٠٧ ق جلسة ١٩٩٧/٤/٨) رقم ٤٨ ص ٦٢٦ .

وتتمثل واقعة الحكم سالف الإشارة أن ضابطاً بالقوات المسلحة قتل شخصين بمسندة الحكومي الذي في عهده بحكم وظيفته وأقيمت (دعوى تعويض) من الورثة ضد وزارة الدفاع وقضت محكمة الاستئناف ينفي مسئولية الوزارة قولا منها أن الخطأ الذي أقره الضابط الصلة بعمله مكاناً وزماناً ولا توجد (علاقة سببية) وثيقة بين الخطأ والوظيفة .

ونقصت محكمة النقض الحكم وقررت أن ذلك يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون علي أساس أن وظيفة الضابط بالقوات المسلحة هي التي سهلت وهيأت الفرصة لإتيان عمله غير المشروع إذ لولا هذه الوظيفة وما يسرته لصاحبها من حيازة السلاح الناري المستعمل في قتل المجني عليهما لما وقع الحادث وتكون (الوزارة المتبوع) مسئولة عن الضرر الذي أحدثه تابعها بعمله غير المشروع (وراجع قريباً من ذلك الطعن ٤١/٥٨٥ ق جلسة ١٨/٣/١٩٧٦) .

ويلامح في هذا الصدد:

أنه يجوز مع الحكم ببراءة التابع لعدم وجود خطأ جنائي قبله أن تتحقق مسئولية المتبوع مدنيا لوجود خطأ مدني في حقه .
ويجب عند تطبيق قاعدة أن المحكمة المدنية تنفذ بحجية الحكم الجنائي عملا بالمواد ٤٥٦ إجراءات جنائية و ١٠٢ من قانون الإثبات إجراء تفرقة بين ما إذا كان الحكم الجنائي قد فصل في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية من عدمه .

فإذا قضت المحكمة الجنائية (ببراءة متهم) من (تهمة ألتاف بإهمال) لانتفاء (الخطأ) فإنها لا تكون قد فصلت في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية لأن قوام الدعوى المدنية (خطأ مفترض) في حقه باعتباره حارساً للسيارة المملوكة له أداه للحدث وبالتالي فإن الحكم الجنائي علي نحو ما تقدم لا يفيد المحكمة المدنية عند نظرها (دعوى التعويض عن إلتاف السيارة) استناداً إلي (المسئولية الشيعية) طبقاً (م ١٧٨ مدني) وهي مسئولية ناشئة عن الشيء ذاته وليست ناشئة عن الجريمة (طعن ٦٢/٦٥٧٨ ق جلسة ٢٢/٢/٢٠٠٠).

٢- مفاد نص (م ١٧٤ مدني) أنه تتحقق مسئولية المتبوع عن التابع إذا ارتكب التابع في حالة تأدية وظيفته أو بسببها خطأ أحدث ضرراً ولما كان مصدر الحق في التعويض هو (الفعل غير المشروع) للذي ألتاه المسئول ويترتب هذا الحق في نمة المتبوع من وقت وقوع الضرر المترتب علي ما ارتكبه هذا المسئول من خطأ وتقوم مسئولية المتبوع في هذه الحالة علي سلطة وواجب الإشراف والتوجيه للتابع ورقابته فإن العبرة في تحديد المتبوع للمسئول وهو وقت وقوع الخطأ الذي ترتب عليه الضرر الواجب لهذا التعويض عن خطأ التابع هو (بوقت نشوء الحق في التعويض) ولا يغير من ذلك انتقال هذا التابع إلي رقابة وتوجيه متبوع آخر بعد ذلك (طعن ٤٣/١٥١ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩) السنة ٣٠ ص ٢٥٧ (طعن جنائي ٣٤/١٨٤٨ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٦٥).

٣- (للمضرور) الرجوع مباشرة علي المتبوع بتعويض الضرر الناشئ عن أعمال تابعة غير المشروع دون حاجة لإدخال التابع في الدعوى

ولا تلتزم المحكمة في هذه الحالة بتبنيه المتبوع إلى حقه في إدخال تابعه وللمتبوع الرجوع على تابعه محدث الضرر بما يفرض به من التعويض للمضروب على أساس أنه مسئول عنه وليس مسئول معه فهو في حكم الكفيل المتضامن (طعن ٢٩٩، ٣٠٩، ٣٤/ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨).

(طعن ٤٥/٩٣٤ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٢).

٤- مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروع مسئولية تبعية مقرر بحكم (القانون) لمصلحة المضروب أساسها: فكرة الضمان القانوني

اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها (القانون) وليس (العقد) رجوع المتبوع على تابعه بما أوفاه من التعويض كله قاعدة قننتها (م ١٧٥ مدني) لم يستحدث المشرع بها للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه في حالة الوفاء (طعن ٣٣/٦٤ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢).

٥- رجوع المتبوع: وهو كفيل متضامن على تابعه عند وفائه التعويض للدائن المضروب، لا يكون (بالدعوى الشخصية) التي قررتها (م ٨٠٠ مدني) وإنما (بدعوى الحلول) المنصوص عليها (بمادة ٧٩٩ مدني) بما أوفاه من تعويض للمضروب وهي تطبيق للقاعدة العامة في الحلول القانوني عدم جواز رجوع الكفيل على المدين بالدعوى الشخصية إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده وضمان للمتبوع لأعمال تابعه قرره القانون لمصلحة الدائن المضروب وحده (طعن ٣٣/٦٤ ق جلسة

٢٢/١٩٦٨) وشرط الرجوع على التابع أن يكون المتبوع قد أدى التعويض للمضرور (طعن ٤٣/٨٧١ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٩).

(طعن ٣٤/٥٤٠ ق جلسة ٣٠/١/١٩٦٩) وللتابع التمسك بسقوط حق المضرور بالتقادم الثلاثي دعوى المضرور قبل المتبوع لا تقطع التقادم بالنسبة للتابع (طعن ٤٣/٨٧١ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٩).

٦- مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعملة غير المشروع الواقع منه حال تأدية وظيفته أو بسببها (م ١٧٤ مدني) قوامها: وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئوليته هو بحيث إذا انتقلت مسئولية لتابع فإن مسئولية المتبوع لا يكون لها من أساس تقوم عليه وإذا كانت مسئولية التابع لا تتحقق إلا بتوافر أركان المسئولية الثلاثة وهي الخطأ بركنية المادي والمعنوي وهما فعل التعدي والتمييز ثم الضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر وكان للثابت بالأوراق أن التابع وقت اقترافه حادث النقل لم يكن مميزاً لإصابته بمرض عقلي يجعله غير مدرك لأقواله وأفعاله مما ينفي به الخطأ في جانبه (لتخلف الركن المعنوي للخطأ) وهو ما يستتبع انتفاء مسئولية التابع وبالتالي انتفاء مسئولية الوزارة المتبوعة فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا للنظر وبني قضائه بالإلزام للطاعن على أساس للمسئولية المتبوع عن أعمال تابعة فإنه يكون قد خالف القانون (طعن ٢٨/١٧٨ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٣).

٧- علاقة التبعية: وجوب أن يكون للمتبوع (سلطة فعلية) طالت منتهى أو قصرت في إصدار الأوامر للتابع بأداء عمل معين لحساب المتبوع (طعن ٤٦/٨٠٢ ق جلسة ٣١/٥/١٩٧٩) جواز مباشرة تلك السلطة من

تابع آخر نيابة عن المتبوع ولحسابه (٥٦/٧٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨).

٨- مسؤولية المتبوع عن خطأ تابعة والحارس عن الأشياء التي في حراسته لا يمنع من تحققها تعذر تعيين التابع أو تعذر تحديد الشيء الذي أحدث الضرر من بين غيره منها (طعن ٦٠/٢٨٠١ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤) (طعن ٤٦/٧٤٠ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٦).

والعبرة فيها: بوقت وقوع الخطأ من التابع ولا يغير من ذلك انتقاله إلى رقبه وتوجيه متبوع آخر بعد ذلك (طعن ٤٢/١٥١ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣).

٩- تكليف (الضابط بالقوات المسلحة) أحد مرؤوسيه بإصلاح سيارته الخاصة أثناء وجوده (بمقر العمل) قيادة الأخير السيارة بالطريق واصطدامه بسيارة أخرى أثره: تحقق مسؤولية وزير الحربية عن الضرر باعتباره متبوعاً عنه ذلك (طعن ٤٦/٨٠٢ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٣١).

١٠- المرشد: أثناء قيامه بعملية إرشاد السفينة يعد (تابعاً للمجهز) لأنه يزاول نشاط في هذه الفترة لحساب (المجهز) ولو كان الإرشاد (إجبارياً) ليس في هذا خروجاً على أحكام مسؤولية المتبوع (طبقاً م ٢/١٧٤ مدني) مادام للمتبوع سلطة فعلية في الرقابة والتوجيه وأن المجهز يمارس سلطة الرقابة والتوجيه على المرشد بواسطة رباته (طعن ٢٨/٣٠٦ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤).

١١- للحكم ابتدائياً بإلزام التابع والمتبوع متضامنين بتعويض المضرور استئناف المتبوع وحده والقضاء بإلزامه بتعويض أقل مما قضى به ابتدائياً لا يتضمن إساءة للمتبوع باستئنافه عليه ذلك:
(طعن ٢٧٢٠/٤٣ ق جلسة ١١/١/١٩٧٩).

١٢- مسؤولية المتبوع عن أفعال تابعة المقررة (بمادة ١/١٧٢ مدني) هي (مسئولية تبعية) مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم على فكره الضمان القانوني، فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن من كفالة مصدرها (القانون) وليس العقد وللمتبوع طبقاً (م ١٧٥ مدني) الحق في الرجوع على تابعه محدث الضرر بما وفي به من التعويض للمضرور على أساس أنه مسئول عنه وليس مسئولاً معه وتتقدم دعوى المسؤولية عن الغير والأشياء طبقاً (م ١٧٢ مدني) بـ ٣ سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه قانوناً ولا يؤثر في ذلك كون المسؤولية عن الدعوى الأولى تقوم على (خطأ ثابت) وكون الثانية تقوم على (خطأ مفترض) لا يقبل إثبات العكس إذ أن كليهما مصدره (الفعل غير المشروع) الذي تترتب عليه المسؤولية والتي لا يتأثر تقدم دعاواها بطريقة أثبات الخطأ فيها وكان المراد بالعلم لبده سريان التقادم الثلاثي هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه قانوناً باعتبار أن انقضاء (٣ سنوات) من يوم هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون إرادته مما يستتبع

سقوط دعوى التعويض بمقتضى مده التقادم (طعن ٥٣/١٩٦٩ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٨).

١٣- مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة حال تأدية وظيفته المقررة (بمادة ١٥٢ مدني قديم) (نصها عام مطلق) لا يشترط لقيام رابطته التبعية وجود علاقة مباشرة بالتابع فهذه الرابطة تقوم متى كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع في الرقابة عليه وفي توجيهه طالما مده السلطة أم قصرت (طعن ٢٦/٤٤٥ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦).

١٤- بني الشارع حكم م ١٧٤ مدني علي ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عند عهد إليه بالعمل عنده وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ولا ينفي هذه المسؤولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد عن مستخدم يؤدي (عملاً مشتركاً) علي أنه يكفي لتحقيق مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعملة غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع يستوي في ذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به علم به أو لم يعلم مادام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة.

وعلاقة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها قلضي الموضوع بغير معقب طالما أنه يقيما علي عناصر تنتجها (طعن جنائي ٣٢/١٠٨٩ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥).

١٥- نص (م ١/١٧٤ مدني) بأن المتبوع يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعملة غير المشروع متى كان واثقاً منه حال تأدية

وظيفته أو بسببها قد أقام هذه المسؤولية علي (خطأ مفترض) في جانب (المتبوع) فرضاً لا يقبل إثبات العكس مرجعه إلي سوء اختيار تابعه وتقصيره في رقابته وإذ حدد القانون نطاق هذه المسؤولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واثقاً من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها لم يقصد أي تكون المسؤولية مقصورة علي (خطأ التابع) وهو يؤدي عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته ويمارس شأناً من شئونها أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ، أو أن تكون ضرورية لإمكان وقوعه بل تتحقق المسؤولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو مساعدته هذه الوظيفة علي إثبات الفعل الضار غير المشروع أو هيات له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكب التابع فعله لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي وسواء كان للباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها إذ تقوم مسؤولية المتبوع في هذه الأحوال علي أساس استقلال التابع لوظيفته وإبائته استعمال الشئون التي عهد المتبوع إليه لها متكفلاً بما افترضه القانون في حقه من ضمان سواء اختاره لتابعه وتقصيره فسي مراقبته (طعن ١١٢٩/٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠).

١٦- مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة (مسئولية تبعية) مقررته بحكم القانون (المصلحة للمضروب) وتقوم علي فكره الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضمن (كفالة) مصدرها (القانون) وليس العقد وبالتالي فإذا أوفى المتبوع بالتعويض كان له أن يرجع به كله علي تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضمن

علي المدين الذي كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولاً معه وهذه القاعدة هي التي فتنها المشرع في (م ١٧٥ مدني) التي تقضي بأن المسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر ولم يقصد المشرع بذلك للمادة أن يستحدث المتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها علي تابعه (طعن ٥٨/٩٦٠ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٠).

١٧- المتبوع عند وفاته بالتعويض للدائن المضرور أن يرجع علي التابع بأحد دعوين الأولي دعوى الحلول المنصوص عليها بمادة ٧٩٩ مدني والتي ليست إلا تطبيقاً للقاعدة العامة في الحلول للقانوني المنصوص عليها (بمادة ٣٢٦ مدني) والتي تقضي بأن الموفي ملزماً بوفاء الدين عن المدين، والدعوى الثانية هي للدعوى الشخصية المنصوص عليها (بمادة ٣٢٤ مدني) التي تقضي بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع علي المدين بقدر ما دفعه وليس للمتبوع أن يرجع علي تابعه بالتعويض الذي وفاه عنه بالدعوى الشخصية التي قررها المشرع في (م ٨٠٠ مدني) للكفيل قبل المدين وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده وضمن المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره (القانون) لمصلحة الدائن المضرور وحده (طعن ٥٨/٩٦٠ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٠).

١٨- كما ينبغي علي حكم الكفيل المتضامن أن المضرور يكون بالخيار إما أن يرجع علي التابع ولما أن يرجع علي المتبوع ولما أن يرجع

عليهما معاً والاثنتان متضامنان أمله بكل التعويض (طعن ٦٧/٤٧٠ ق
جلسة ٢٤/٦/٢٠٠٤) .

١٩- العبرة في تحديد (المتبوع) المسؤول عن خطأ (التابع) هي بوقت
نشوء الحق في التعويض وهو وقت وقوع الخطأ الذي ترتب عليه
الضرر الموجب لهذا التعويض ولا يغير من ذلك انتقال هذا التابع إلي
رقلبه وتوجيه آخر أو انتهاء هذه التبعية بعد ذلك أو خضوع التابع
لرقلبه وتوجيه متبوع آخر قبل أو بعد هذا الوقت .
(طعن ٧٢/٧٤٣ ق جلسة ١٤/٣/٢٠٠٤) .

٢٠- رئيس الوحدة المحلية للمدينة إشرافه من الناحيتين المالية
والإدارية علي الوحدات الطبية ومنها المستشفيات العمة الواقعة في
دائرة اختصاصه مؤداه قيام صفته في تمثيل وحدته أمام القضاء المواد
١، ٢، ٥٥ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن الحكم المحلي للمعدل
بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٨١ والمادة ٦ من اللائحة التنفيذية له الصادرة
بقرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ رقلبته وإشرافه علي
العاملين بتلك المستشفيات والوحدات الطبية دون غيرها أثرة للترامه
بصفته متبوعاً بتعويض الضرر الذي يحدثه تابعة بعمله غير المشروع
م ١٧٤ مدني (الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٧٢ ق جلسة ١٤/٣/٢٠٠٤) .

القاعدة: إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن
الحكم المحلي للمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ قد نصت علي أن
"وحدات الحكم المحلي هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء
والقرى ويكون لكل كمها الشخصية الاعتبارية" كما نصت المادة للرابعة

من ذات القانون علي أن "يمثل المحافظة محققها كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلي الأخرى رئيسها وذلك أمام القضاء وفي مواجهة الغير" وكان المشرع قد نص في المادة الثانية من قانون نظام الحكم المحلي سالف الذكر علي أن تتولى وحدات الحكم المحلي في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية وذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات إنشاءها وإدارتها والمرافق التي تتولى إنشاءها وإدارتها الوحدات الأخرى للحكم المحلي....."

والمادة ٥٥ منه تنص علي أن "يكون لكل مدينة رئيس له سلطات وكيل الوزارة ورئيس له المصلحة في المسائل المالية والإدارية بالنسبة لأجهزة وموازنة المدينة علي النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية" ثم تضمنت المادة السادسة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ النص علي أن تتولى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها الشئون الصحية والطبية وإنشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الطبية في إطار السياسة العامة وخطة وزارة الصحة" فلم يؤدي ذلك أن رئيس الوحدة المحلية للمدينة هو المشرف علي الوحدات الطبية ومنها المستشفيات العامة الواقعة في

دائرة اختصاصه من الناحية المالية والإدارية وبالتالي فهو صاحب الصفة في تمثيل وحدته أمام القضاء وله وحده دون وزير الصحة الرقابة والإشراف على العاملين بتلك المستشفيات والوحدات الطبية ومحاسبتهم على الخروج عليها وبالتالي تتحقق بالنسبة له صفة المتبوع في مدلول حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني ويلزم بتعويض الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع.

١- إذ كان الثابت من الأوراق أن الضرر الذي لحق بالمطعون ضدهما والذي صدر للحكم المطعون فيه بتعويضهما عنه قد وقع في تاريخ وفاة مورثهما في ١٩٩٤/١٢/٥ بخطأ أحد العاملين بمستشفى للصحة النفسية والعقلية وقت أن كان هذا المستشفى الكائن بمدينة الإسكندرية تابعاً لإحدى وحدات الحكم المحلي المبينة في القانون دون الطاعن للثاني بصفته وزير الصحة الذي لم تنتقل إليه هذه التبعية بالنسبة للمستشفى المذكورة إلا منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٣١ لسنة ١٩٩٧ الصادر في ١٩٩٧/٩/٢١ ولا ينال من ذلك ما تضمنته المادة الثانية من هذا القرار الأخير باتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الاعتمادات الواردة بالموازنة العامة للدولة والخاصة بالمستشفيات المشار إليها في المادة الأولى ومنها مستشفى للصحة النفسية والعقلية إلى موازنة وزارة الصحة والسكان لأن هذا النص ليس فيه ما يفيد انتقال التزامات المستشفيات الواردة به والمترتبة في نمتها قبل صدوره إلى وزير الصحة والسكان أو أن هذا الأخير يعتبر خلفاً عاماً أو خاصاً للوحدات المحلية المشرفة على تلك المستشفيات أو أنه حل محلها حلولاً قانونياً

مما يترتب عليه أيلولة جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بهذه المستشفيات أو أنه حل محلها حلولاً قانونياً مما يترتب عليه أيلولة جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بهذه المستشفيات إليه ومن ثم تبقى حقوق الدائنين لهذه المستشفيات قائمة قبلها وقبل الوحدات المحلية التابعة لها والتي ترتبت في نمتها قبل صدور القرار المذكور وإذ خالف الحكم الابتدائي المؤيدة أسبابه بقضاء الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه برفض الدفع للمبدئي من الطاعن الثاني بصفته - وزير الصحة - بعدم قبول الدعوة بالنسبة له لرفعها على غير ذي صفة استناداً لنقله من القول بقيام علاقة التبعية بينه وبين المستشفى للصحة النفسية والعقلية ورتب على ذلك إلزامه بالتعويض بالتضامن معها فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص . (طعن ٧٤٣ / ٧٢ ق جلسة ١٤ / ٣ / ٢٠٠٤) .

٢٣- (٣) الموجز:-

٢٢- إذ كان لرجال الأمن عند القيام بمهام وظائفهم واضطلاعهم بالمحافظة على الأمن العام والعمل على استتباب السكينة وصيانة الأرواح والأموال أن يتخذوا من الوسائل ما يكفل تحقيق هذه الأغراض في حدود المعقول ، بل إنه يجب عليهم أن يمتنعوا عن الوسائل المقيدة لحرية الأفراد ، ما لم يكن ثمة مسوغ شرعي تقتضيه ظروف الأحوال دون أن تكون عليهم أي مسئولية في ذلك مادام لم يرق الدلائل للمقتنع والإثبات الكافي على تقصير أو إهمال في تنفيذ هذه الواجبات ولمحكمة النقص أن تراقب محكمة الموضوع في تكيفها للأفعال الصادرة من

المدعى عليه بأنها خطأ أو غير خطأ أو قيام هذا المسوغ وعدم قيامه .
لما كان ذلك وكان للحكم الابتدائي مؤيدا بقضاء الحكم المطعون فيه بنى
قضاءه بالإلزام الطاعن الثالث بصفته (وزير الداخلية) مع باقي الطاعنين
متضامنين بالتعويض على أنه مسئول عن الضرر الذى أحدثه تابعه
بعمله غير المشروع . وهى عبارة مجملة تتم عن أن المحكمة لم تحط
بوقائع الدعوى كما ذكرتها فى حكمها من أن المتهم الذى قتل مورث
المطعون ضدها والمطالب بالتعويض عن قتله لم يكن تحت مراقبة تابع
الطاعن الثالث بصفته أو فى حراسته كما وأنها تتم عن أن المحكمة لم
تسجل على الطاعن الثالث بصفته وقوع أي خطأ شخصي وتبين ماهيته
ونوعه وهل كان عن تقصير أو إهمال من جانبه أو أحد من تابعيه لم
أنه قام بما يفرضه عليه الواجب فى مثل الظروف التى وقع فيها
الحادث ذلك لأن مرد الأمر فى هذا الخصوص ليس من غيب رجاى
الأمن عن مكان الحادث ، بل بقيامهم بواجباتهم المفروضة عليهم والتى
تواضع الناس على ادراكهم إياها ممثلة فى امتناعهم أو تقصيرهم عن
القيام بواجبهم فى ضبط ومراقبة الخارجين على القانون وإيداع المريض
منهم المصحح اللازمه لعلاجه وهو ما لم يتساند اليه الحكم بدليل يقينى
وإثبات كافي بما ينحصر به أمره ، ولم يتحقق منه بلوغا الى غاية الأمر
فيه دون افتئات منه على حقوق الآخرين وإذا كان الثابت من الأوراق
أن واقعة هروب المجنون من المستشفى لإدارة الطاعن الأول لم تصل
الى علم رجال الأمن بمركز شرطه ٠٠٠٠ حسبما دلت بذلك الشهادة
الصادرة عن المستشفى إلا من تاريخ لاحق لأرتكاب الحادث ولم يكن

فى مقدور اى منهم تلاقى وقوعه بما ينتفى معه ثمة خطأ يمكن نسبته لهم وهو ما يستتبع انتفاء مسؤولية الوزراء للمتبوعه واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالزام الطاعن الثالث بصفته بالتعويض فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون فضلا عن الفساد فى الاستدلال والقصور فى التمسبب .

(طعن ٧٤٣ / ٧٢ ق جلسة ١٤ / ٣ / ٢٠٠٤) .

رجوع المتبوع علي تابعه بالتعويض

المحكوم به للمضروب

١- لأن كان لا يحق للمتبوع أن يرجع علي تابعه بالتعويض المحكوم به للمضروب إلا إذا قام بأدائه للمضروب إلا أن القضاء قد أجاز للمتبوع أن يختصم تابعه في الدعوى التي يرفعها المضروب علي المتبوع وحده وأن يطلب المتبوع في هذه الدعوى الحكم علي تابعه بما قد يحكم به عليه للمضروب وذلك لما للمتبوع من مصلحة في هذا الاختصاص لأن مسئوليته تبعية لمسئولية التابع فإذا استطاع هذا درء مسئوليته وهو بطبيعة الحال أقدر من المتبوع علي الدفاع عن نفسه استفاد المتبوع من ذلك وانتفت بالتالي مسئوليته هو وإذا لم يستطع التابع كان حكم التعويض حجه عليه فلا يمكنه أن يعود فيجادل في وقوع الخطأ منه عندما يرجع عليه المتبوع بما أوفاه للمضروب من التعويض المحكوم به وطبيعي أنه إذا حكم للمتبوع في تلك الدعوى علي التابع بما حكم به للمضروب علي المتبوع فإن تنفيذ الحكم الصادر للمتبوع علي التابع يكون معلقاً علي (وفاء المتبوع بالتعويض المحكوم به عليه للمضروب) (الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/١/٣٠).

٢- مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقررّة بحكم القانون لمصلحة المضروب وهي تقوم علي فكره الضمان القانوني فالمتبوع يعتبر في حكم (الكفيل المتضامن) كفالة مصدرها القانون وليس العقد ومن ثم فإن للمتبوع الحق في أن يرجع

علي تابعه محدث الضرر بما يفي به من التعويض للمضرور كما يرجع الكفيل المتضامن علي المدين الذي كفله لأنه مسئول عنه وليس مسئولاً معه وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في م ١٧٥ منى التي تقضي بأن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث الغير للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها علي تابعه (طعن ٤٣/٥٤٠ ق جلسة ١٩٦٩/١/٣٠).

٣- يجوز للتابع إذا رجع عليه المتبوع بما دفعه للمضرور أن يثبت أن المتبوع قد اشترك معه في الخطأ وفي هذه الحالة يقسم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما في الخطأ الذي تسبب عنه الضرر (طعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٤) (طعن ٣٩/١٨٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢٦).

٤-أ- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن يكون هذا العمل قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أو ساعدته هذه الوظيفة أو هيأت له إتيان فعله غير المشروع

ب- رابطة العمل وإن كان لازمها الرقابة والتوجيه والإشراف من صاحب العمل إلا أنها بمجردهما لا تكفي لإثبات علاقة التبعية اللازمة لتوافر شروط المسؤولية التقصيرية .

ج- الحراسة الموجبة للمسؤولية علي أساس الخطأ المفترض طبقاً لنص إنما تتحقق بسيطرة الشخص علي الشيء سيطرة فعلية لحسابه .

د- لما كان الثابت في الأوراق وحصله الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن السائق مرتكب الحادث ليس من عمالها وبأن الونش الذي كان يقوده أثناء وقوع الحادث ليس مملوكاً لها بدلالة ما قرره السائق نفسه في محضر الجنحة للمحرر عن الحادث من أن ذلك الونش مملوك لوالده وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه خلص إلي ثبوت مسئولية الشركة الطاعنة بناء على ما قرره مورث المطعون ضدهم في المحضر المشار إليه من أن سائق الونش يعمل لدي هذه الشركة وهو ما لم يقم عليه دليل في أوراق الدعوى ولا يظهر منه بافتراض صحته أن العمل غير المشروع قد وقع منه أثناء وبسبب تأديته أعمال وظيفته وعلي ما أسنده خطأً إلي السائق مرتكب الحادث من أن الونش يخص الطاعنة فإن الحكم فضلاً عن قصوره في التسبب يكون مشوباً بخطأ في الإسناد (طعن ٦٩/٦٨٢ ق جلسة ٢٥/١/٢٠٠٠).

٥- النص في م ١٦٩ منى علي أنه "إذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر" يدل علي أنه يلزم للحكم بالتضامن بين المسئولين عن التعويض لاتحاد مصدر التزام كل منهم بتعويض الضرر سواء كان خطأ ثابتاً أو خطأ مفترضاً أما إذا تعددت مصادر الالتزام بالتعويض بأن كان أحد الخطأين عقداً والآخر تقصيراً فإنهما يكونا ملتزمين بدين واحد وأحد له (مصدران مختلفان) ومن ثم تتضام نمتهما في هذا الدين دون أن تتضامن إذ الالتزام التضامن يقتضي وحده المصدر وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن

(مسئولية المتبوع) عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية تبعية
مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم علي فكره الضمان
القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها
القانون وليس العقد ومن ثم فإذا أوفي المتبوع بالتعويض للمضرور كان
له أن يرجع به كله علي تابعه محدث الضرر كما يرجع للكفيل
المتضامن علي المدين الذي كفله لأنه مسئولاً عنه وليس مسئولاً معه
وكان معني التضام نتيجة تعدد مصدر الدين مع بقاء محلة واحدا أنه
يجوز للدائن أن يطالب كل مدين بكل الدين ولا يجوز للمدين الذي دفع
الدين أن يرجع علي مدين آخر بذات الدين لانعدام الرابطة بينهما ولأنه
إنما دفع عن نفسه لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن مسئولية
الطاعن تستند إلي مسئوليته عن فعل الغير المقررة بنص المادة ١٧٤
من القانون المدني ومن ثم يكون مسئولاً عن تابعة السائق عن تعويض
الضرر بالتضامن معه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي
بالإزامهما بالتعويض بالتضام مع اختلاف الأثر القانوني المترتب علي
كل منهما علي النحو السالف إيضاحه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص (الطعن رقم
٢٠٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٥).

رجوع التابع علي المتبوع بكافة الدفوع التي كان أن يتمسك بها في مواجهة المضرور

١- إن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المتبوع حين يوفي بالتعويض للمضرور إنما يحل محل هذا الأخير في نفس حقه فينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفوع ومن ثم يكون للتابع في حالة الرجوع عليه أن يتمسك في مواجهة المتبوع بكافة الدفوع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة المضرور طالما لم يكن خصماً في الدعوى التي أقامها هذا المضرور علي المتبوع وإذا كان الثابت أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم وجود خطأ منه وبالتالي انتفاء مسئوليته عن الحادث فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا الدفاع رغم أنه جوهري يتغير به أن صح وجه الرأي في الدعوى وقضي علي الطاعن بالمبلغ الذي سبق الحكم به للمضرور علي الشركة المطعون ضدها علي سند من مجرد القول بأن يحق للشركة أن ترجع علي تابعها طالما أنها أوفت بكامل التعويض المقضي به يكون معيباً بمخالفة القانون الذي جره إلي القصور بما يوجب نقضه (الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٦)

مسئولية وزارة التربية والتعليم عن المدارس الخاصة

١- مفاد ما نص عليه القانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ والقرارات المنفذة له من خضوع المدارس الحرة لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود التي رسمها أن لوزارة التعليم سلطة فعلية في رقابة وتوجيه العاملين بالمدارس وإنما لحسابها هي باعتبارها القوامة علي مرفق التعليم بما يتحقق معه (تبعية المدارس) المذكورة والعاملين بها للوزارة بالمعني المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدني (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٩).

٢- مفاد نص المادة ٥٤ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة أن إدارة المدرسة المسئولي عليها بما تتطلبه من إشراف مالي وإداري لا يجعل الجهة القائمة عليه صاحبة عمل وإنما هي بصريح نص المادة نائبة عن صاحب المدرسة نيابة قانونية (الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧).

٣- لما كان مقتضى النيابة حلول إدارة النائب محل إدارة الأصيل مع انصراف الأثر القانوني لهذه الإدارة إلي شخص الأصيل كما لو كانت الإدارة قد صدرت منه هو فهي في جوهرها تخويل للنائب حق إيراد عمل أو تصرف تتجاوز آثاره نمة القائم به إلي نمة الأصيل باعتبار أن الالتزام في حقيقته رابطة بين نمتين ماليتين وليس رابطة بين شخصين ولازم ذلك أن النائب في النيابة القانونية لا يكون مسئولاً قبل الغير إلا

إذا ارتكب خطأ تجاوز به حدود النيابة يستوجب مسؤوليته فإذا لم يرتكب هذا الخطأ لم يكن مسؤولاً حتى لو أصاب الغير ضرر من تنفيذ النيابة (طعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٨١).

٤- وحيث أن الطعن أقيم علي سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما علي الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٢ مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول أن الحكم اعتبر وزارة التربية والتعليم مسئولة عن إخلال موظفي المدرسة القومية الخاصة بالزمالك بواجب الرقابة علي التلميذ المتهم علي أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة طبقاً للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص في حين أن موظفيها يرتبطون مع أصحابها بمقود عمل ليست لوزارة التربية والتعليم سلطة فعلية عليهم في الرقابة والتوجيه وإنما تنحصر سلطاتها في الإشراف الفني والإداري علي هذه المدارس فحسب.

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك أن النص في م ١٧٤ مدني علي أنه "يكون المتبوع مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متي كان واقعاً منه حال تأديته وظيفته أو بسببها وتقوم ربطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متي كانت له عليه سلطه فعلية في رقابته وفي توجيهه يدل علي أن علاقة التبعية تقوم علي توافر الولاية في الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلي التابع في طريقة أداء عمله والرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته علي الخروج عليها ولما كان القانون رقم ١٦

لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص الذي ينطبق علي واقعة الدعوى يقضي في مادته الثالثة بأن المدارس الخاصة تخضع لرقابه وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود الواردة بذلك القانون وفي هذه الحدود توجب أحكام القانون اشتراط مؤهلات معينة فيمن يعملون بتلك المدارس كما توجب وضع لائحة لكل مدرسة تكفل ماليتها وحسن إدارة التعليم والامتحانات فيها واختصاصات العاملين بها ونظام تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم طبقاً للقرار الذي تصدره الوزارة بتعيين القواعد الأساسية المؤدية لتحقيق تلك الأغراض كما أجاز القانون للوزارة منح الإعانات المالية لهذه المدارس ومساعدتها علي الإدارة الفنية والمالية بجميع ما تراه من الوسائل وكذلك أعطي القانون الوزارة بالاتفاق مع وزير العمل سلطة إصدار القواعد المنظمة لحقوق وواجبات العاملين بالمدارس الخاصة وعلاقاتهم بالوزارة وإجراءات التعيين والتأديب والفصل وغير ذلك من تلك القواعد وخول القانون لموظفي الوزارة حق دخول هذه المدارس وطلب جميع البيانات الخاصة بها والاطلاع علي سجلاتها للتحقق من تنفيذ أحكام قانون ومفاد ذلك كله أن للوزارة سلطة فعلية في رقابة وتوجيه العاملين بالمدارس الخاصة وهي سلطة تستمدّها من القانون لا لحساب هذه المدارس وإنما لحسابهما هي باعتبارها القوامة علي مرفق التعليم بما يتحقق معه تبعية المدارس المذكورة والعاملين بها للوزارة بالمعني المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدني بصرف النظر عن ملكية الأفراد للمدارس الخاصة أو طبيعة علاقة العاملين بها بأصحابها لما كان ذلك وكان

الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه فإنه يكون صحيحاً ويكون النعي عليه بهذا السبب علي تغيير أسس (الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٠/٣/١٩٨٨).

٥-أ- النص في م ١٧٤ منى علي أن علاقة التبعية تقوم علي توافر الولاية في الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلي التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته علي الخروج الخاص الذي يحكم وقعة للدعوى ينص في مادته الثالثة علي أن المدارس الخاصة تخضع لرقابة وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم ومفتشيها في الحدود الواردة بذلك القانون وفي هذه الحدود توجب أحكام القانون اشتراط مؤهلات معينة فيمن يعملون بتلك المدارس كما توجب وضع لائحة لكل مدرسة تكفل انتظام ماليتها وحسن إدارة للتعليم والامتحانات فيها واختصاصات العاملين بها ونظام تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم طبقاً للقرار الذي تصدره الوزارة بتعيين القواعد الأساسية المؤدية لتحقيق تلك الأغراض كما أجاز هذا القانون للوزراء منح الإعانات المالية لهذه المدارس ومساعدتها علي الإدارة الفنية والمالية بجميع ما تراه من الوسائل وكذلك أعطي القانون للوزراء بالاتفاق مع وزير العمل سلطة إصدار القواعد المنظمة لحقوق وواجبات العاملين بالمدارس الخاصة وعلاقاتهم بالوزراء وإجراءات التعيين والتأليب والفصل وغير ذلك من تلك القواعد وخول القانون لموظفي الوزارة حق دخول هذه المدارس وطلب جميع البيانات الخاصة بها والإطلاع علي سجلاتها للتحقيق من تنفيذ

أحكامه ومفاد ذلك كله أن للوزارة سلطة فعلية في رقابة وتوجيه العاملين بالمدارس الخاصة وهي سلطة تستمدّها من القانون لا لحساب هذه المدارس وإنما لحسابها هي باعتبارها القوامة علي مرفق التعليم بما تتحقق معه تلبية المدارس المذكورة والعاملين بها للوزارة بالمعنى المقصود في م ١٧٤ مدني بصرف النظر عن ملكية الأفراد للمدارس الخاصة أو طبيعة علاقة العاملين بها بأصحابها.

ب- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته تطبيقاً للأصول العامة باعتباره متولي الإشراف علي شئون وزارته والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ما لم يسلبه القانون هذه الصفة ويعهد بها إلي غيره .

ج- النص في المادتين ٢٧، ٢٩ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم المحلي الذي وقع الحادث في ظل العمل بإحكامه يدل علي أن الشارع وإن كان قد خول المحافظ سلطات علي أجهزة التعليم التابعة له والعاملين بها بما يجعلهم تابعين له إلا أنه لم يطلب وزير التربية والتعليم صفته بالنسبة لهم ومن ثم فإن هؤلاء العاملين يكونون تابعين للمحافظ ولوزير التعليم أيضاً

(الطعن رقم ٢١٠٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٠).

٤٤ - صحيفة دعوى تعويض

عن عمل الغير (المواد ١٧٣ ، ١٧٤):

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠

بناء علي طلب السيد / ومقيم.....
ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي
أنا محضر محكمة..... الجزئية قد
انتقلت حيث إقامة
السيد / ومقيم.....
مخاطباً مع /
.....

وأعلنته بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠ تسبب السيد / لقصره
في
أو يذكر وحيث أن هذا السيد / يعمل طرف
المعلن إليه بصفته وقد وقع (خطأه) (حال تأدية وظيفته أو
بسببها).

وحيث أن المعلن إليه مسئول مدنيا عن التصرف الواقع من السيد
/ ويحق للطالب طبقاً م ١٧٣ مدني (أو م ١٧٤ مدني حسب
الأموال) مطالبة المعلن إليه بصفته بالتعويض عما لحقه من تلعبه من

ضرر وحيث أن هذا التعويض لا يمكن تقديره بأقل من مبلغ.....جنيه

بمناه عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه بصفته وسلمته صورة من هذا الإعلان وكلفته بالحضور أمام محكمة.....الابتدائية

د /بمدني كلي ومقرهابجلستها المنعقدة علينا صباح يومالموافق / / ٢٠٠/ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعه الحكم بإلزامه أن يدفع للطالب مبلغ.....جنية والفوائد القانونية من تاريخ رفع هذه الدعوى حتى تاريخ السداد مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالتنفيذ المعجل بالكفالة.

ولأجل العلم.....

٤٥- المسؤولية عن الأشياء

وتشمل:

- ١- حارس الحيوان (م ١٧٦ منفي).
- ٢- حارس البناء (م ١٧٧ منفي).
- ٣- حارس الآلات الميكانيكية (م ١٧٨ منفي).
- ٤- حارس الأشياء التي تتطلب (حراستها) (غاية خاصة) (م ١٧٨ منفي).

٤٦- أولاً مسؤولية حارس الحيوان: (م ١٧٦ منفي):

أقام القانون في (م ١٧٦ منفي) قرينه بسيطة قابلة لإثبات العكس علي أن مالك الحيوان هو حارسه ولكن الأصل أن المالك هو صاحب السيطرة الفعلية والرقابة والتوجيه .

ومن أحكام النقص :-

- ١- حارس الحيوان طبقاً (م ١٧٦ منفي) هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه ويملك التصرف في أمره ولا تنتقل الحراسة من مالك الحيوان إلي (تابعه) (وهو المنوط به ترويضه وتدريبه) ذلك أنه وإن كان للتابع السيطرة المادية علي الحيوان وقت تدريبه إلا أنه يعمل لحساب متبوعة ولمصلحته ويتلقى منه تعليماته في كل ما يتعلق بالحيوان فإنه يكون خاضعاً للمتبوع فتكون الحراسة لهذا الأخير فالعبارة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية علي أساس (الخطأ المفترض) (بالسيطرة الشخصية علي (الحيوان) سيطرة فعلية لحساب نفسه) (طعن ٣٣/١٨١ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢).

٢- متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ
قضى بتقرير مسئولية الطاعن (وزارة الحربية) عن الضرر الناشئ عن
أحد (الأفراس) المملوكة لها قد أقام قضاءه علي أن مورث المطعون
عليها كان عسكرياً بالوزارة المذكورة ومن أخص أعمال وظيفته القيام
بالعمل الذي قام به وفقاً لما قرره المجلس العسكري الذي شكل عقب
وقوع الحادث وأنه وقت أصابته كان في طريقة للخروج من (ساحة
العرض) بعد أن تم استعراض (الخيول) وأن الحادث لم يقع بقوة قاهرة
أو بسبب خطأ من جانب المصاب وأن مسئولية الطاعنة وهي (مالكسة
الحيوان) لا تتوقف (وفقاً م ١٥٣ مدني قديم) علي خطأ معين يثبت في
حقها وإنما تقوم علي مظنة الخطأ وحدها وهي بمثابة (قرينة قانونية)
تستلزم مسألتها فإن المحكمة تكون قد نفت في حدود سلطتها
الموضوعية وقوع الحادث بقوة قاهرة أو بسبب خطأ من جانب مورث
المطعون عليها وهي إذ قضت بمسئولية الطاعنة عن الضرر الذي
أصاب المطعون عليها بوفاة مورثها تكون قد استندت في هذا الشأن إلي
أسباب مسوغة لحكمها (طعن ١١٢ / ٢٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٥٢) .

٤٧- صيغة دعوى

تعويض ضد هارس حيوان:

أنة في يوم الموافق / / ٢٠٠/ بناء علي طلب السيد / ومقيم.....
ومحله المختار مكتب الأستاذ/المحامي.....
أنامحضر محكمةالابتدائية قد انتقلت
حيث إقامة السيد /مقيم.....

وأعلنته بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠/ ولثناء جلوس الطالب مع عائلته بحديقة نادي (.....) الرياضي، وحيث كان المعلن إليه ممتطياً جواده ويقوم بدورات تدريبية حول مضمار المكان المخصص للسباق توقف المعلن إليه فجأة ونزل عن جواده ليحدث أحد أصنقاه وترك الجواد حراً طليقاً فأسرع الجواد بالعدو دون رابط إلي أن قفز من السور المحيط بالحديقة التي يجلس فيها الطالب وجاءت قفزته وعدوه فوق جسم الطالب فألقي به أرضاً وأصابه بإصابات جسيمة نقل علي أثرها الطالب إلي مستشفى حيث ظل يعالج بها لمدة (٣شهور) .

تحرر عن هذه الواقعة محضر الجنحة رقملسنة.....جنح قسم.....مبلغ.....جنية علي سبيل (التعويض المؤقت) وقد تأيد هذا الحكم استئنافاً وأصبح حكماً (نهائياً باتاً) .

ولما كان ذلك وكان الطالب قد تكبد مصاريف علاج بلغتجنية
حسبما يبين من (المستندات) الصادرة من مستشفى بالإضافة إلى قعوده
عن عمله التجاري الذي يمتنه وذلك طوال فترة علاج بالمستشفى ثم
لمدة (شهرين) أمضاهما بالمنزل (كفترة نقاهة) .

وبذلك فإن كسبه يقدر بمبلغ.....جنية عن هذه الفترة .
وأن ذلك كله كان نتيجة خطأ المعلن إليه الثابت بموجب الحكم الجنائي
النهائي سالف الذكر .

وحيث أنه طبقاً (م ١٧٦ مدني) تنص علي أن الحارس الحيوان ولو لم
يكن مالكا له مسئول عما يحدث للحيوان من ضرر ولو ضل الحيوان أو
تسرب ومن ثم فإنه يحق للطالب إقامة هذه الدعوى .

بناء عليه

(أو لذلك)

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته
صورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة
الابتدائية المنعقدة علنا صباح يومالموافق /
/ ٢٠٠ الساعة ٩ صباحاً وما بعد لسماعه الحكم بإلزامه بأن يؤدي
للطالب مبلغجنية تعويض جابراً للأضرار المادية والأدبية
مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ
المعجل بلا كفالة .

لأجل العلم.....

٤٨- ثانياً: مسؤولية حارس البناء: (م ١٧٧ مدني)

حارس البناء هو من له السيطرة الفعلية عليه والمكلف بتعهده بالصيانة والترميم.

ومن أحكام التقاضي:

١- (حارس البناء) هو (مالكة) وهو قرينة قابلة لإثبات العكس وتحقق

المسئولية بتوافر شرطين:

(١) تهم البناء كلياً أو جزئياً.

(٢) وأن هذا التهم الحق ضرراً (بالغير).

٢- مسؤولية حارس البناء:

قيامها علي (خطأ مفترض) في جانبه لا يقبل إثبات العكس انتفاءها بنفي علاقة السببية بين الخطأ المفترض والضرر سبيل ذلك: إثبات القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه.

(طعن ٥٣/٢٣٤٨ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠) ومسئولية حارس البناء عن تهمته قبل (الغير) (تقصيرية) (م ١/١٧٧ مدني) وقبل المستأجرين (تعاقدية) (طعن ٤٧/٢٦٨ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٧).

٣- إهمال صاحب المنزل في الصيانة يعد (خطأ تقصيرياً) فإذا كان صاحب البناء مع إعلانه بوجود خلل فيه يخش أن يؤدي إلي سقوطه المفاجئ قد أهمل في صيانتة حتى سقط علي من فيه، فلا ينفي مسئوليته عن ذلك أن يكون للخلل رجعاً إلي عيب في السقل الغير مملوك له فإنه كان يتعين عليه حين أعلن بوجود الخلل في ملكه أن يعمل علي أبعاد الخطر عما كانوا يقيمون فيه سواء بإصلاحه أو بتكليفهم إخلاءه ومادام

هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم احتياطه وتلزمه تبعته
(طعن ١٩/١٧٠٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٧).

٤- المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال
الصيانة والترميم فإذا قصر في ذلك كان مسئولاً عن الذي يصيب الغير
بهذا التقصير ولا يعفيه من المسؤولية أن يكون المستأجر قد التزم قبله
بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة إذ علي المالك
إخلاء مسؤوليته إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستأجر بما التزم به
في هذا الشأن (طعن ٣٨/٥٨٦ ق جلسة ١٩٦٨/٥/١٣) (طعن
٦٩/٢٠٢ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

٥- إذا كانت أوجه الخطأ المسندة إلي المتهم الثاني (مهندس التنظيم)
مقصورة علي أنه أرسل إلي المتهم الأولي ابنه عليها فيه بزالة
حائطين من حوائط البناء الموقوف المشمول بنظارتها لخطورة حالتها.
ثم لم يحرك ساكناً بعد ذلك وقصر في رفع تقرير إلي رئيسة عن
المعينة التي أجراها للنظر فيما يتبع من إجراءات ولم يسع إلي
استكشاف الخلل في باقي أجزاء البناء من بعد مشاهدة الخلل في
الحائطين للتعرف علي ما كان في قوائم الجمالون الداخلي من تآكل
وانحراف وكان هذا التقصير من جانب المتهم الثاني ليس هو العامل
الذي أدي مباشرة إلي وقوع الحادث أو ساهم في وقوعه وكان انهدام
الحائط أمراً حاصلأ بغير هذا التقصير نتيجة حتمية لقلم البناء وإهمال
المتهمة الأولي في إصلاحه وترميمه وعدم تحرزها في منع إخطاره
عن المرة: فإن تقصير للمتهم الثاني لا تتحقق به رابطة السببية اللازمة

لقيام المسؤولية الجنائية وبالتالي فإن الجريمة المنسوبة إلي المستهم المذكور تكون منبثقة بعدم توافر ركن من أركانها (طعن جنائي ٢٤/٦٠٤ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦) .

٦- إذا كان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه في الحكم المطعون فيه قد أثبت بغير معقب أن صاحب البناء (المطعون ضده) عهد بتنفيذ (قرار التنظيم) إلي المتهم الثاني وهو (المقاول) الذي دين في جريمة (القتل الخطأ) لأنه أهمل وحده في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية السكان أثناء تنفيذ (قرار الهدم) مما أدى إلي وقوع الحادث الذي نشأ عنه قتل (المجني عليه) وهو ما لا تتنازع الطاعنة فيه فإن الحكم إذ خلص من ذلك إلي تبرئة المطعون ضده لعدم وقوع خطأ من جانبه وما يلزم عن ذلك من رفض الدعوى المدنية قبله (وأدائه المقاول وحده) يكون قد طابق صحيح القانون وذلك بصرف النظر عما تدعيه الطاعنة من ثبوت الخطأ في جانب المالك مادام لم يسهم في وقوع الحادث ومادام لم يشرف هو علي تنفيذ المقاول لعملية الهدم بما يوفر خطأ في جانبه لأن خطأ المالك في تراخيه عن تنفيذ (قرار الهدم) يكون حينئذ منقطع الصلة بالضرر التي وقع (طعن جنائي ٣٨/١٢٧٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤) .

٧- حارس البناء الذي يفترض للخطأ في جانبه (م ١٧٧ مدني) ماهيته الشخص الطبيعي أو المعنوي ذو السيطرة الفعلية علي البناء الملتمزم بصيانتة وترميمه وتلافي أسباب إضراره بالأشخاص تعلق المسؤولية في تلك المادة بهدم البناء كلياً أو جزئياً بغير تدخل إنسان الأصل الحراسة للمالك ما لم يثبت انتقالها للغير العبرة في قيامها سيطرة الشخص علي

البناء فعلياً بحساب نفسه (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/٦/١).

٨- تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن رئيس الحي للتابع للمطعون ضدهما الثاني والثالث هو صاحب السيطرة الفعلية علي العقار المتهم المملوك له والذي سقط جزء منه علي سيارة المطعون ضده الأول بعد استلام الحي له ووضعه للجمع عليه وتدليله علي ذلك بالمستندات دفاع جوهرى التفات الحكم المطعون فيه عنه وعن دلالة تلك المستندات دون أن يعني بإيراده وإسقاطه حقه من البحث والتحصيل مقيماً قضاءه علي أن الطاعن هو حارس العقار لكونه مالكة (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/٦/١).

القاعدتان:

١- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ١٧٧ من القانون المدني أن حارس البناء الذي يفترض الخطأ في جانبه علي مقتضى نص هذه المادة هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السيطرة الفعلية علي البناء بأن يكون ملتزماً بصيافته وتربيته وتلاقي أسباب إضراره بالأشخاص فالمسئولية المنصوص عليها في تلك المادة تتعلق بتهدم البناء كلياً أو جزئياً بغير تدخل إنسان والأصل أن تكون الحراسة للمالك ما لم يثبت انتقالها للغير وأن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية علي أساس (الخطأ المفترض) هو بسيطرة الشخص علي البناء سيطرة فعلية لحساب نفسه .

٢- إذ كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن رئيس حي التابع للمطعون ضدهما الثاني والثالث هو صاحب السيطرة الفعلية على العقار المتهم المملوك له والذي سقط جزء منه علي سيارة المطعون ضده الأول فقد قام حي..... باستلامه ووضع الشمع عليه بتاريخ..... قبل وقوع الحادث الحاصل في..... وأصبح في حيازته ويخضع لسيطرته الفعلية مدلاً علي ذلك بما ورد بالصورة الضوئية من الحكم الصادر في الجئة رقم... والتي قضي فيها ببراءة الطاعن استناداً إلي ما ورد بتقرير الخبير المقدم في تلك الدعوى من أن حي..... تسلم العقار في.....وبما جاء بتقرير الخبير الهندسي المقدم في الدعوى رقم..... من أن العقار كان في حيازة حي... منذ ذلك التاريخ ومما جاء بتقرير الخبير في المحضر الإداري رقم..... من أنه صدر قرار من رئيس حي يتضمن تسميع العقار إلا أن الحكم المطعون فيه نفت عن هذا الدفاع الجوهري ودلالة المستندات المقدمة من الطاعن ولم يعن بإيراده ولم يسقطه حقه من البحث والتحصيص الذي يتغير به إن صح وجه الرأي في الدعوى وأقام قضاءه علي أن الطاعن هو حارس العقار لكونه مالكا له فإنه يكون معيياً.

المسؤولية الجنائية عن أعمال البناء والهدم:

القاعدة العامة: إن كل من يشترك في أعمال الهدم والبناء يسأل عن (نتائج خطئه الشخصي) سواء كان اشتراكه فيها بصفته مالكا أم مهندساً أو مقاولاً أو ملاحظ عمل أو عامل فمتي كان الخطأ في أعمال البناء واقعاً من شخص (متدخلأ فيها أو بإشرافه عليها أو لسوء تصرفه كان

مسئولاً إذا كان ذلك الخطأ قد تسبب عنه القتل أو الإصابات فيعاقب
(بالمواد ٢٣٨، ٢٤٤ عقوبات) بحسب الأحوال .

فنقوم بمسئولية (مالك العقار): (إذ تدخل في أعمال البناء أو اقتراح
تصميماً بكيفية معينه غير فنية أو أهمل في إجراء الإصلاحات
الضرورية بعد علمه بالخلل أو أساء اختيار المقاول) ولا تنتفي مسئولية
المالك عن تأخره في أعمال الصيانة والترميم بمقولة تراخي جهة
الإدارة في إخلاء المنزل من سكانه بعد أن تبين لها خطورة سقوط
المنزل لأنه يفرض قيام المسئولية علي جهة التنظيم بالبلدية فإن ذلك لا
ينفي مسئولية (مالك العقار) كما أنه لا ينفي مسئولية مالك العقار قيامه
بالتنبيه علي المستأجرين بالإخلاء لأنه متي أقدم علي إجراء
الإصلاحات فإن عليه اتخاذ الاحتياطات اللازمة للسلامة حتى ولو لم
يذعن المستأجر لطلب الإخلاء فلا تنفي عنه ذلك (الخطأ) الموجب
للمسئولية) فيصح في القانون أن يكون الخطأ (مشاركاً) بين المتهم
والمجني عليه فلا ينفي خطأ أحدها مسئولية الآخر ولا يشترط لمسئولية
المالك أن يكون هناك رابطة قانونية بينه وبين المجني عليه وتقوم
مسئولية المهندس أو المقاول عن خطئه في إقامة البناء أو تدعيمه أو
هدمه طبقاً لأصول فن المعمار ويشترط لذلك توافر علاقة سببية بين
الخطأ والضرر .

أما خطأ العمال: فيسأل عنها العامل المخطئ وكذلك من يقوم بملاحظته
سواء كان المالك أو المقاول أو الملاحظ المكلف بالمراقبة .

وبالاحظ: أن تقدير وقائع الاشتراك (مسألة موضوعية) تخضع لتقدير المحكمة.

٤٩- صحيفة دعوى

طلب تعويض ضد حارس البناء

أنه في يوم الموافق /
٢٠٠/

بناء علي طلب السيد / ومقيم.....
ومحلة المختار مكتب الأستاذ / المحلي.....
أنا..... محضر محكمة..... الجزئية قد انتقلت
حيث
إقامة السيد/ ومقيم.....
مخاطباً مع

وأعلنته بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ ولقاء وقوف الطالب بمحطة الأتوبيس
بموقفه علي رصيف العقار الكائن () تنظيم ش ناحية
قسم محافظة والملوك للمعلن إليه والذي له عليه
السيطرة المادية الفعلية إذ بأحجار تتساقط من شرفه الدور
من هذا العقار علي ذلك علي الطالب فتصيبه بإصابات بالغة كشف عنها
(التقرير الطبي) المؤرخ / / ٢٠٠/ والتي تقرر لعلاجها مدة
تزيد عن واحد وعشرين يوماً.

تحرر بشأن هذه (الواقعة) محضر الجنحة رقم
لسنة.....جنح قسم.....وأحيل المعلن إليه بشأنها إلي المحاكمة
حيث إدانته محكمة جنح (ينكر منطوق الحكم) .
وإذا استأنف المعلن إليه هذا الحكم فأصدرت دائرة الجنح المستأنفة
حكمها في الاستئناف الصادر بجلسة / / ٢٠٠٠ بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وقد أصبح هذا
الحكم (باتاً) لما كان ذلك وكان المعلن إليه هو صاحب السيطرة المادية
للفعلية علي العقار وكان هو الملتزم بصيافته وتزيمه وتلافي لأسباب
أضراره بالنفس أو المال وكانت (م ١٧٧ مدني) تنص علي أن حارس
البناء مسئول عما يحدثه انهدام للبناء من ضرر ولو كان انهداماً (جزئياً)
وكان قد حاقط بالطالب أضرار مادية وأدبية حيث تتمثل الأولى فيما
تكبده من مصاريف وعلاج وأدوية من حرمانه من ممارسة عمله
التجاري لمدته (شهر كامل) بما (فوته عليه من كسب محقق) وحيث
يتمثل الضرر الأدبي فيما أصاب الطالب من (تشويه في وجهه) ترك
آثار واضحة عليه وعامة مستديمة ويقدر لذلك كله تعويضاً مبلغ
جنية، والأمر الذي يحق فيه معه إقامة هذه للدعوى .

بعاء عليه

(الحاكم)

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته
صورة من هذه الصحيفة وكلفته للحضور أمام محكمة الابتدائية
ومقرها
بجلستها المنعقدة صباح يوم

الموافق / / ٢٠٠٤ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعه الحكم
بإلزامه بأن يدفع للطلاب مبلغ جنية تعويضاً جبراً للأضرار المادية
والأدبية والتي حاقّت بالطلاب مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب
المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة.

ولأجل العلم.....

٥٠- ثالثاً: حارس الآلات الميكانيكية: (م ١٧٨ مدني)

لا تعني بتفرقة ما في هذا الشأن واضطرت أحكام محكمة النقض علي أن هذه المسؤولية تقوم علي أساس (خطأ مفترض) وقوعه من (الحارس) افتراضاً لا يقبل إثبات العكس .

ومن أحكام النقض في مسؤولية حارس الآلات الميكانيكية :-

١- مفاد (م ١٧٨ مدني) أن المسؤولية عن الآلات الميكانيكية التي تتطلب حراستها عناية خاصة تقوم علي أساس (خطأ مفترض) وقوعه من حارس الشيء افتراضاً لا يقبل إثبات العكس ولا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا ثبت للحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير) (طعن ٤٥/١٠٧٢ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٢) (طعن ٤٥/٢٧١ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٩).

٢- مفاد (المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية-١٠٢ إثبات) أن الحكم الجنائي تكون له حجتيه في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفصل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفصل ونسبته إلي فاعله فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يتمتع علي المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له ولما كان الثابت من الحكم الصادر في قضيته الجنحة رقم ١٩٧٠/٤٢٤٥ قصر النيل أن الدعوى أقيمت ضد

تلبع الطاعنين لأنه تسبب بإهماله في قتل ولد المطعون عليها بأن تركه يستعمل المصعد رغم ما به من خلل وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادة ٢٣٨ عقوبات وقد حكمت محكمة الجناح ببراءة مما اسند إليه فإن مؤدي ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الحالية لأن قولم الأولي (خطأ جنائي) واجب الإثبات منه إلي التابع في حين أن قولم الثانية خطأ (مفترض) في حق الطاعنين باعتبارهم حراساً للمصعد فمسئوليتهم تتحقق ولو لم يقع منهم أي خطأ لأنها مسئولية ناشئة عن الشيء ذاته وليست ناشئة عن الجريمة (طعن ١٤٩/٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥).

٣- مفاد نص م ١٧٨ مدني يدل علي أن الحارس الذي يفترض الخطأ في جانبه هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية علي الشيء قصراً واستقلالاً ولما كان الثابت في الدعوى أن الشبكة الكهربائية داخل مدينة حوش عيسى مملوكة لمجلس المدينة الطاعن وهو الذي يسيطر عليها سيطرة فعلية ويتولى استعمالها واستغلالها لحساب نفسه وكان قيام المؤسسة المصرية العامة للكهرباء طبقاً للمادتين الأولى والثانية من القرار الجمهوري رقم ١٠٩٤/١٩٦٩ بتوريد الطاقة الكهربائية لمجلس المدينة وصيانتها وتشغيل الشبكة الكهربائية داخل هذا المجلس مقابل جعل مادي تنقلها منه شهرياً ليس من شأنه أن يخرج تلك الشبكة الكهربائية من السلطة الفعلية للمجلس فإن هذا المجلس يكون هو الحارس لها وبالتالي مسؤولاً عن الضرر

الذي تحدّثه مسؤوليته أساسها (خطأ مفترض) طبقاً لنص م ١٧٨ مدني)
(طعن ٤٥/١٣٠ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣).

٤- مفاد نص م ١٧٨ مدني يدل علي أن الحراسة الموجبة للمسئولية تقوم علي أساس (الخطأ المفترض) وتتحقّق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي علي الشيء سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه (طعن ٤٤/٨٥٠ جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤).

٥- حارس الأشياء الذي (يفترض الخطأ) في جانبه طبقاً (م ١٧٨ مدني) هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية علي الشيء قصراً واستقلالاً ولا تنتقل الحراسة منه إلي تابعه المنوط به استعمال الشيء لأنه وأن كان للتابع السيطرة المادية علي الشيء وقت استعماله إلا أنه يعمل لحساب متبوعة ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقّى تعليماته فإنه يكون خاضعاً للمتبوع مما يفقده (العنصر المعنوي للحراسة) ويجعل (المتبوع) وحده هو الحارس علي الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله ذلك أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية علي أساس (الخطأ المفترض) هي (بسيطرة الشخص علي الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه) فإذا كانت الوزارة الطاعنة هي المالكة للطائرة وقد أعدتها لتدريب طلبة كلية الطيران وعهدت إلي مورث المطعون ضدها وهو تابعها بمهمة تدريبهم واختيارهم وأنه في يوم الحادث خلق بها مصاحبها أحد الطلبة لاختباره فسقطت به ولقي مصرعه فإن الحراسة علي الطائرة تكون وقت وقوع الحادث معقودة للطاعنة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل إلي مورث

المطعون ضدها وبالتالي تكون الطاعة مسئولة عن الضرر الذي لحق به مسئولية مبنية على (خطأ مفترض) (طبقاً م ١٧٨ مدني) ولا تنتفي عنها هذه المسئولية إلا إذا أثبتت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يدلها فيه) (طعن ٤٤/١٤٩ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥) .

٦- مفاد نص (م ١٧٨ مدني) يدل عن أن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس (الخطأ المفترض) إنما تتحقق (بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه) ولما كان الثابت في الدعوى أن الشركة الطاعة عهدت إلي مقول بمد فتحات في أبواب مباني مملوكة لها وفي يوم الحادث كان مورث المطعون عليها الأول عن نفسه وبصفته وهو أحد العمال التابعين للمقاول يقوم بعمله وأثناء مروره صعقة سلك كهربائي سند علي حائط في المبنى فإن الحراسة علي هذا السلك تكون وقت الحادث معقودة (للشركة) باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية علي البناء والسلك الكهربائي الموجود فيه ولم تنتقل هذه الحراسة إلي المقاول لأن عمليه البناء التي أسندت إليه لا شأن لها (بالأسلاك الكهربائية) الموجودة في المبنى أصلاً وبالتالي تكون الشركة مسئولة عن الضرر الذي لحق بمورث المطعون عليه الأول مسئولية أسلمتها (خطأ مفترض) طبقاً (لنص م ١٧٨ مدني) ولا تنتفي عنها هذه المسئولية إلا إذا أثبتت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه) (طعن ٤٣/٥٣٨ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١) .

٧- يشترط في (الخير) الذي ترتفع بخطئه (مسئولية الحارس) إلا يكون ممن يسأل الحارس قانوناً عما يحدثونه من (ضرر) (بعملهم غير

المشروع) وإذا كان الحكم قد نفي مسئولية الشركة (المطعون عليها الأولى) عن الضرر الذي أحدثته سيارتها استناداً إلى أنه كان نتيجة (خطأ الغير) (وهو الصبي الذي أدلر المحرك) مع أن هذا الصبي تابع للشركة ووقع الخطأ منه في حال تأدية وظيفتها وبسببها فتسأل عن الضرر الذي أحدثه بعمله غير المشروع (طبقاً م ١٧٤ مدني) فإن الحكم في دعائه التي أقام عليها قضاءه بانتفاء مسئولية المطعون عليها الأولى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (طعن ٤٥/١٠٧٢ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٢) .

٥١- رابعاً: مسئولية حارس الأشياء (م ١٧٨ مدني)

إذا جري نص (م ١٧٨ مدني) علي أن (كل من تولي حراسة أشياء تتطلب حراستها (عناية خاصة) أو حراسة آلات ميكانيكية) يكون مسؤولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان (بسبب أجنبي لا يد له فيه) فقد دلت علي أن الحراسة الموجبة للمسئولية علي أساس (الخطأ المفترض) طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي علي الشيء (سيطرة فعلية) فسي الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه (طعن ٤٤/٨٥٠ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤) (طعن ٢٩/١٧ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢) .

ولتحقق مسئولية حارس الأشياء:

يلزم تدخل (الشيء) (تدخل إيجابياً) في إحداث الضرر (طعن ٦٩/٣٩٢١ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٧) وهذه المسئولية تقوم علي (خطأ مفترض) لا يقبل إثبات العكس (م ١٧٨ مدني) (طعن ٤٤/١٤٩ ق

ملسة ١٩٧٨/٤/٢٥) فيدفع الحارس مسئوليته بنفي علاقة السببية بين
الشيء والضرر الذي وقع بإثباته أن وقوع الضرر كان بسبب
شيء لا يد له فيه كقوة قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المضرور أو
خطأ الغير.

(لعن ١٨٦٩/٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦) (طعن ٤٣/٥٣٨ ق جلسة
١٩٧٧/٣/١) (طعن ٢٩/١٧ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢) (طعن
٤٩/٣٩١١ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٧) وجود عيب في الشيء ولو كان
خفاً لا يعد سبباً أجنبياً هذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ
المضرور (طعن ٤٤/١٤٩ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥).

(وافترض) مسؤولية الحارس على الشيء:

قاصر على (المسئولية المدنية وحدها) فينصرف الفرض فيها إلى
(علاقة السببية) دون (الخطأ) يؤكد ذلك ما نصت عليه (م ١٧٨ مدني)
من قابله افتراضها لإثبات العكس متى ثبت وجود السبب الأجنبي الذي
تتنقي به السببية وهو ما يكون مطروحاً على (المحكمة الجنائية) عند
محكمة من كان الشيء بيده وقت الحادث بما يفرض على المضرور
التربص إلى حين صدور الحكم الجنائي البات وبصدوره يتأكد علم
المضرور بالضرر وبشخص المسئول عنه وإذا التزم الحكم المطعون
فيه هذا النظر فلم يسند علم المطعون ضدهم المضرورين بذلك إلى
تاريخ وقوع الحادث بل عول على تاريخ الحكم الجنائي البات الحاصل
في ١٩٨٥/٩/٥ في إثبات هذا العلم وانتهى إلى أن دعواهم وقد أقلموها
بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٧ تكون قد رفعت قبل سقوط الحق في دفعها فإنه لا

يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه (طعن ٥٨/٢٧٢٩ ق جلسة ١٩٩٨/٦/١١).

ومن أحكام النقض:

١- الحراسة الموجبة للمسئولية طبقاً (م ١٧٨ مدني) إنما تتحقق (بسيطرة الشخص المادي على الشيء وسيطرته عليه فعلياً في الاستعمال والتوجيه والرقابة ومعنويًا لحساب نفسه) وإذا كان الثابت في الدعوى أن مورث الطاعنين العامل لدى شركة النزيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا المطعون عليها الأولي كان يقوم بإصلاح السيارة المملوكة للمطعون عليها الأولي داخل الجراج الخاص بها فسقطت السيارة فوقه ولقي مصرعه فإن الحراسة على السيارة وقت الحادث تكون معقودة للمطعون عليها الأولي باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل إلي مورث الطاعنين وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا للنظر وقرر أن الشركة المطعون عليها الأولي قد تخلت عن سيطرتها الفعلية على السيارة إلي مورث الطاعنين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (طعن ٤٥/١٠٧٢ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٢) (طعن ٥٧/١١٢٦ ق جلسة ١٩٩٠/١/١٨).

٢- مفاد م ١٧٨ مدني أن مسئولية حارس الشيء تقوم على أسس خطأ (مفترض) وقوعه منه افتراضاً لا يقبل إثبات العكس ومن ثم فإن هذه المسئولية لا تتركاً عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته وإنما ترتفع هذه المسئولية إذا أثبت الحارس أن وقوع

الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه فإن يكون الفعل خارج عن الشيء فلا يكون متصلاً بدخليته أو تكوينه فإذا كان الضرر راجعاً إلي عيب في الشيء فإنه لا يعتبر ناشئاً عن سبب أجنبي ولو كان هذا العيب خفياً وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ الغير (طعن ٤٨/١٧٢٢ ق جلسة ١١/٢/١٩٨٢) .

٣- إذا كان الحكم قد نفي مسؤولية الشركة للمطعون عليها الأولى عن الضرر الذي أحدثته سيارتها استناداً إلي أنه كان نتيجة خطأ الغير وهو الصبي الذي أدار المحرك مع أن هذا الصبي تابع للشركة ووقع الخطأ منه في حال تأدية وظيفته وبسببها فتسأل عن الضرر الذي أحدثه بعمله غير المشروع (وفقاً م ١٧٤ مدني) فإن الحكم في دعائه التي أقام عليها قضاءه بانتفاء مسؤولية المطعون عليها الأولى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (طعن ٤٥/١٠٧٢ ق جلسة ١٢/٤/١٩٧٩) .

٤- القضاء ببراءة (التابع) (لانتفاء الخطأ الشخصي في جانبه) لا يمنع المحكمة المدنية من إلزام المتبوع بالتعويض علي أساس المسؤولية الشينية عله ذلك (طعن ٦٠/٢٨٠١ ق جلسة ٤/١٢/١٩٩٤) .

٥- للمسئولية الشينية: قيامها علي أساس (خطأ مفترض) وقوعه من حارس الشيء نفيها لا يكون إلا بإثبات الحارس أن الضرر الذي وقع من الشيء الذي في حراسته كان بسبب قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير (مثال بشأن وفاة مجند أثناء هبوطه بمظلة من طائرة تدريب) (طعن ٥٩/١١٤٥ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٩٤) .

٦- الأساس المشترك للدعوى المدنية بطلب التعويض عن الوفاة استناداً لأحكام (المسئولية الشئبية) والدعوى الجنائية علي مرتكب الحادث هو سبب وفاة المجني عليه بما لازمه وقف للدعوى الأولى لحين الفصل في الدعوى الثانية (بحكم بات) إذ لا حجية للحكم الجنائي إلا إذا كان (باتاً) (طعن مدني ٦٤/٩٣٥٦ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٩٦) السنة ٤٧ ص — ١٤٩٦.

٧- مسئولية حارس الشيء المقررة (بمادة ١٧٨ مدني) تقوم علي (خطأ مفترض) افتراضاً لا يقبل إثبات العكس إلا أن الحارس يستطيع دفع مسئوليته بنفي علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر الذي وقع وذلك بإثبات أن وقوع الضرر كان لسبب أجنبي لا يد له فيه كقوة قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المضرور أو خطأ الغير وحارس الشيء والذي يفترض الخطأ في جانبه هو من تكون له السلطة الفعلية علي الشيء قصراً واستقلالاً ولا تنتقل منه الحراسة إلي تابعه طالما يعمل لحساب متبوعة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام مسئولية الطاعة عن الضرر الذي لحق بالمطعون عليهما الأولين علي أساس أنها الحراسة للسيارة أداها الحادث وأنه لم يثبت لديها انتقال الحراسة منها إلي قائد السيارة يكون قد أنتهي إلي نتيجة صحيحة وفقاً للقانون حتى مع أدانه قائد السيارة جنائياً عن الحادث (طعن ٥٤/١٨٦٩ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨٧) والحراسة الموجبة للمسئولية علي أساس (الخطأ المفترض) هو بسيطرة الشخص علي البناء سيطرة فعلية لحساب نفسه (طعن ٧٣/٢٢٢ ق جلسة ١/٦/٢٠٠٤).

٨- إذا كان الحكم المطعون فيه قد نسب إلي الطاعنة وهي شركة البحيرة لتوزيع الكهرباء حراسة شبكه الإنارة العامة بقرية () بحيرة ورتب علي ذلك قضاءه بإلزامها بالتعويض عن حادث (حريق ونفوق ماشية نتيجة سقوط أحد أسلاك الإنارة العامة علي منزل).

حال أن حراستها منوطة بوحدة الحكم المحلي المختصة وحجب نفسه عن بحث ما إذا كانت الطاعنة هي القائمة بأعمال الصيانة ومدي مسؤوليتها عن الحادث بصفتها تلك فإنه فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون يكون مشوباً بالقصور في التسبب (طعن ٧٣/١٤٦ ق جلسة ٢٠٠٤/٣/١٤).

٩- إذا كان اللين من الأوراق الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بإقامة دعواه علي سند من أحكام المسؤولية الشبئية وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي برفض الدعوى بحالتها علي سند من أن الحكم الجنائي الصادر عن الجنحة المحررة عن الحادث لم يصبح (باتاً) لعدم إعلانه المتهم وعدم استنفاده لطرق الطعن فلا يكون حائزاً لقوة الأمر المقضي كما أن الطاعن لم يقدم الجنحة أو صوره منها حتى تقف المحكمة علي مدي توافر الخطأ نيابة () والتي تقيد أن الحكم الجنائي الصادر في الجنحة رقم () صدر (غياباً) وانقضت الدعوى الجنائية بمضي المدة كما أن أوراق الجنحة وشتت بما لا يجديه طلب الدليل علي (بيئوة للحكم الجنائي) لو (ضم ملف الجنحة) وحجب نفسه عن بحث أحقية الطاعن عن نفسه وبصفته في التعويض المطالب به علي سند من أحكام المسؤولية الشبئية والتحقق من

مدي توافرها وهي أمور لا تحتاج إلى الحكم الجنائي أو ضم ملف
الجنة بما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور والإخلال بحق النفاع
الذي جره إلى الخطأ في تطبيق القانون (طعن ٢٢/٢٨٢٨ ق جلسة
٠٢٠٠٤/٥/٢٦).

٥٢- **حراسة الأشياء التي تتطلب حراستها فنية خاصة، أو حراسة آلات ميكانيكية :-**

١- مفاد نص م ١٧٨ مدني يدل على أن الحراسة الموجبة للمسئولية
على أساس (الخطأ المفترض) تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو
المعنوي على الشيء سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة
لحساب نفسه

وكان يبين من نصوص قانون ١٩٧٦/١٢ بإنشاء هيئة كهرباء مصر
الطاعنة الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٢/٤ أن هذه الهيئة حلت محل المؤسسة
المصرية العامة للكهرباء فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات
وأصبحت بموجب قرار إنشائها المنوط بها وحدها عبء تشغيل وصيانة
شبكة الكهرباء وتوزيع القوي للكهربائية وبيعها بأنحاء الجمهورية وأنها
تعتبر بهذه المثابة صاحبة السيطرة العقلية عليها والمتولية حراستها غير
أنه يبين من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١
بتأسيس شركة توزيع كهرباء القناة (المطعون عليها الثالثة) أنه ينص
على أن غرض الشركة هو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين
على الضغوط ١١ كيلو فولت ٣٨٠ فولت ٢٢٠ فولت في مدن بورسعيد
والسويس والإسماعيلية ومحافظات الشرقية والبحر الأحمر وسيناء

وبذلك فإن هذه الشركة تكون قد اختصت بجزء من نشاط هيئة الكهرباء وهو توسيع وبيع الطاقة الكهربائية في أماكن معينه بما مؤداه أن الشركة أصبحت بذلك هي وحدها صاحبة السيطرة الفعلية المتولية حراسة شبكة الكهرباء في المناطق سالفة الذكر التي تقوم عن طريقها بتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبالتالي تكون مسئولة عما يحدث عنها من أضرار لا ينال من ذلك ما أسند إليه الحكم المطعون فيه بأن قرار إنشاء الشركة نص علي أن تتولى هيئة كهرباء مصر الطاعنة الأنشطة المتعلقة بالبحوث والتطوير والصيانة والإحلال أو ما نص عليه قرار إنشائها بامتلاكها ٧٠% من رأسمالها وأن مجلس إدارة الهيئة عن الأضرار الناتجة من تشكيل شبكة الكهرباء المتعلقة بتوزيع وبيع الطاقة مما يدخل في نشاط الشركة المطعون عليها الثالثة التي اختصت بهذا النشاط وحدها وكان البين من الأوراق أن الحادث وقع بسبب ضعف مورث المطعون عليها الأولي من كابل كهربائي يتبع الشركة المطعون عليها الثالثة وأن المذكور كان يقوم بإصلاحه أثناء عمله لدي هذه الشركة بما لا يدخل ضمن اختصاص الهيئة الطاعنة وبالتالي تخرج عن رقابتها وسيطرتها ومن ثم تتنفي مسئوليتها عن الحادث وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يتعين نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن وقضت بإلغاء الحكم المستأنف رقم ٢٥/١٢٣ ق بالنسبة للمستأنفة وبرفضه للدعوى قبلها (طعن ٥٦/١٣٢٨ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٥).

٥٢- صيغة دعوى

تعويض ناشئ عن أشياء (المواد ١٧٦، ١٧٧ مدني)

أنه في يوم.....الموافق / / ٢٠٠/ بناء علي طلب السيد / ومقيم.....
ومحله المختار مكتب الأتاذ /المحلي
أنا.....محضر محكمة.....الجزئية قد انتقلت
حيث
إقامة السيد /
.....ومقيم.....
مخاطباً مع

وأعلنته بالتالي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠/ أصيب الطالب في شخصه أو ممتلكاته بأضرار
هي

وذلك بسبب (ينكر الحالة) .

أو انهدام بناء مثلاً والكائن بشارع..... أو جزء منه والمملوك
للمعلن إليه).

وحيث أن المعلن إليه ملزم قبل الطالب بتعويضه عما سببه له من
أضرار مادية وأدبية (له أو لممتلكاته) أعمالاً لنصر م ١٧٦ مدني (أو

١٧٧ منفي حسب الأحوال) وحيث أن هذا التعويض لا يمكن تقديره بأقل من مبلغ جنية ٠

بسمه عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا الإعلان وكلفته بالحضور أمام محكمة..... الابتدائية..... الدائرة.....م.ك ومقرها.....والمنعقدة.....

بجلسة / / ٢٠٠/ صباح يوم.....الموافق /
٢٠٠٤ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعه الحكم بإلزامه أن يدفع للطالب مبلغ جنية والفوائد القانونية من تاريخ رفع الدعوى حتى تاريخ السداد مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاز والمعجل بلا كفالة.

ولأجل العلم.....

تطبيقات قضائية

في

دعوى المسؤولية التقصيرية

والتعويض عنها

الفصل الأول
التعويض عن
مسئولية الحكومة عن أضرار
الزلازل

التعويض عن أضرار الزلازل من المسئول مالك العقار أم الدولة؟

بالنسبة لمالك العقار:

فأنه طبقاً م ١٧٧ مدني تكون المسؤولية (مقرضة) باعتباره حارساً للبناء عن الأضرار التي تنجم عن تهمد البناء كلياً أو جزئياً فلا يكلف المضرور بإثباتها

ويقتصد بحارسي البناء:

من له السيطرة الفعلية على البناء ويقوم على إدارته وصيانته ولو لم يكن مالكا له كوكيل للمالك أو الدائن للمرتين للعقار أو مأمور الاتحاد • وللحارس دفع المسؤولية:

بإثبات أن التهمد ليس راجعاً إلي الإهمال في صيانة أو ترميم العقار، وإنما يسند الضرر إلي الهزات الأرضية نتيجة زلزال وهو من ضروب القوة القاهرة أو الحادث الفجائي حيث يجتمع فيه شرطان هما •

١- استحالة دفعه •

٢- عدم إمكان توقعه •

فيتحقق بذلك السبب الأجنبي الذي لايد له فيه •

أما البناء الآيل للسقوط:

فإن م ٢/١٧٧ مدني أجازت لمن كان مهتدا (بضرر) قد يصيبه من البناء الآيل للسقوط أن يطالب مالك العقار باتخاذ التدابير الضرورية اللازمة لدرء الخطر فإن امتنع أو رفض جاز للمستأجر الحصول علي

أذن من (المحكمة المختصة) باتخاذ تلك التدابير علي حساب (صاحب العقار الآيل للسقوط) وأوجبت م ٨٥٩ مدني (الخاصة بملكية الطبقات): علي صاحب السفل والمحلات التجارية والمكاتب الإدارية: للقيام بأعمال الترميمات الضرورية لمنع سقوط (العلو) فأن امتنع فأن للقاضي المرفوع إليه الأمر من صاحب العلو الأمر ببيع السفل كما أن لقاضي الأمور المستعجلة (الأمر) بإجراء (الترميمات العاجلة) أعمالاً للوظيفة الاجتماعية للملكية.

وقد نصت م ٨٦٠ مدني: أنه في حالة تهدم البناء يجبر المالك علي إعادة سفل البناء تمكيناً لصاحب العلو من إعادة بناء العلو فأن امتنع فأن للقاضي (الأمر) ببيع (السفل) إلا إذا طلب (صاحب العلو) أن يعيد هو بناء السفل علي نفقة صاحبه وفي هذه الحالة فأن لصاحب العلو حق منع (صاحب السفل) من سكني سفله أو الانتفاع به حتى يؤدي ما في نمته وتكاليف إعادة بناء سفله.

بالنسبة لمسئولية الدولة عن مضر الزلازل:

الأصل أنها غير ملزمة بالتعويض لعدم صدور (خطأ) منها ولكن حفاظاً علي التكافل الاجتماعي لمواطني الدولة فأنها تقوم بتعويض مضروري الزلازل إما نقد، أو عينا بإيجاد مساكن بديله لهم عوضاً عن مساكنهم التي تهدمت بفعل الزلازل.

أما إذا ثبت خطأ (جهة الإدارة أو خطأ موظفيها).

يفرق بين أمرين:

١- الخطأ المباشر:

كتقاعس جهة الإدارة عن إنشاء محطات الإنذار المبكر لرصد الزلازل
وعمل مخابئ آمنة للاحتماء بها عند توقع حدوث زلازل أكيد
كذلك سوء تنظيم المرفق العام، كتداعي بعض المنازل وكونها آيلة
للسقوط من جراء زلازل دون اتخاذ إجراء بشأنها كإزالتها بالطريق
الإداري.

٢- الخطأ غير المباشر:

وكمثال امتناع المدرس عن الإشراف على التلاميذ لحظة وقوع زلزال
ما مما أشاع الفوضى والذعر والاضطراب بين الطلاب وانسدادهم
وتخبطهم وتزاحمهم واختلق البعض منهم من جراء ذلك لو سقط
البعض ومرور الآخرين عليهم نتيجة الانفطاع والجري في جميع
الاتجاهات طلباً للنجاة أدى إلى وفاة من سقط منهم وهذا خطأ في جانب
الإدارة تسأل عنه بطريق التنبية أعمالاً لحكم (مادة ١٧٤ مدني)
بمسئولية المتبوع عن خطأ تابعه .

وللإدارة الرجوع على موظفيها مرتكبي الخطأ (سواء مهندس التنظيم
بالنسبة للمباني الآيلة أو المدرس في المدرسة الممتنع عن الإشراف
على التلاميذ لحظة وقوع الزلازل وذلك في الحدود التي يكونوا فيها
مسؤولين عن (الضرر الواقع) طبقاً (م ١٧٥ مدني) كما أن للإدارة أن
ترجع على المهندس المعماري الإثنائي والمقاول (متضامنين) لذي
وقوع تهدم كلي أو جزئي فيما شيده من مباني أو أقاموه من منشآت
خلال مده (عشر سنوات) من تاريخ تسليمهم الأعمال حتى ولو كان
التهدم ناشئاً عن عيب في الأرض طبقاً (م ٦٥١ مدني)

الفصل الثاني

عقد السهميرة

**ومسئولية شركة السهميرة عن صحة
الأوراق المالية محل التعامل والتزامها بتعويض
المشتري
المتضرر من تزوير الورقة المبيعة**

مسئولية شركة السمسرة عن صحة الأوراق المالية محل التعامل والتزامها بتعويض المشتري المتضرر من تزوير الورقة المبيعة له ؟

قالت محكمة استئناف القاهرة دائرة هيئة تحكيم سوق المال في (الطن
والقضية رقم ٨، ٩ لسنة ٩٨) (تحكيم هيئة سوق المال) جلسة
١٩٩٨/١١/٢٥

(لما كانت م ١٨ من قانون سوق المال قد جرت علي أن تضمن شركة
السمسرة سلامة العملية التي تتم بواسطتها وكانت م ٩٦ من اللائحة
التنفيذية تقضي بإلزام شركة السمسرة التي نفذت عملية بيع ورقة مالية
غير جائز تداولها قانوناً أو محجوز عليها بتسليم ورقة غيرها خلال
أسبوع من تاريخ المطالبة أو تعويض العميل وذلك دون إخلال بحقها
في الرجوع علي المتسبب بالتعويض فإن مفاد ذلك أن المشرع قرر
مسئولية شركة السمسرة سلامة الورقة المالية التي تباع عن طريقها
وهذه المسؤولية تقوم علي فكره (الضمان القانوني) إذ تعتبر شركة
السمسرة في حكم (الكفيل المتضامن) للمتسبب في دفع الورقة المزورة
للتعامل والكفالة هنا مصدرها (القانون) بحيث أنه يحق للشركة المذكورة
الرجوع علي المتسبب (بالتعويض) شأنها في ذلك شأن الكفيل المتضامن
في رجوعه علي المدين الذي كلفه والحكمة من تقرير هذه الضمان:
هي حماية التعامل في سوق المال وبيت الطمأنينة في نفوس المستثمرين
خاصة صغارهم الذين يكونون القاعدة العريضة وجذبهم إلي التعامل في
الأوراق المالية ومن ثم فقد أعفاها المشرع من الرجوع علي المتسبب

في دفع الورقة المالية غير السليمة للتعامل ونقل هذا العبء ومخاطرة علي عاتق شركات السمسرة باعتبارها :-

١- صاحبة الخبرة الفنية والإمكانات التي لا تتوافر للمستثمر العادي
٢- كما أنها الملزومة طبقاً لمادة ٢٦١ من اللائحة التنفيذية لسوق المال بالتأكد من مطابقة العمليات التي تجريها للقانون والقرارات المنفذة له خاصة فيما يتعلق بشخصية العميل وسند ملكيته للورقة المالية وصفته وأهليته للتصرف فيها وأن التعامل يتم علي أوراق مالية سليمة وعلي نحو خال من الغش أو النصب أو الاحتيال .

٣- أن قاعدة الغنم بالغرم تقضي بأن تتحمل شركات السمسرة بعض مخاطر العمليات التي تربح من ورائها وبالنسبة لاختصاص هيئة سوق المال في الأمر بخضم قيمة الأسهم المزورة من حساب شركة السمسرة التي تم البيع عن طريقها فإن ذلك الاختصاص يستند إلي حكم المادتين ٤/٢١، ٤٣ من قانون سوق المال فضلاً عن أن الأمر بالخصم من حساب شركة السمسرة وتسوية المبلغ لحساب المشتري المتضرر من تزوير الورقة المباعة هو الآلية الوحيدة الفعالة لتنفيذ حكم م ٩٦ من اللائحة التنفيذية لسوق المال بما يحقق الحكمة من التشريع ويتفق مع ما تتميز به سوق التعامل في الأوراق المالية من حساسية خاصة وبناء علي ذلك فإن للمستثمر يقبل علي التعامل في الأوراق المالية وهو آمن ومطمئن إلي أنه في حالة شرائه أوراقاً مالية غير سليمة أو غير جائز تداولها قانوناً فإن هيئة سوق المال ستحصل له علي أوراق أخري صحيحة أو ثمنها من شركة السمسرة والأخيرة وشأنها بعد ذلك في

الرجوع علي المتسبب في (التعويض) وقد أرست هذه المحكمة بهذا الحكم مبدأ قانونيا هاما .

يقضي (بأن شركات السمسرة في مجال الأوراق المالية تضمن صحة الأوراق التي تباع عن طريقها بحيث أنها تلتزم بتقديم أوراق مالية أخرى صحيحة أو دفع قيمتها للمشتري خلال أسبوع من تاريخ المطالبة إذا تبين أن الأوراق للمبيعه مزورة أو غير جائز تداولها قانوناً وأنه في حالة تقاعس شركة السمسرة عن تنفيذ التزامها بالضمان فإنه يحق للهيئة العامة لسوق المال أن تأمر بخضم الورقة أو الأوراق المالية المزورة من حساب الشركة المذكورة لدي (بنك المقاصة) وتسوية المبلغ لصالح المشتري المضروب نقداً أو في صورة أوراق مالية صحيحة .

ومن أحكام النقض :-

١- إثبات السمسار أن عدم إتمام الصفقة راجع لخطأ العميل أثرة: حقه في الرجوع عليه بالتعويض لإخلاله بالتزاماته التعاقدية في (عقد السمسرة) (طعن ٤٥/٦٠٩ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥) .

٢- عدم استحقاق السمسار لأجرة إذا لم تتم للصفقة علي يديه، لا يحول دون حقه في الرجوع بالتعويض علي من وسطه إذا تسبب بخطئه في عدم إبرام الصفقة (طعن ٣٢/٢١ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) .

٣- (السمسار) (وكيل) في عقد الصفقات ويتولى (قاضي الموضوع) تقرير أجره في حال عدم وجود (اتفاق) مستعينا في ذلك بأهمية للعمل والجهد المبذول وما يجري عليه العرف في هذه الحالة وقد صدرت

المحكمة عمولته في حدود سلطتها الموضوعية بـ ٢,٥% من قيمة الصفقة (طعن ٣٩/٥٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/٧).

٤- إذا أثبت (السمسار) أن عدم إتمام الصفقة يرجع إلي خطأ من (وسطه) رغم توصله إلي شخص قبل إبرام الصفقة بالشروط التي حددها العميل وفي الميعاد الذي عينه له فللسمسار حق الرجوع علي هذا العميل (بالتعويض) لإخلاله بتنفيذ التزاماته الناشئة عن (عقد السمسرة) (طعن ٤٥/٥٨٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/١٨).

٥- يشترط قانون البورصة في السمسار أن يكون (رجلاً) بعكس (المصفي) فيجوز أن يكون امرأة. (طعن ٢١/٣٢٨ ق جلسة ١٩٥٥/٣/١٧)

الفصل الثالث
التعويض عن
الإعتقال - والتعذيب

هل يستحق (المعتقل) تعويضاً عن الاعتقال والتعذيب؟

(جـ) أمر الاعتقال (قرار إداري) فيعد (منازعه إدارية) .

وتتنوع (محاكم أمن الدولة) للمشكلة طبقاً ق ١٠٥/١٩٨٠ إلى ٣ أنواع
١- محاكم أمن دولة عليا:

تختص بنظر الجنايات المنصوص عليها بقانون الوحدة الوطنية رقم ١٩٧٢/٣٤، وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٧/٢ بشأن حرية الوطن والمواطن، وقانون ٧٧/٤ بشأن (الأحزاب السياسية) والجرائم الناشئة عنها وأحكام هذه المحكمة نهائية لا يجوز الطعن عليها إلا بالنقض والتماس إعادة النظر م ١٩٨٠/١٠٥) .

٢- محاكم أمن دولة جزئية:

وتختص بمنازعات قانون ٧٧/٤٩ وأحكامها قابلة للطعن أمام دائرة متخصصة بمحاكم الجناح المستأنفة .

٣- محاكم أمن دولة خاصة:

ومن أحكام المحكمة الإدارية العليا ومحكمة النقض في هذا

العدد ما يلي:

١- القانون يسمح باعتقال الأشخاص الخطرين علي الأمن والنظام العام فقط ويجب أن تكون هناك وقائع جدية منتجة للدلالة علي أن الشخص خطر علي الأمن والنظام حتى يكون اعتقاله جائز قانوناً، وتكثيف هذه (الوقائع) ليس حقاً لجهة الإدارة وفقاً لما تراه وإنما هي مسئولية قانونية تخضع فيها جهة الإدارة لرقابة (القضاء) الذي يتحقق من مشروعية (قرار الاعتقال) وبانقضاء ركن السبب يكون (قرار الاعتقال) (مخالف)

(للقانون) ويكون خطأ من جهة الإدارة يترتب عليه حق الشخص المعتقل في (التعويض) عن (الأضرار) المادية والأدبية للاعتقال (طعن ٢٧/٢٤٢٢ ق إدارية عليا للدائرة الرابعة)

٢- قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعن بطلب تعويضه عما لحقه من ضرر نتيجة تعذيبه خلال فترة اعتقاله: تأسيساً على طول المدة بين الادعاء بحصول التعذيب وبين المطالبة بالتعويض عنه وتضارب أقوال الشاهد الأول من شاهدي الطاعن وأن الشاهد الثاني لم يقل أنه شاهد تعذيبه حين أن طول المدة المشار إليها لا يفيد عدم حصول التعذيب كما ورد بأقوال شاهدي الطاعن مشاهدتها في فترة اعتقالهما معه بعض وقت تعذيبه (فساد في الاستدلال) لنفسه الحكم حصول تعذيب وقع على الطاعن بما بصمة بعدم السلامة في الاستنباط (طعن ٦٢/٦٧٤٩ ق جلسة ٢٣/٢/٢٠٠٠).

٣- للدعوى الناشئة عن (التعذيب) الذي ترتبه السلطة ضد الأفراد عدم سقوطها بالتقادم مسئولية الدولة عنها دون قصرها على (مرتكبي التعذيب والجهات التي يتبعونها) عنه ذلك:

م ٥٧ من الدستور، والمادتان ٢، ٤ من اتفاقه مناهضة التعذيب المصدق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٦/١٥٤ (طعن ٥٨/٢٨٨ ق جلسة ٢٨/٧/١٩٩٢).

٤- طلب التعويض عن (تعذيب) وقع بالسجون المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية التي تلتها (جهة الإدارة) اختصاص (القضاء العسادي) بها (طعن ٥٩/٨٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٩٣).

٥- رئيس الجمهورية هو صاحب الصفة في تمثيل الدولة في دعوى التعويض عن التعذيب والاعتداء علي الحقوق والحريات العامة وأن تمثيل (الوزير المختص) لا يسلب رئيس الجمهورية صفة تمثيل الدولة عله ذلك: للمواد ٧٣، ١٣٧، ١٣٨ من دستور جمهورية مصر الدائم سنة ١٩٧١ (طعن ٥٨/٢٨٨ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٢٨).

٦- يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل ضمناً وأن مناط تحقق الضرر المادى الذي يدعيه الشخص نتيجة تعذيبه أن يكون من شأن هذا التعذيب أصابه الجسم أو الفعل بأذى يخل بقدره صاحبة علي الكسب أو يكبده نفقات علاج فإذا ترتب علي الضرر المادى عجز المضرور عن القيام بعمل يرزق منه أو أخل بقدرته علي الكسب فقوت عليه مزايا مالية أو تحميلة نفقات علاج وتكبيده أعباء مالية فإنه يعد إخلالاً بمصلحة مالية للمضرور يستحق عنه تعويض (طعن ٥٩/١٢٢٤ ق جلسة ١٩٩٣/١٠/٣١) (طعن ٥٩/٧٢٥ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٩).

٧- عدم اشتراط الأدلة الكتابية لإثبات سبق الاعتقال الإصابة ليست شرطاً لإثبات وقوع التعذيب إثبات الإصابة لا يشترط فيه الكتابة (طعن ٦٣/٢٢٢٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٥).

٨- جريمة الاعتداء علي الحرية الشخصية عدم سقوط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عنها (بالتقدم) (م ٥٧ من دستور جمهورية مصر الدائم

١٩٧١ صلاحية النص بذاته للأعمال دون حاجة لصنود تشريع به
(طعن ١٠٩٧/٤٧ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٩).

الفصل الرابع
المسؤولية عن
الأضرار الناتجة عن التدخين

المسؤولية المدنية عن أضرار التدخين

التدخين مصنوع من مادة نباتية تسمى (تبغ) وتتكون هذه المادة من نيكوتين وقطران وأول أكسيد الكربون .
والنيكوتين: مادة تؤثر علي الشرايين التاجية للقلب وتؤدي إلي (تلفها) خاصة إذا صاحبها مرض السكر وهي مادة منبهة للأعصاب .
والقطران: مادة تسبب سرطان الرئة والنهاب الشعب الهوائية وإتلاف الحويصلات الهوائية علي المدى الطويل .
أما أول أكسيد الكربون: فهو غاز سام يقلل من قدرة الدم علي حمل الأكسجين إلي أعضاء الجسم ويضعف عضلة القلب ويساعد علي الإصابة بجلطة الشريان التاجي المغذي لعضلة القلب وتوجد مواد أخرى تسمى هيدروكربونات ويولونيوم وحامض الكريونيك تسبب السعال وضيق الشعب الهوائية وسرطان الرئة وفي مصر صدر التشريعات تحظر التدخين في الأماكن العامة فصدر قانون ١٩٨١/٥٢ بشأن الوقاية من أضرار التدخين كما تضمن ذلك بمادة ٨٧ ق ١٩٩٤/٤ بإصدار قانون البيئة .

وتتمثل أركان المسؤولية عن أضرار التدخين طبقاً (م ١٦٣ مدني)

والتي تقضي (فإن كل فعل خطأ سبب ضرر للغير يلزم فاعله بالتعويض) (مسئولية تقصيرية) .
فأركان المسؤولية المدنية طبقاً للنص المدني سالف الذكر هي:

١- خطأ:

٢- ضرر:

٣- علاقة السببية بين الخطأ والضرر وأن الضرر أثر مباشر مترتب علي خطأ التخين .

أولاً: ركن الخطأ:

ويعرف بأنه الإخلال بواجب قانوني من شخص مميز علي الأقل هذا الواجب هو التزام ببذل عناية بأن تكون منتجات التبغ مطابقة للمواصفات التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الصناعة أو إخلال المنتج بعدم الإعلان علي علبه السجائر بأن التخين ضار جداً بالصحة فهذا الخطأ قد يأخذ أحد موقفين .

أما سلبي: بعدم كتابة نسب النيكوتين والقطران علي علبه السجائر .
أو إيجابي: بالإدلاء ببيانات خاطئة عن هذه النسب أو عدم التحذير من مخاطر التخين وذلك طبقاً للمادة الثالثة ق ١٩٨١/٥٢ للخاص بالوقاية من أضرار التخين .

ويعتبر (خطأ تقصيراً) التخين في الأماكن العامة والمغلقة لأماكن العمل والمدارس والمستشفيات والمطاعم ووسائل النقل العامة وقد نصت المادة السادسة من قانون ١٩٨١/٥٢ علي أنه (يحظر التخين في وسائل النقل العام والأماكن العامة والمغلقة التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الدولة للصحة)

كما نص قرار وزير الصحة رقم ١ لسنة ١٩٨٢ في مادته الأولى فقرة د علي أنه:

(يقصد بالأماكن العامة المغلقة التي يحظر فيها التدخين جميع الأماكن العامة المغلقة التي يؤمها الشعب وذلك في غير الأماكن المخصصة للتدخين فيها)

وتنص فقرة منها على أنه:

(يقصد بوسائل النقل العام كل وسيلة مملوكة للدولة أو لغيرها تستخدم في نقل أفراد الشعب ويدخل في ذلك وسائل النقل التي تستخدمها الوزارات والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والخاص في نقل العاملين بها من وإلى أماكن عملهم) وتلتزم هيئة النقل العام بوضع علامة واضحة وإشارة ظاهرة إلى حظر التدخين في الأماكن العامة بحيث تمنع التدخين في المحطات في غير الأماكن المخصصة للتدخين والتزامها بحظر التدخين هو (التزام بوسيلة) وليس التزام بتحقيق نتيجة وتلتزم كل هيئة أو مصلحة بتطبيق قانون حظر التدخين بين موظفيها وإلا كانت ملزمة بدفع تعويضات (لهيئة التأمين الصحي) عن أضرار التدخين كذلك يلتزم أصحاب العمل باحترام قانون حظر التدخين في الأماكن العامة أو المخصصة للاستعمال المشترك وتخصيص أماكن للمدخنين وإلا التزمت بالتعويض عما يصيب الآخرين من ضرر وقيام أحد الأشخاص بالتدخين في الأماكن العام ووسائل النقل يعد (خطأاً قصيري) يرتب المسؤولية بالتعويض عما ينتج عن ذلك من ضرر وعلى المضرور من التدخين إثبات (خطأ المسئول) عنها الأضرار وأن التدخين كان السبب المباشر للضرر متوقفاً كان أم غير متوقع

ثانياً وكن الضرر:

وانتفاء الضرر ينفي المسؤولية عن المسئول عن التدخيل وبالتالي لا يستحق تعويضاً ولو ثبت خطأ المدين .

ويقصد بالضرر هنا: الأذى الذي يلحق المضرور نتيجة خطأ الغير هذا الأذى قد يكون مادي يلحق المضرور في جسمه أو ماله ، وقد يكون أنبياً: يؤذي شعوره وعاطفته .

والضرر الجسماني: هو الذي يصيب للشخص في جسده ويؤثر في حقه في الحياة ويتمثل في كل ما يمس الجسم من أمراض أو يفقده الحياة ويحرمه منها ولقد أثبتت الدراسات والأبحاث وجود صلة مباشرة بين التدخين وأمراض خطيرة مثل سرطان الرئة والحنجرة والقنصة الهوائية والتهاب الشعب المزمن والسعال والنبحة الصدرية وتلف الشرايين التاجية للقلب والسلس الرئوي ، أما الأضرار المالية .

التي يستحق عنها تعويض فتشمل ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب . ويدخل في حساب تلك الخسارة ما تكبده من مصاريف علاج وأدوية وأتعاب أطباء وأجور مستشفيات عن الإقامة بها وغيره أما الكسب الفائت: فيشمل مقابل الدخل الذي فوته عليه بسبب المرض وعجزه عن العمل إلى جانب فوات القمص المالية علي المضرور نتيجة عجزه وأصابته .

أما الأضرار الأنيبية: فتشمل ما يصيبه في شعوره وأحاسيسه والآلام الجسدية والنفسية التي عاناها المضرر نتيجة الإصابة .

فإذا توفي المضرور من التدخين: فإن لورثته حق مطالبة المسئول عن تعويض (الأضرار المادية) التي حاقبت بمورثهم بما فيها نفقات تجهيزه

ودفنه وأقله مرادق العزاء كما يحق لمن كان يعولهم المضرور المتوفى المطالبة بتعويض عن (الأضرار المادية) التي أصابته من جراء فقد العائل لما بدعوى واحدة مشتركة أو بعده دعوى مستقلة ويقدر التعويض (بقدر الضرر) الذي أصاب كل منهم.

إلا أنه لا يجوز للورثة المطالبة بتعويض عن (الضرر الأدبي) المتمثل في الآلام النفسية التي عاناها ضحية التكنخين للإصابة التي تبعثها الوفاة حيث نصت م ١/٢٢٢ مدني علي عدم انتقال التعويض عنه إلا إذا كان هناك (اتفاق) أو طالب به الضحية أمام القضاء ومع ذلك يجوز تقرير الحق في تعويض عن الضرر الأدبي عن الآلام التي تلحق بنوي الضحية المتوفى علي أن يقتصر علي الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية (طبقاً لنص م ٢/٢٢٢ مدني) (طعن ٤١/٧٨ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٤) السنة ٢٦ ص ١٣٥٩.

وتقدير الضرر عنها متروك لمطلق تقدير قلبي الموضوع علي أن يكون الضرر الذي لحق بالمضرور من التكنخين ضرراً محقق الوقوع وذلك بأن يكون قد وقع فعلاً أو أن وقوعه في المستقبل أمراً مؤكداً لما للضرر الاحتمالي غير محقق الوقوع فإن التعويض عنه لا يستحق إلا إذا وقع فعلاً (طعن ٢٧/٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٣) السنة ١٦ ص ٥٧٠. كما يجب أن يكون الضرر مباشراً ويقصد به أنه هو النتيجة الطبيعية المؤكدة لذلك الخطأ والمرتبة عليه والمرتبطة به ويجب أن يصيب للضرر مصلحة مشروعة للمضرور وأنه لم يكن في استطاعه المضرور من التكنخين توفي ذلك الضرر لنقص خبرة عن مخاطرة فأنه

يجب التعويض عنه وهو يكون كذلك إذا لم يكن في استطاعه
المضرورة توقيه ببذل جهد معقول .

ثالثاً: ركن علاقة السببية.

ويقصد به وجود علاقة مباشرة بين الخطأ الذي ارتكبه المسئول
والضرر الذي أصاب المضرور وهذا الركن ضروري لثبوت الحق في
التعويض للمضرور بأن الضرر كان هو النتيجة التي ترتبت علي الخطأ
بحيث لولاه لما وقع الضرر فإذا لم يكن هذا الخطأ هو السبب فلا يكون
هناك مجال أو محل للرجوع عليه المدين ومطالبته بتعويض الضرر
لانتفاء الرابطة بين الخطأ والضرر المرتب عليه .

واستخلاص توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل
الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع دون رقابة عليه من
محكمة النقض إلا في حالة كون الاستخلاص غير سائب (طعن
٣٧/٢٥٢ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٣١) .

وعلي المضرور: عبء إثبات خطأ المدين والضرر الذي حاق به نتيجة
هذا الخطأ وعليه كذلك عبء إثبات توافر علاقة السببية بين الخطأ
والضرر لاستحقاق التعويض الجار لذلك الضرر وله إثبات ذلك بكافة
الطرق باعتباره (واقعة مادية) يجوز أثباتها بكافة الطرق بما في ذلك
شهادة الشهود والقرائن التي تستخلص من ظروف حصول الضرر
وملابساته .

قانون ٢٠٠٢/٨٥

بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٩٨١/٥٢

بشأن الوقاية من أضرار التدخين

المادة الأولى:

تستبدل بالفقرة الأخيرة من القرار بقانون رقم ١٩٨١/٥٢ في شأن الوقاية من أضرار التدخين النص الآتي: كما يجب أن يثبت على كل عبوة من منتجات التبغ أو المسجائر التحذير الآتي (أحترس للتدخين يدمر الصحة ويسبب الوفاة) على أن يشغل هذا التحذير ثلث مساحة واجهة العبوة على الأول.

المادة الثانية:

يضاف إلى القرار بقانون رقم ١٩٨١/٥٢ المشار إليه مواد جديدة برقم ٦ مكرر: ٦ مكرر ١، ٦ مكرر ٢.

نصوصها الآتية:

م ٦ مكرر ١: يحظر الإعلان أو الترويج لشراء أو استعمال المسجائر ومختلف منتجات التبغ كليه سواء كان ذلك في الصحف أو المجلات أو ما يصدر عنها أو تقوم بتوزيعه أو بالصور الثابتة أو المتحركة أو بالرمز أو بالصور المرئية أو بالوسائل المسموعة أو أي وسيلة أخرى.

م ٦ مكرر ٢: يحظر توزيع المسجائر أو منتجات التبغ بكافة أنواعها من مسابقت أو في صورة جوائز أو هدايا مجانية أو أن تكون

منتجات السجائر أو التبغ وسيلة للحصول على جوائز مالية أو عينية أو
أدبية.

صيغة دعوى تعويض

عن أضرار التدخين

أنه في يوم.....الموافق / / ٢٠٠
بناء علي طلب السيد /ومقيم.....
ومحلة المختار مكتب الأستاذ /ومقيم.....
أنا.....محضر محكمة.....الجزئية قد انتقلت حيث
إقامة
السيد /ومقيم.....
السيد /ومقيم.....

وأعلنت الآتي

الموضوع

الطالب موظف بأمورية ضرائبويعمل
بها منذ / / ٢٠٠
وقد أصيب الطالب بنزلة شعبية حادة نتيجة استنشاق الهواء الملوث
بالدخان الذي ينفته زملائه بالأمورية الأول والثاني وأن عدد المسجائر
التي ينخناها تقرب من مائة سيجارة يومياً وقد حاول إفهامهم إلي
خطورة ذلك علي صحته إلا أن ذلك لم يجد معهم فقام بتحرر محضر
إداري قيد تحت رقملسنة.....لمنعهم من التدخين إلا أن
ذلك لم يجد إذعان منهم لذلك وحيث أن المعان إليهما قد أقرأ بواقعة
التدخين كما هو ثابت بذلك المحضر الإداري مالف الإشارة وأن حافظة

المستندات المقدمة بلا دعوى حوت شهادة طبية ثابت بها أن الحالة الصحية قد تدهورت بسبب دخان السيجار نتج عنها نزلة شعبية مزمنة إلى جانب وجود شهود باعتماد المعن إليهما للتخين وبأعداد كبيرة من السيجار . وقد دلت الأبحاث أن المستشق للدخان أكثر ضرراً من المدخنين عن الضرر الناتج عن التخين وحيث أن وقد توافر ركن الخطأ بالإقرار والشهود كما ثبت الضرر من واقع الشهادات الطبية بحافظة المستندات كما أن علاقة السببية متوافرة وأن المرض الحادث ناشئ مباشرة عن هذا التخين مما يحق معه للمطالب الرجوع على المعن إليهما بالتضامن طبقاً لنص م ١٦٩ مدني تعويضاً جبراً للأضرار المدنية والأدبية التي لحقت به من جراء ما أصاب من مرض ناشئ عن الدخان المتصاعد من السيجار الذي يدخنه وبقدر مبلغ التعويض المطلوب به بمبلغ (.....) جنية .

بمّلك عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعن إليهما أعلنت كل منهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم المحضر أمام محكمة الدائرة م.ك تعويضات ومقرها .

وذلك بجلستها المعقودة علناً صباح يوم.....الموافق /

/ ٢٠٠ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعهما الحكم عليهم بـ

١- إلزام المعن إليهما الأول والثاني متضامنين بأن يدفعوا للمطالب مبلغ جنية تعويضاً جبراً للأضرار المدنية والأدبية .

٢- إلزامهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ
المعجل بالكفالة .

ولأجل العلم.....

الفصل الخامس

عدم جواز التفتيش المسلح للطائرات المدنية

قضت المحكمة التأديبية لمستوي الإدارة العليا بمجلس الدولة في (الدعوى التأديبية رقم ٤٣/١٤ قضائية جلسة ٢٠٠١/٣/٢١ برئاسة مستشار / السيد نوفل) (بأن الحق الممنوح للسلطات المختصة في كل دولة متعاقدة أو منضمة لاتفاقية الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو سنة ١٩٤٤ والمنصوص عليه في م ١٦ من الاتفاقية هو حق هذه السلطات في زيادة الطائرات وفحص الشهادات والمستندات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية والتي يجب أن تحملها الطائرات وهذا الحق لا يتسع إطلاقاً لتفتيش الطائرة من قبل أفراد أمن مسلحين تابعين للسلطات المختصة في الدول المتعاقدة أو المنضمة إلى الاتفاقية وأن مصر وإسرائيل انضمتا إلى اتفاقية الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو عام ١٩٤٤ والمحررة باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية، وأضيفت إليها نسخة رسمية (باللغة الروسية) بمقتضى تعديل الاتفاقية الذي اعتمد في ١٩٧٧/٩/٣٠ ونسخة رسمية أخرى (باللغة العربية) بمقتضى بروتوكول مونتريال في ١٩٩٥/٩/٢٩ وتضمنت الاتفاقية النص على أن اللغات المحررة بها قيمتها الرسمية جميعاً (ولحدة) وتتساوى نصوصها في (الحجية).

والثابت أن نص م ١٦ من الاتفاقية جاء مختلفاً في المعنى في النص الإنجليزي عنه في النص الفرنسي وعنه في النص العربي فبينما جاء النص الإنجليزي تحت عنوان (فحص الطائرات) متضمناً إعطاء الحق

للسلطات المختصة في كل دولة متعاقدة في فحص الطائرة وتفتيش الشهادات والمستندات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية جاء النص الفرنسي تحت عنوان (زيارة للطائرات) متضمناً حق السلطات المختصة في الدول المتعاقدة في زيارة الطائرات وفحص الشهادات والمستندات الأخرى والمنصوص عليها في الاتفاقية وجاء نص المادة ذاتها من الاتفاقية في النسخة الرسمية العربية تحت عنوان (تفتيش الطائرات) متضمناً إعطاء الحق للسلطات المختصة في تفتيش طائرات الدول المتعاقدة الأخرى عند الهبوط أو المغادرة وفحص الشهادات والمستندات الأخرى التي تتصل عليها الاتفاقية وأن الأصل في كل معاهدة دولية أعمالاً لنص م ٣١ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الموقعة في فيينا بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٢ والتي صدرت بالموافقة عليها قرار رئيس جمهورية مصر رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٨١ وما استقر عليها القضاء والفقه الدوليان هو أنها (ملزمة لأطرافها كل في نطاق إقليمه) ، ويتعين دوماً تفسير أحكامها في إطار (حسن النية) ووفقاً للمعنى المعتاد لعباراتها في السياق الوارد فيه وبما لا يخل بموضوع المعاهدة أو أغراضها وأزاء الاختلاف في المعنى لنص م ١٦ من اتفاقية شيكاغو ١٩٤٤ نتيجة لاختلاف اللغات المستعملة فإن تفسير الحكم يجب أن يتم في هذه الحالة علي أسس (المعنى الضيق) الذي يستجيب للمعاني المثبتة في النصوص المحررة باللغات المستعملة جميعاً وبعبارة أخرى فإنه متى كان النص للمحرر بإحدى اللغات الرسمية يؤدي إلي معنى واسع وكان النص المطابق بلغة رسمية أخرى يؤدي إلي معنى ضيق

فإن تفسير النص يجب أن يتم علي أساس المعنى الأخير إذ هو المعنى الذي ثبت أن النصين متفقان علي نطقه وهو (المبدأ) الذي سبق أن قررته (محكمة العدل الدولية الدائمة).

وتتبعياً علي ذلك:

فإن الحق الممنوح للسلطات المختصة في كل دولة متعاقدة أو منضمة لاتفاقية شيكاغو سنة ١٩٤٤ والمتصوص عليه في م ١٦ من الاتفاقية هو حق هذه السلطات في زيارة الطائرات وفحص لشهادات والمستندات الأخرى المتصوص عليها في الاتفاقية وهو الذي صاغته بوضوح النسخة الفرنسية لمادة ١٦ من الاتفاقية وهذا الحق لا يتسع إطلاقاً لتفتيش الطائرة من قبل أفراد مسلحين تابعين للسلطات المختصة في الدول المتعاقدة والمنضمة إلي الاتفاقية وهذا هو التفسير الذي يتفق مع (حسن النية) في تفسير الاتفاقية ويتمشى مع المنطق ولا يتجافى مع العقل ويكشف عن المعنى الطبيعي العادي للعبارات ومدلولاتها الجارية المألوفة والوارد في المجال الموضوعية فيه والميلق للوارد به وفي ضوء موضوع الاتفاقية وغرضها ، ويعزز ذلك أنه عندما أريد تنظيم وتقييد حمل الأسلحة المرخص بها علي الطائرات صدر بشأن ذلك في وقت لاحق لتوقيع الاتفاقية الملحق رقم ١٧ منها والذي تضمن النص علي أنه لا يجوز إطلاقاً حمل إيه أسلحة نارية بزعيرتها علي متن الطائرات بواسطة الأفراد المكلفين بتنفيذ القانون أو بواسطة أفراد آخرين مرخص لهم بذلك أثناء تلبية وظلتهم وفي حالات الضرورة القصوى التي يصرح فيها بحمل الأسلحة فإنه يتعين علي قائد الطائرة

تسلم السلاح فارغاً وذلك من الشخص المرخص له حملة أو المكلف بتنفيذ القانون ووضعه في حاوية قابلة للغلق ولا يمكن العبث بها في خزينه الحفائب .

وكانت النيابة الإدارية قد أقامت للدعوى التأديبية ضد الطيار/ علي مراد ناسبه إليه أنه بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٨ لم ينفذ التعليمات الصادرة إليه من رؤسائه بأن رفض تفتيش الطائرة قيلولته التي هبطت (بمطار غزة) بمعرفة (مسحنيين إسرائيليين) وأنه خالف بذلك ما نص عليه قانون الطيران المدني واتفاقية شيكاغو سنة ١٩٤٤ وبروتوكول تشغيل المطار ، وأن الثابت من الأوراق والتحقيقات أنه إزاء عدم صدور تعليمات صريحة وواضحة له من المسؤولين بقطاع العمليات بمؤسسة مصر للطيران بالقاهرة رداً علي تساؤله بموجب فاكسات رسمية واتصالات تليفونية عما إذا كان يسمح بصعود أفراد الأمن المسلحين علي متن الطائرة لتفتيشها أم لا واكتفاء هؤلاء المسؤولين بإصدار (أوامر) له باتباع تعليمات السلطة المحلية بمطار غزة فقد أصدر أوامره باعتباره (قائد الطائرة) للمسئول عن سلامتها بمنع صعود أفراد الأمن المسلحين علي متنها طبقاً لما تقضي به قواعد الطيران المدني الدولي المنصوص عليها باتفاقية شيكاغو سنة ١٩٤٤ المنظمة إليها كل من مصر وإسرائيل وقانون الطيران المدني المصري رقم ١٩٨١/٢٨ وبذلك فإنه يكون قد التزم التزاماً دقيقاً وأميناً بهذه القواعد وأدي واجبة علي خير وجه وحافظ علي سيادة وكرامة بلده بحسبان للطائرة قطعة من أرض الوطن لا يجوز وطنها إلا وفقاً للقواعد الدولية وذلك في الوقت الذي

تتحل فيه رؤسؤه بالقاهرة من أداء واجبات وظيفتهم وإعطائه لجابه صريحة ووضحة علي تسأله وفي الوقت المفترض فيه أن يكون هؤلاء الرؤساء علي علم تام وديق بقواعد الطيران المدني الدولي المنصوص عليها في اتفاقية شيكاغو سنة ١٩٤٤ والتي ردد أحكامها قانون الطيران المدني رقم ١٩٨١/٢٨ بحسبان ذلك من أخص واجبات وظيفتهم وأيضاً في الوقت الموجود فيه بحوزتهم ما انتهت إليه هيئة الأمن القومي المصري من عدم السماح بإجراء تفتيش لطائرات مصر للطيران بمطار غزة تطبيقاً (لمبدأ المعاملة بالمثل) بعدم قيام السلطات المصرية بتفتيش طائرات شركة العمل الإسرائيلية بمطار القاهرة واستبعدت المحكمة ما نسب إلي الطيار/ علي مراد من مخالفته بروتوكول تشخيل مطار غزة وهو البروتوكول الموقع بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في ١٩٩٥/٩/٢٨ طبقاً لاتفاق (وأي بلايتيشن) وما تضمنه من النص في المادة الخامسة منه الخاصة بإجراءات الأمن من حق فحص الطائرة بواسطة أفراد فلسطينيين وإسرائيليين يكون متفقاً مع القواعد الدولية وذلك عقب نزول الركاب وقبل صعودهم لكون هذا الاتفاق لا يلزم سوى طرفية وبحسبان جمهورية مصر ليست طرف فيه وذلك بصرف النظر عن أن هذا الاتفاق ذاته (اتفاق سري غير ملين) ولم يكشف عنه إلا بمناسبة نظر هذه الدعوى وبصرف النظر أيضاً عن هذا الاتفاق تضمن النص صراحة بأن الفحص الأمني للطائرة يكون متفقاً مع القواعد الدولية وما تبين للمحكمة من وقلع هذه الدعوى أن ما كان يراد أجراؤه من تفتيش مسلح للطائرة المصرية التي هبطت بمطار

غزة يوم ٢٠٠٠/٩/٨ لا يتفق مع هذه للقواعد علي النحو السابق بيان وأن سلطات الأمن الإسرائيلية بمطار غزة منعت صعود الركاب علي الطائرة إزاء رفض قائدها صعود فرد الأمن المسلحين علي متنها لتفتيشها وإذا عاد قائد الطائرة بها بدون ركاب فإنه لا يكون مسؤولاً عن ذلك للتصرف من قبل السلطات الإسرائيلية الذي لا يتفق مع قواعد الطيران المدني الدولي المنصوص عليها باتفاقية شيكاغو سنة ١٩٤٤ والمنظمة إليها إسرائيل كما لا يكون مسؤولاً عما ترتب علي ذلك التصرف من أضرار مادية وأدبية لمؤسسة مصر للطيران لكونه لا يسأل عن رد فعل الغير لإجراء سليم أتخذه طبقاً لتلك للقواعد وقضت المحكمة في النهاية في منطوق الحكم (ببراءة الطيار/ علي مراد مما نسب إليه) .

الفصل السادس

هل يجوز تعويض الحبوس
احتياطياً إذا قضي ببراءته؟

(ب) هل يجوز تعويض المحبوس احتياطياً إذا قضي ببراءته؟

(ج) أن من يحبس احتياطياً، لاعتبارات التحقيق ثم لا تقوم ضده دلائل قوية ويحفظ تحقيقه أو يقدم للمحاكمة ويصدر حكم نهائي ببراءته يكون قد تحمل أضرار مادية وأنبية من جراء الحبس وقد جاء بتوصيلات الحلقة العربية الثالثة للدفاع الاجتماعي بدمشق أكتوبر ١٩٧٢، والمؤتمر الثامن لتلك الحلقة والمنعقد بالرباط ديسمبر ١٩٧٧ (إقرار) مبدأ (التعويض) عن (الحبس الاحتياطي) إذا صدر (بالأوجه لإقلمة للدعوى) أو ثبت (براءة المتهم بحكم بات) بشرط: ترتب (ضرر جسيم للمتهم) من جراء ذلك ومسئولية الدولة عن تعويض ذلك المحبوس احتياطياً .

ولا يوجد نص قانوني بمصر يعطي (الحق في التعويض عن الضرر

الناجم عن الحبس الاحتياطي).

إلا أن دستور جمهورية مصر الدائم سنة ١٩٧١: قد أورد في م ٥٧ منه أن كل اعتداء علي الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكلفها الدستور والقانون (جريمة) لا تسقط الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عنها (بالانقلاص) وتكفل (الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء) .

ونرى: أنه يجب أن يمتد نطاق هذا النص ليشمل ما يقع من موقوفتي السلطة القضائية .

وأنه: يجب تعديل الدستور وتعديل قانون الإجراءات الجنائية تبعاً لذلك وأخيراً صدر قانون ٢٠٠٦/١٤٥ ونص في م ٢/٣١٢ مكرر مضافة إلي قانون الإجراءات الجنائية علي:

(الدولة تعمل علي أن تكفل الحق في مبدأ (التعويض المادي) عن الحبس الاحتياطي في حالة: صدور حكم بات ببراءة من سيق حبسه احتياطياً وكذلك كل من صدر قبله أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية وذلك وفقاً للقواعد التي يصدر بها قانون خاص ونأمل سرعة إصدار قانون ينظم ويحدد قواعد وإجراءات الحصول علي (تعويض مادي) إذا لحق المضرور ضرر جسيم من جراء الحبس الاحتياطي في حالتي:

١- صدور حكم بات ببراءته .

٢- صدور أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله .

والحبس الاحتياطي: هو إجراء من إجراءات التحقيق يلجأ إليه المحقق في الجنائيات والجناح المعقب عليها بالحبس .

بغرض: الحيلولة بين المتهم وبين احتمال هربه عند صدور حكم بإدانته . أو احتمال تشويه للأدلة القائمة ضده كالتأثير علي الشهود أو التخلص من الأسلحة المستخدمة فيها أو إخفاء جثته المجني عليه وهو كذلك تدبير وقائي لاحتمال ارتكاب الجاني جريمة أخرى مماثلة كما أنه إجراء كذلك لحماية المتهم نفسه من فتك أهل المجني عليه به ويلاحظ هذا بصفته خاصة في مناطق الصعيد حيث عاده (الأخذ بالنثار) ولكن لا يمكن اعتباره (عقوبة) حيث تتقرر بموجب (حكم قضائي بالإدانة) ولكون الحبس الاحتياطي ينطوي علي استلاب حرية المتهم .

فأن (م ١٤٨٢ إجراءات جنائية) تقضي بخضم مدته من مدته العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها علي المتهم المحبوس احتياطياً ، كما تخضم كذلك من الغرامة طبقاً م ٢٣ عقوبات كما عاملته معاملة حسنة عن

المحكوم عليه بعقوبة مقيدة كالإقامة في أماكن مستقلة عن المحكوم عليهم بالحبس وتجهيزها بالأثاث والتصريح له بارتداء الملابس العادية والسماح له بغذاء من خارج السجن (المواد من ١٤-١٦ قانون تنظيم السجون) .

فإذا قضى ببراءته ، ما وضع المحبوس احتياطياً؟

(جـ) لوجب (م ٤٨٣ إجراءات جنائية) (خصم) مدة الحبس من أي جريمة أخرى بشرط أن يكون قد ارتكبها أو حقق معه فيها أثناء الحبس الاحتياطي وبذلك يكون (المشرع) قد افترض أن المتهم وكأنه قد حبس من أجله هذه الجريمة الأخرى فإذا حكم ببراءة المحبوس لاحتياطياً دون ارتكابه جرائم أخرى أو حقق معه فيها أثناء مدة الحبس الاحتياطي فلن له المطالبة بتعويض عن الحبس الاحتياطي عن طريق إجراءات المخاصمة ضد الآخرين بحسبة متى توافرت شروط هذه الإجراءات .

أساس مسؤولية الدولة من تعويض الضرر الناشئ عن الحبس

الاحتياطي المضرور:

لما كانت الدولة أو الإدارة إنما تقوم بوظائفها وتمارس أعمال بوسطة موظفيها وعمالها فإن الذي يخطئ غالباً هم أولئك الموظفين أو العمال وبما أنهم يمارسون أعمالهم نيابة عن الدولة الإدارة لحسابها ومصلحتها لذا فإن الدولة تتحمل مسؤولية تعويض الأضرار المترتبة علي هذه الأعمال وفي جميع الحالات لا تتحقق مسؤولية الدولة إلا بتوافر ركنين هما الضرر وعلاقة السببية
وأن عناصر المسؤولية وأركانها ثلاثة:

١- قيلم خطأ .

٢- ضرر .

٣- علاقة السببية بين الخطأ والضرر وأن انتفاء أي واحد منهم مؤداه رفض الدعوى وأساسها (المسئولية التقصيرية) طبقاً (م ١٦٣ مدني).

الركن الأول: الخطأ:

نص دستور جمهورية مصر للدائم سنة ١٩٧١ في م ٥٧ منه علي (كل اعتداء علي الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون بعد جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها (بالنظام) وتتكفل الدولة تعويضاً عادلها لمن وقع عليه الاعتداء).

الوسيط في القضاء الإداري د/ أنور أحمد رسلان وحتى تسأل الدولة عن التعويض يجب أن يكون (القرار الإداري قد صدر مخالفاً للقانون أو منعدما حيث يكون (للمضرور) الرجوع علي الدولة بالتعويض سواء كان الخطأ (شخصياً) (أرتكبه الموظف العام) أو كان الخطأ (مرفقياً) ارتكبه جهة الإدارة بوصفها شخص اعتباري ويتمثل الخطأ في صدور أمر بحبس المتهم احتياطياً أو مد الحبس ويكون المتهم غير مرتكب لهذه الجريمة ويعد ذلك الخطأ (جسيماً) لمساسه بحرية الإنسان وقيد لها .

الركن الثاني: الضرر .

يمس الحبس الاحتياطي الحرية الشخصية للمتهم ويلحق به ضرراً مادياً وأدبياً وينقص من ثروته بما فوته عليه من كسب وما لحقه من خسارة

نتيجة حبسة وسد حاجه من يعولهم بالإضافة إلي ما تكبده من مصاريف خلال أقامته بالسجن إلي جانب التشهير بسمعته في ساحة القضاء ويجب علي السلطة المنوطة بالتحقيق عدم الإسراف في استعمال رخصة الحبس وإلا كان ذلك تعسفاً في استعمال الحق يستحق عنه تعويض

الركن الثالث: علاقة السببية:

بين الخطأ المتمثل في إصدار القرار الإداري بأمر الحبس والضرر الذي أصاب المتهم من جراء حبسة احتياطياً وأنه لولا أمر الحبس لما تعطلت مصالح المتهم بما فوت عليه من كسب وما لحقه من خسارة من مصاريف أنفقها خلال فترة أقامته بالسجن وسد حاجه من يعولهم وغيره

التعويض عن الضرر الأدبي:

تلتزم النيابة العامة بنشر كل حكم بات ببراءة من سبق حبسه احتياطياً وكذلك كل أمر صادر بأن لأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله في (جريدتين يوميتين ولسعتي الانتشار علي نفقة الحكومة) ويكون النشر في الحالتين بناء علي طلب النيابة العامة أو أحد ورثته وبموافقة النيابة العامة في حالة صدور أمر بالأوجه لإقامة الدعوى (م ٣١٢ مكرر

إجراء جنائية معدلة بقانون ٢٠٠٦/١٤٥) .

التعويض المادي عن الحبس الاحتياطي وحالاته

- ١- صدور حكم ببراءة المتهم الذي سبق حبسة احتياطياً .
- ٢- صدور أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية .

مبادئ المحاكم الإدارية بخصوص التعويض عن المسؤولية الإدارية:

- ١- يجب أن يتضمن التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون حساب المصاريف التي تكبدها المدعي للحصول على التعويض بما فيها المصاريف القضائية لا يدخل فيها إلزام المدعي عليه بالمصروفات طبقاً لقانون المرافعات (طعن ٣٤/٦٧٣ ق جلسة ١٥/٧/١٩٩٠) إدارياً علياً
- ٢- تختص (محكمة القضاء الإداري) بنظر التعويض عن الإجراءات الإدارية التي لا ترقى إلى مستوى (القرار الإداري) كإحالة المدعي بدون وجه حق إلى النيابة الإدارية ويجب على المدعي أن يثبت إساءة استعمال هذا الحق قبل الجهة الإدارية.
- ٣- عناصر المسؤولية الإدارية عن القرارات المعيبة هي خطأ والضرر وعلاقة السببية ولا مسؤولية علي الجهة الإدارية مادام قرارها مطابقاً للقانون مهما بلغت جسامته للضرر (المحكمة الإدارية العليا جلسة ١٩٩٣/١/٣١).
- ٤- تختص (المحكمة الإدارية العليا) بنظر التعويض عن الأعمال المادية في نطاق القانون العام.
- ٥- يتم حساب التعويض حسب (جسامته للضرر) وليس عن (جسامته للخطأ) ويجب تعويض المضرور عن الأضرار المادية والأدبية التي أصابته.
- والعبرة في تحديد التعويض: بيوم صدور الحكم وليس بيوم وقوع الضرر (الطعنان ٤٦٧، ٤٠/٥٧٦ ق جلسة ١٢/٢/١٩٩٥).

الفصل السابع
مسئولية الطبيب
المدنية

مسئولية الطبيب المدنية:

هي (مسئولية تقصيرية) طبقاً (م ١٦٣ مدني) التي تقضي بأن كل فعل (خطأ) سبب (ضرر) للغير يلزم فاعلة (بالتعويض) ذلك أن التزام الطبيب في عمله هو (الترام بوسيلة) وليس الترام بتحقيق نتيجة هذه الوسيلة هي بذل العناية الصادقة من أجل شفاء المريض فإن قصر فهو تقصير في مسلك الطبيب لا يقع من طبيب يقظ وجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسئول أو هو كل مخالفة أو خروج من الطبيب في سلوكه على القواعد والأصول الطبية التي يقضي بها العلم أو المتعارف عليها نظرياً وعملياً وقت تنفيذه للعمل الطبي أو (إخلاله بواجبات الحيلة والحذر واليقظة) التي يفرضها القانون متى ترتب على فعلة نتائج جسيمة في حين كان في قدرته وواجباً عليه أن يتحرى في تصرفه (اليقظة والتبصر) حتى لا يضير بالمريض إلى جانب توافر علاقة نفسية تصل بين إرادة المتهم والنتيجة الإجرامية ومن صورة (القتل الخطأ غير العمدى) (م ١/٢٣٨ عقوبات) فإن فرط في اتباع هذه الأصول العلمية أو خالفها حقت عليه (المسئولية الجنائية) بحسب تعمد الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله (طعن ٣٧/١٩٢٠ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨) (طعن ٤٢/١٥٦٦ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١) كما أنه إذا قصر وأهمل وترتب على ذلك ضرر سئل إلى جانب المسئولية الجنائية عن مسئولية تقصيرية طبقاً (للمادة ١٦٣ مدني)

وقد قضت إحدى محاكم الاستئناف أن الطبيب لا يسأل عن أخطائه الفنية في التشخيص والعلاج إلا في حالة الغش والخطأ الجسيم (استئناف جلسة ١٩١٢/٢/٢٩) ويسأل الطبيب حال الخطأ الفني عن خطأ جسيم راجع إلى جهل فاضح وتقصيرين وأن مخالفة الأصول يوفر المسئولين الجنائية والمدنية من توفر الضرر لياً كانت درجة جسامته الخطأ (طعن جنائي ٥٣/٢١٢٥ ق جلسة ١٩٨٤/١/١١) وإذا كان الطبيب (موظفاً بمستشفى عام) وأغل بولجبت وظيفته جوزي (تأديبياً) بحسب نوع وجسامته الإثم الإداري إلى جانب (جزاء جنائي) وهو ما يسمي (بالخطأ المهني الجسيم) وعقوبة ذلك الخطأ هي الحبس مدة ٦ شهور وغرامة مئتي جنيه أو أحد العقوبتين عن كل فعل يدخل في إحدى الصور الأربعة للخطأ (وهي الإهمال أو الرعونة أو عدم الأضرار أو مخالفة القوانين واللوائح) ترتب عليه نتيجة إجرامية حتى ولو إندم القصد الجنائي وتكون المسؤولية عن (جريمة غير عدية) فإذا ترتب على الفعل إخلال جسيم بما تفرضه عليه المهنة فإن العقوبة هي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ٥ سنوات وغرامة لا تقل عن مئة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ويشترط للمساعدة عن الخطأ المهني الجسيم.

١- شغل المتهم وظيفته.

٢- إخلاله إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول المهنة.

وقاضي الموضوع: ملطة تقدير جسامته الخطأ فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة فإن العقوبة هي الحبس مدة لا

تقل عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات ويلاحظ هنا أن الظرف المشدد غير متوافر وذلك (لانعدام القصد الجنائي) فإذا كان هناك ظرف مشدد فهو يتصل بمدى جسامته الخطأ وما يترتب عليه من نتائج من (مسئولية مدنية تقصيرية طبقاً للمادة ١٦٣ مدني بعناصرها وأركانها من خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما) .

ويجب أن يتوافر في عمل الطبيب شروط هي:

١- الترخيص القانوني بذلك وأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة (طعن جنائي ١٣٣٢/٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧) .

٢- حسن النية بفرض العلاج .

٣- رضا المريض بالعلاج أو الجراحة .

٤- حالة الضرورة فإن خلفها أصبح عمله غير مشروع يجعل عمله غير مباح وحقت عليه المساعدة .

هذا وقد طالعنا جريدة الأهرام للقاهرية بعددها الصادر في ١٩/١٢/٢٠٠٦ بقرار رئيس نيابة قسم أول الزقازيق بإشراف المحامي العام لنيابات جنوب الشرقية بحبس (طبيب تخدير) علي نومه للتحقيق لاتهامه بإصابة ربه منزل بعجز دائم وشلل مدي الحياة نتيجة (خطأ جسيم في طريقة التخدير) أثناء إجراء عملية ولادة قيصرية لها وكانت ربة المنزل قد فاجأتها آلام الولادة فتوجهت إلي مركز طبي متخصص بمدينة الزقازيق وقرر أخصائي النساء والولادة إجراء عملية جراحية لها لإتمام عملية الولادة واستعان بأحد أطباء التخدير فقام بإعطائها حقنة في العمود الفقري وفوجئ ولدها بعد انتهاء الجراحة بإصابتها بغيبوبة

نتيجة خطأ جسيم في التخدير أدى إلى (ضموور خلايا المخ) مما ترتب عليه أصابها بعجز دائم مدي الحياة بنسبة (١٠٠%)

إثبات خطأ الطبيب:

لتزام الطبيب التزم بوسيلة أو بذل عناية فعلي المريض إذا ادعى خطأ الطبيب إثبات عدم اتخاذ ذلك الطبيب الاحتياطات اللازمة لدفع الضرر (طعن مني / ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦).

دفع مسؤولية الطبيب:

للطبيب طبقاً (م ١٦٥ مني) دفع مسؤوليته بإثبات السبب الأجنبي وبصفة خاصة (خطأ المريض نفسه).

أحكام النقص في التعويض عن مسئولية الطبيب:

١- الطبيب مسئول عن تعويض الضرر المترتب علي خطئه في المعالجة ومسئوليته هذه (تقصيرية) بعيدة عن المسئولية العقدية فقاضى الموضوع يستخلص ثبوتها من جميع عناصر الدعوى من غير مراقبة عليه (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٦/٢٢) .

٢- مسئولية الطبيب الذي اختاره المريض أو نلتبه لعلاجه هي (مسئولية عقدية) والطبيب وأن كان لا يلتزم بمقتضى العقد الذي ينعقد بينه وبين مريضة بشفاؤه أو بنجاح العملية التي يجريها له لأن التزام الطبيب ليس التزاماً بتحقيق نتيجة وإنما هو التزام ببذل عناية إلا أن العناية المطلوبة منه تقتضي أن يبذل لمريضه جهوداً صادقة يقطه تتفق في غير الظروف الاستثنائية مع الأصول المستقرة في علم الطب فيسأل الطبيب عن كل تقصير في مملكه الطبي لا يقع من طبيب يقظ في مستواه المهني وجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسئول وجراح التجميل وأن كان كغيرة من الأطباء لا يضمن نجاح العملية التي يجريها إلا أن العناية المطلوبة منه أكثر منها في أحوال الجراحة العادية اعتباراً بأن جراحة التجميل لا يقصد منها شفاء المريض من عله في جسمه وإنما إصلاح تشويه لا يمرض حياته لأي خطر (الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) .

٣- اعتبار التزام الطبيب (لتزاماً ببذل عناية) مقتضاه عبء إثبات عدم بذل العناية الواجبة علي المريض إثبات المريض ولقعة ترجح إهمال

الطبيب انتقل عبء الإثبات إلى الطبيب (الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦).

٤- حدوث الوفاة نتيجة الخطأ في عملية التخدير عدم وقوع أي خطأ في الجراحة من الطبيب الذي أجراها عدم استطاعة هذا الأخير منع الطبيب الذي عينته إدارة المستشفى من مباشرة عملية التخدير انتفاء الخطأ التقصيري في جانب الطبيب الجراح (الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/٧/٣).

٥- التزام الطبيب وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة ليس التزاماً بتحقيق نتيجة هي (شفاء المريض) وإنما هو (التزام ببذل عناية) إلا أن العناية المطلوبة منه تقتضي أن يبذل لمريضه جهوداً صادقة يقطعه تتفق في غير الظروف الاستثنائية مع الأصول المستقرة في علم الطب فيسأل الطبيب عن كل تقصير في مسلكه الطبي لا يقع من طبيب يقظ في مستواه المهني وجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسئول كما يسأل عن خطئه العادي أيًا كانت درجة جسامته (الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢١).

٦- إذا كان الحكم لم يستند في قضائه بمسئوليته الطاعن بصفته إلى الخطأ الثابت في جانبه وهو إهمال في علاج وملاحظة ورعاية عين المطعون ضده فحسب وإنما استند أيضاً إلى تراخي أطباء المستشفى العسكري العام في إجراء التدخل الجراحي مدة تقرب من الشهرين مع أن حالة المطعون ضده كانت تستلزم المبادرة باتخاذ هذه الإجراءات فور ظهور عدم جدوى العلاج الدوائي الذي استمر عليه طوال تلك المدة.

دون أن يتحقق الحكم من أن العلاج الدوائي الذي تتبعه الأطباء مع المطعون ضده علي النحو الذي أوردته كبير الأطباء الشرعيين في تقريره الذي اعتمد عليه الحكم في قضائه كان لا يتفق مع ما تقتضي به الأصول المستقرة في علم الطب وهو ما يجب توافره لمساعدة الطبيب عن خطئه الفني فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه في تطبيق القانون في هذا الخصوص قد شابه القصور في التمييز بما يستوجب نقضه طالما أنه قضى بتعويض أجمالي عن الأضرار التي حلت بالمضرور ومن بينها الضرر الناتج عن خطأ الطاعن في التراخي في إجراء التدخل الجراحي والذي قصر الحكم في استظهار الشرط اللازم توافره لثبوته في حق أطباء المستشفى العسكري العام علي النحو السلف بيانه (الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢١).

١١٩ - صحيفة دعوى تعويض من

جراحة خطأ من طبيب يعمل بالمستشفى العام

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠ /
بناء علي طلب السيد / ومقيم.....
ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحلي
أنا..... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت
حيث
بقلمة
(١) السيد الدكتور / وزير الصحة بصفته في مواجهة هيئة قضايا الدولة
ومقرها ٢ ش محمود عزمي قسم عطارين إسكندرية
٢- السيد الدكتور / ومقيم.....
مخلصاً مع

وأعلنتهما بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ توجه الطالب إلي المستشفى العام يشكو
صداع بالمخ وأجري كشفاً لدي السيد الدكتور/
أخصائي جراحة المخ والأعصاب بالمستشفى المذكور فإقلا بعد إجراء
الكشف بوجود نزيف بالمخ ويحتاج الأمر لعمل شفط لتلك الدماء بعد
إجراء ثقب بالدماغ وأن الأمر يحتاج إجراء هذه الجراحة وعلي وجه

المرعة خوفاً من حدوث مضاعفات وبتأريخ / / أجري
المعلن إليه الثاني هذه الجراحة وبعد أن أفاق الطالب من البنج شعر أنه
أصيب (بالشلل التام) فقام بإبلاغ النيابة العامة فتولت التحقيق وتم ندب
الطبيب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي فقرر أن الطبيب الذي أجري
العملية تسرع في إجرائها وأن المريض لم يكن في حاجه إليها وأن
الطبيب وهو أستاذ جامعي لم يتخذ الاحتياطات الكافية لإجراء هذه
العملية ولم يستخدم مشروط الجراحة علي الوجه الصحيح حيث أن كما
لم يراع الحيلة والحذر في إجراء مثل هذه الجراحة حيث أنها تتطلب
الأمر الذي أصاب الطالب بمضاعفات خطيرة ومنها هذا (الشلل) وحيث
أن ما وقع من الطبيب المعلن إليه الثاني يكون في حد ذاته (خطأ) كافياً
لحملة المسؤولية وقد تم إعلان الطرف الأول باعتباره متبوعاً للطرف
الثاني .

ولما كان الطالب يعمل بشركة الأمر الذي أدى إلي
استبعاده من العمل لعدم صلاحيته طبياً وأصبح يشكل عبئاً علي أسرته
وعال عليها مما يترتب عليه الأضرار به مادياً وأدبياً ويقدر التعويض
بمبلغجنية طبقاً لنص (م ١٦٣ مدني) .

والقاضية بأن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض
وحيث أن الخطأ والضرر وعلاقة السببية متوافرة .

ينتهي عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث أنا من المعلن إليهما وسلمتهما
صورة من هذه الصحيفة وكفتهمما الحضور أما محكمة

الابتدائيةومقرها.....بجلستها المنعقدة علنا صباح
يوم الموافق / / ٢٠٠/ الساعة ٩ صباحاً
وما بعدها لسماعهما الحكم بإلزام المعلن إليها سابقين متضامنين بأداء
مبلغجنية تعويض جابراً للأضرار المادية والأدبية مع
إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ
والمعجل بلا كفالة .

ولأجل العلم.....

١٢٢- صحيفة دعوى تعويض مرفوعة ضد رئيس مجلس إدارة مستشفى خاص لا متنازع الطبيب الذي يعمل لدى المستشفى طرفه عن إدخاله غرفة العناية المركزة لإصابته بجلطة بالشريان التاجي مما تسبب التأخير في إسعافه وأضاعه الوقت في التعجيل بوفاته

أنه في يومالموافق / / ٢٠٠

بناء علي طلب السيدومقيم.....
عن نفسه وبصفته وريث المرحوم /.....
ومحلة المختار مكتسب الأستاذ /.....
المحامي

أنامحضر محكمة..... الجزئية قد انتقلت
حيث إقامة

السيد الدكتور /بصفته رئيس مجلس
إدارة

مستشفى.....الخاص والكاثر.....
٢- السيد الطبيب /ومقيم.....
مخاطباً مع

(وأعلنته بالآتي)

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ وأثناء أداء مورث الطالب المرحوم /
لعمله في فاصبه آلام مبرحة بصدره فقام بعض
زملائه بنقله إلي المستشفى الخاص والتي يرأس مجلس
إدارتها المعنن إليه الأول لكونها أقرب مستشفى إلي مقر عمل المورث
المرحوم / وأُخذ (قسم الاستقبال) بهذه المستشفى
حيث أوقع المعنن إليه الثاني (الكشف الطبي) عليه وأجري له (رسم
قلب) وشخص حالته المرضية بأنه مصاب بجلطة بالشريان التاجي
وأوصي بإدخاله فوراً غرفة العناية المركزة بشرط أن يقوم زملائه
المرافقين له بسداد مبلغ خمسمائة جنية فوراً تسدد بخزينة المستشفى
تحت الحساب وإذ عجز المرافقون لمورث الطالب المرحوم /
عن تدبير هذا المبلغ في ذلك الوقت فطلبوا إدخال المريض غرفة العناية
المركزة علي أن يسددوا المبلغ المطلوب بعد يوم أو يومين وأبدوا
استعدادهم للتوقيع علي (إقرار) بالتزامهم بذلك إلا أن المعنن إليه الثاني
أصر علي موقفة وامتنع عن إجراء الإسعافات العاجلة والضرورية التي
يتطلبها الأمر في مثل هذه الحالة ولم يكتف بذلك بل أمر الجميع ومعهم
المريض بمغادرة المستشفى فقام المعننون بنقل المريض إلي مستشفى
.....الحكومي العام والذي يبعد عن المستشفى الخاص سالف
الإشارة بحوالي ٣٠ كم وما أن وصلوا إليها وأُخذل المريض غرفة
العناية المركزة حتى فاضت روح المريض إلي بارئها رحمه الله .

وحيث أن (الوفاة) قد حدثت نتيجة تعسف المعلم إليه الثاني ورفضه إسعاف مورث الطالب وإخاله غرفة العناية المركزة قبل سداد المبلغ المشار إليه وبذلك يكون قد فوت علي مورثهم فرصه العلاج مما عجل بوفاته

وحيث أن ما ارتكبه المعلم إليه الثاني بشكل (خطأ) في جانبه يستوجب مسئوليته عنه وكان المذكور (تابعاً) للمعلم إليه الأول بصفته فقد تحققت مسئوليته بدوره وإذ قد أصاب ضرر مادي وأبى فإنه يقدر التعويض عن ذلك بمبلغ.....جنية الأمر الذي يحق له معه إقامة هذه الدعوى

إفتاء عليه

(لذلك)

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلم إليهما وسلمت كل منهما صورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة الابتدائية /م.ك ومقرها.....بجلستها المنعقدة علنا صباح يومللموافق / / ٢٠٠/ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعهما الحكم بإلزام الأول بصفته والثاني عن نفسه ضامين متضامين بأن يؤديا لطالب مبلغ جنية تعويض جابراً للأضرار المادية والأبوية عما حلق بالطالب مع إلزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالإنفاذ المعجل بلا كفالة.

ولأجل العلم.....

الفصل الثامن
التعويض عن المسؤولية
إساءة استعمال حق التقاضي

س) هل يجوز التعويض عن إساءة استعمال حق المتقاضى

ج) حق اللجوء إلى القضاء من الحقوق العامة المكفولة للكافة إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما وضع له واستعماله استعمالاً كيدياً ابتغاء (مضارة للغير) وإلا حقت مساءلته (بالتعويض) سواء اقترن هذا القصد في هذا الخصوص بنية جلب المنفعة لنفسه أم لم يقترن بتلك النية طالما أنه كان يستهدف بدعواه اللدد في الخصومة ابتغاء مضارته خصمه والنكليه به فإذا طلب شخص إشهار إفلاس تاجر ولم يكن يقصد من دعواه إلا الأضرار بالتاجر والتكيد له واللد في الخصومة والعنت دون وجه حق فإنه يكون ملزماً (بالتعويض) (طعن ٥٤/٢٣٤٤ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤).

(طعن ٥٨/٢٧٩٧ ق جلسة ١٩٩٢/١١/١٩) (طعن ٥٩/٣٠٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٩).

(طعن ٣٥/٣٩٢ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٧) (طعن ٣٥/١٨١ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠).

(طعن ٣٥/٣٩٢ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٧) (طعن ٤٧/٢٠٩ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٨).

(طعن ٦١/١٠١٩ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٦) (طعن ٢٥/٢٢٣ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/١٥).

ومن أحكام النقض في هذا الصدد:

١- مؤدي (المادتين ٤، ٥ من) أن من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر (بالغير) واستعمال الحق

يكون غير مشروع إذا لم يقصد به سوي (الأضرار بالغير) وهو ما لا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة في استعمال الحق وحقاً (التقاضي والدفاع) من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكاً أو زوداً عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت انحرافه عن الحق المباح إلي اللد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الأضرار بخصمه فإذا تبين أن المدعي كان مبطلاً في دعواه وأنه لم يقصد إلا مضاره خصمه والنكالية به فإنه لا يكون قد باشر حقاً مقررأ في القانون بل يعد عمله (خطأ) يسأل عن تعويض الضرر المترتب عليه ووصف الأفعال بأنها خاطئة من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض كما أن عدم تعيين الدليل الذي بنت عليه المحكمة لقتناعها بوجهه نظرها يعيب الحكم بالقصور وقد ثبت للمحكمة أن المستأنفون أصابهم (ضرر مادي) يتمثل فيما تكبدوه من مصاريف التقاضي مدة ١٥ سنة (وضرر أدبي) يتمثل في العدوان علي حقوقهم وهو ما ت قدره المحكمة (كتعويض أجمالي) قدرة (خمسة آلاف جنية) وأن العبارات التي وردت علي لسان الطاعن في منكرات دفاعه انطوت علي (طعن في أمانته ونزاهته) بما يخرج عن مقتضيات الدفاع (طعن ٤٣/٤٣٨ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ (طعن ٥١/١٧٣٩ ق جلسة ١٩٨٢/١/١) (طعن ٥٤/٢٣٤٤ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤).

٢- إساءة استعمال الحق حالته: (م صمدني) تحقق نية الأضرار إيجاباً وسلباً الموازنة بين المصلحة المبتغاة وبين الضرر الواقع (معيارها مادي) لا عبرة بالظروف الشخصية للمنتفع أو للمضرور يسراً أو عسراً

(طعن ٥١/١٤٧١ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٦) (طعن ٩٥/٢٨٤٥ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٢٣).

وإن مناط التعسف في استعمال الحق: تحقق إحدى صور التعسف المحددة قانوناً (م ٥ مدني) (طعن جنائي ٥٤/١٢٤٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٤).

٣- وحيث أن هذا النعي مردود بما ورد في أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه من أن الحارس علي للتركة كان (سبيء النية) في ادعائه إذ دعه (بأوراق مزورة) فقد محا عبارة فيلم (بنيت الأكابر) من العقد المحرر بين المرحوم / أنور وجدي والمخرج حلمي رفته لتحل محلها عبارة فيلم (الأرملة الطروب) محل النزاع دون علم هذا الأخير كما زور الإيصال المحرر علي المخرج (حلمي رفته) بقبض مبلغ (ألف جنية) عن فيلم آخر غير (الفيلم) موضوع النزاع وقدم هذا الإيصال (للمحكمة) للنظر في أمر حجز (أموال المطعون ضده الأول) والتشهير بسمعته ومثل نشاطه في تحصيل إيرادات للفيلم ولما كان حق الالتجاء إلي القضاء (مقيد) بوجود مصلحة جدية ومشروعة فإذا ما تبين أن المدعى كان مبطلاً في دعواه ولم يقصد بها الإضرار خصمه والنكاية به فإنه لا يكون قد باشر حقاً مقررأ له في القانون بل يكون عمله (خطأ) يجيز الحكم عليه (بالتعويض) لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وقد ثبت لديه أن الطاعن قد رفع دعواه بسوء نية مستهدفاً النيل من خصمه قضي بإلزامه بالتعويض فأن ذلك الحكم لا

يكون مخالفاً للقانون (طعن ٣٠/١٧٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٨) (السنة ١٦ الجزء الأول ص ١٨٧) .

٤- وأنه إذا كان حق الدفاع مشروع ولكنه مقيد بحدود لقتضاء الحق فإذا ما انحرف عنه أو تجلوزه بأن نسب إلى خصمه أمور شأنه ماسة باعتباره وكرامته من عبارات مسب أو قذف تعد (جريمة) كان ذلك خطأ منه يستوجب مسؤوليته عما يلحق للخصم من (ضرر) (بالتعويض) ولو كانت هذه الأمور (صحيحة) مادام أن الدفاع في الدعوى لا يقتضي نسبتها إليه ويجب مساءلة الخصم عنها مدنياً (بالتعويض) (طعن ٥٨/٢١٧ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥) .

ويلاحظ: أن (م ١٨٨ مرافعات) تنص على أنه: يجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويضات مقابل (النفقات) الناشئة عن دعوى أو دفاع قصد بهما (الكيد) .

وطلب (التعويض) عن إساءة استعمال الحق في التقاضي يجوز طرحة على المحكمة التي تنظر (الدعوى الأصلية) في صورة (طلب عارض) طبقاً لنص (م ١٢٥ مرافعات) .

وللمضرور حق رفع دعوى مبتدأ بطلب التعويض عن إساءة استعمال خصمه لحق التقاضي أو حق الدفاع والمستأنف عليه مطالبة المستأنف (بالتعويض) إذا قصد بالاستئناف مجرد الكيد طبقاً (م ٢٣٥ مرافعات) .

٥- اعتبار (الانحراف) في مباشرة حق الالتجاء إلى القضاء واستعماله استعمالاً كيدياً لبتغاء مضاره الغير موجب للمسؤولية سواء اقترن هذا

القصد بنية جلب المنفعة أو لم يقترن به تلك النية طالما كان الهدف بالدعوى مضارة الخصم (طعن ٢٥/٢٢٣ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٥٩).

٦- انتهاء الحكم إلي مسؤولية خصم عن الأضرار الناشئة عن (استعمال حق التقاضي) وجوب إيراد العناصر الواقعية والظروف التي يصح استخلاص نية الانحراف وللكيد منها (طعن ٧٢/٥٧٣٦ ق جلسة ٢٠٠٤/٥/٢٦).

٧- نفقات التقاضي التي تدخل ضمن عناصر التعويض عن إساءة استعمال حق التقاضي لا تكفي لجبرها المصروفات القضائية المحكوم بها (طعن ٣٥/٣٩٢ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٦٩).

٨- استعمال صاحب الحق للحق (استعمالاً مشروعاً) عدم مسؤوليته عما ينشأ عن ذلك من ضرر للغير (طعن ٦٨/٢٨٨٦ ق جلسة ١٣/٧/١٩٩٩) والتعسف في استعمال الحق يلزم (بالتعويض) علي أساس (المسؤولية التقصيرية) (م ٥ مدني) ويجوز الجمع بينه وبين تعويضات المرافعات (م ١٨٨، ٢/١٢٥) كما يجوز الجمع بينها وبين (الغرامة) عند (الإخفاق) في (دعوى استرداد المنقولات المحجوزة والاشكالات الوقتية) (م ٣٩٧ مرافعات).

غير أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الدعوى الكيدية أن يكون ذلك بناء علي (طلب المضرور) فلا يجوز للمحكمة أن تتصدى لذلك من تلقاء نفسها ولا يكفي لثبوت الكيد مجرد خسران الدعوى أو بطلان الإجراء وإنما يجب أن يثبت الانحراف عن الحق المكفول في التقاضي والسفاح إلي الكيد والعت واللد في الخصومة (طعن ٤٣/٤٣٨ ق جلسة

١٩٧٧/٣/٢٨) ويقوم الإنكار الكيدي علي أركان: أولها خروج المنكر عن حدوده المشروعة بغرض مضارة خصمه وثانيها: كونها هذا الإنكار ضار فعلاً وثالثها: كون الضرر الواقع قد ترتب فعلاً علي هذا الإنكار (وهذه هي علاقة السببية) كأن يرفع الخصم دعوى كيدي بمبلغ معين ثم تنتهي الدعوى بأنه هو المدين بهذا المبلغ والحكم بالنفقات الفعلية الناشئة عن الدعوى أو الدفوع الكيدي لا يحول بين المضرور ورفع دعوى التعويض عن الأضرار طبقاً للمواد (٢٢١، ٢٢٢ مدني) (طعن ١٤٥٦ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٦/١) ويجوز إثارة ذلك أمام محكمة ثان درجة بينما يري البعض الآخر أن هذه الدعوى تخضع للقواعد العامة في الاختصاص (وبه أخذت محكمة النقض) فقالت (مفاد المادتين ٢٧٠، ٤٤٩ مرافعات - لا يسلب للمحكمة المختصة بنظره طبقاً للقواعد العامة في الاختصاص متى أقام صاحب الشأن الدعوى ابتداء أمامها دون استعمال هذه الرخصة) (طعن ٤٨/٤٦١ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤).

ومن أحكام النقض :

- ١- إنكار الدعوى أن كان في الأصل حق لكل مدعى عليه إلا أن هذا الحق ينقلب إلي (مخبرته) إذا ابتغى المدعى عليه مضاره خصمه وتمادي في الإنكار أو غلافه أو تحيل به (طعن مدني جلسة ١٩٣٣/١١/٩).
- ٢- استعمال الحق لا يكون (غير مشروع) إلا إذا لم يقصد به مسوي الأضرار بالغير وهو ما لا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من استعمال الحق وكان حقاً التقاضي والدفاع من (الحقوق المباحة) ولا يسأل من

يلج أبواب القضاء تمسكاً بحق يدعيه أو دفعاً يقام عليه إلا إذا ثبت انحرافه عن (الحق المباح) إلي الدد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الأضرار بخصمه والنكاية به (طعن ٥٤/٢٣٤٤ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤) (طعن مدني / ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٨ السنة ١٦ ص ١٧٨) .

ممتي يصبح الدفاع أمام المحكمة (جريمة) تكزم بالتعويض؟
(الأصل أن حق الدفاع (مشروع) طبقاً (م ٦٩ دستور مصر الدائم لسنة ١٩٧١) ولكنه (مقيد) بالقدر اللازم لاقتضاء الحقوق التي يدعيها الخصم أو الذود عنها وإنكار ما يدعيه خصمه فإذا ما انحرف في استعمال هذا الحق أو تجاوزه بأن نسب إلي خصمه أمور شائنة ماسة باعتباره وكرامته من عبارات سب أو قذف تعد جريمة كان ذلك (خطأ) منه يوجب مسؤوليته عما يلحق الخصم من (ضرر) (بالتعويض) ولو كانت هذه الأمور (صحيحة) مادام الدفاع في الدعوى لا يقتضي نسبتها إليه ويجب مساعلة الخصم عنها مدنياً (بالتعويض) (طعن ٥٨/٢١٧ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥) .

١١٢ - صحيفة دعوى تمويضي عن إساءة استعمال حق

التقاضي:

أنه في يوم الموافق /
٢٠٠/

بناء علي طلب السيد / ومقيم.....
ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي
أنا/..... محضر محكمة الجزئية قد
انتقلت

حيث إقامة:

السيد / ومقيم.....
مخاطبا مع

وأعلنته بالآتي

الموضوع

يمتلك الطالب محل خاص يزول فيه تجارة..... وهذا المحل لا
يدخل ضمن تركه والد الطالب وشقيقة المعلن إليه ومع
ذلك شن المعلن إليه ضد الطالب حملة شعواء من المنازعات المتعددة
محاوله منه لفرض حق علي المحل الخاص بالطالب فأقام
الدعوى..... لسنة مستعجل بطلب فرض الحراسة القضائية عن
المحل قضي فيها بالرفض ثم قام بالطعن علي ذلك الحكم بالحكم
الاستئنافي..... لسنة مدني مستأنف قضي فيها برفض الاستئناف
وتأييد الحكم المستأنف إلا أنه استمر في الكيد والعناد فأقام

الدعوى.....لسنة مدنى كلى بطلب الحكم بثبوت ملكيته لنصف
المحل الخاص بالطالب فقضى فيها بالرفض وتأييد الحكم الاستثنائي
برقم.....لسنة.....ولم يكتف بما سبق فاستمر في عناده وقام
برفع دعوى حراسة موضوعية برقم.....لسنة كلى واستأجر شهودا
فقضى فيها بالرفض فقام بالطعن على ذلك الحكم بالاستئناف
رقم.....لسنة فقضى فيها لصالح الطالب بإلغاء الحكم المستأنف
ورفض دعوى المستأنف ضده واستمر في ممارسة هذا الأسلوب الكيدي
فأقام دعواه رقملسنة مدنى •

كلى بطلب بمبلغجنية برغم أنها (ريع) يستحق عن سنوات
استغلال المحل مع أن الربط الضريبي عن المحل باسم الطالب وحده
وكذا السجل التجاري كما أن أجرة المحل تنفع المالك من الطالب وحده
وكذا الضريبة ورخصة المحل باسم الطالب وقد انتدبت المحكمة خبيراً
في الدعوى لبحث كل هذه العناصر ولم يقدم تقريره عنها بعد •

ولما كان حق التقاضي مباح للجميع بشرط عدم إساءة استعماله
فاستعمال الحق طبقاً م • مدنى يكون غير مشروع في أحوال •
(أ) إذا لم يقصد به سوي الأضرار بالغير •

(ب) إذا كانت المصالح التي يرمى إلي تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا
تناسب البتة مع ما يصيب للغير من ضرر بسببها •

(ج) إذا كانت المصالح التي يرمى إلي تحقيقها غير مشروعة ويشمل
التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فلقه من كسب ومؤدى نص م
٢٢١ مدنى تقدير التعويض مما يستقل به قاضي الموضوع ما لم ينص

القانون علي وجوب اتباع معايير معينه في هذا الخصوص وأنه إذا كان القانون لا يمنع من أن يحسب في التعويض للكسب الفائت باعتباره من عناصر التعويض ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب إلا أن ذلك مشروط أن يكون للأمل أسباب معقولة (طعن / ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .

كما يجوز للمحكمة تقدير تعويض أجمالي عن جميع الأضرار بشرط بيانها لعناصر الضرر ومناقشة كل عنصر علي حده (طعن ٥٤/٢٠٦٥ ق جلسة ١٩٨٦/١١/١٣) لما كان ذلك وكان قد نال الطالب أضراراً مادية وأدبية من جراء هذا التصف في استعمال حق التقاضي علي النحو السالف عرضة يخول له معه مطالبة المعلن إليه بالتعويض ذلك الضرر بكافة أنواعه ومختلف عناصره بقدر التعويض الجابر له بمبلغ

جنية لذا أقام هذه الدعوى مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن عليه بصورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة الابتدائية الدائرة منني كلي بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم الموافق م ٢٠٠٤ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماع الحكم بنفع تعويض جابر للأضرار المادية والأدبية قدرة جنية مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ والمعجل بلا كفالة .

الفصل التاسع
التعويض عن نزع الملكية
للمنفعة العامة^(١) قانون رقم
١٩٩٠/١٠

(١) المراجع ١- المطول في الملكية العقارية والعقود المدنية العقارية الجزء الأول للمؤلف

الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية طبعة ٢٠٠٦

٢- المستحدث من أحكام للنقض المدني المكتب الفني لمحكمة النقض

التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة ق ١٠/١٩٩٠

بدء العمل بذلك القانون في ١/٧/١٩٩٠

س) كيفية تقدير التعويض؟

جـ) بواسطة (الجنة) تشكل بكل محافظة (بقرار) من (وزير الري) وتتكون من مندوب عن هيئة المساحة (رئيساً) وعضوية (مندوب) عن كل مديرية الزراعة والإسكان والضرائب العقارية لا تقل درجتهم عن (الأولي) ويتم تغييرهم كل (سنتين) ويقدر التعويض: تقديراً عادلاً طبقاً للأسعار السائدة وقت صدور قرار نزع الملكية وتودع الجهة طالبة نزع الملكية .

ويجوز أن يكون التعويض (عينا) أي عقار آخر بديل عنه من العقارات المملوكة للدولة إذا قبل المالك ذلك بدلاً من (التعويض النقدي) .

كيفية الطعن علي قرار لجان تقدير التعويض؟

ألغي قانون ١٠/١٩٩٠ لجان الفصل في المعارضات التي كانت موجودة في ظل ق ٥٧٧/١٩٥٤ وتعديلاته والذي ألغي وبموجب قانون ١٠/١٩٩٠ تحال الطعون التي لم تفصل فيها هذه اللجان حتى ١/٧/١٩٩٠ وهو تاريخ العمل بقانون ١٠/١٩٩٠ إلي (المحاكم الابتدائية) .

وطريق الطعن الجديد هو: خلال ٤ شهور من تاريخ انتهاء مده عرض الكشف يمكن للمالك وأصحاب الحقوق وكذلك للجهة طالبة نزع الملكية الطعن علي تقدير التعويض أمام المحكمة الابتدائية التي يقع

العقار في دائرتها وينظر الطعن علي وجه السرعة وأصبح الطعن للجهة طالبة نزع الملكية (وزارة أو محافظة أو هيئة قائمة بتنفيذ المشروع) ويطعن علي قرار لجنة التقدير أمام (المحكمة الابتدائية).

سي) هل يجوز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية؟

جـ) يجوز الطعن علي حكم المحكمة الابتدائية اعتبار من ١٩٩٠/٧/١ وهو تاريخ العمل بقانون ١٩٩٠/١٠ (طعن ٦١/٢٤٦٢ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٢١)

ويلاحظ الآتي:

١- إتمام إجراءات نزع الملكية من نقل ملكية ودفع التعويض إلي الملاك وأصحاب الحقوق خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة في جريدة الوقائع المصرية ملحق للجريدة الرسمية وإلا سقط قرار نزع الملكية للمنفعة العامة وبعد كُن لم يكن ويجب علي الجهة طالبة نزع الملكية في هذه الحالة رد العقار إلي صاحبة بالحالة التي كان عليها وقت الاستيلاء.

وإذا حدث واستولت الحكومة علي عقار مملوك لأحد الأفراد (جبرا) دون اتباع أو اتخاذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة عد ذلك (غصباً) يستحق عنه تعويض عند استحالة رده (طعن ٦٢/٤٥٤ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٠).

٢- إذا تمت الإجراءات وتم نقل الملكية إلي المنفعة العامة خلال السنتين سالف الإشارة فإن لصاحب الشأن الطعن علي قيمة التعويض

المقرر بمعرفة لجنة تقدير التعويضات خلال ٤ شهور من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشوف المشتملة على البيانات .

٣- الطعن على تقدير التعويض المقرر بمعرفة اللجنة والمعروض بكشف العرض دون حصول صاحب الشأن على المبالغ المقدرة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها بمادة ٦ ق ١٠/١٩٩٠ أمام المحكمة الابتدائية لا يمنع من استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية ويكون ذلك على وجه السرعة طبقاً م ١٣ ق ١٠/١٩٩٠ (طعن ٦١/٢٤٦٢ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٢١) .

٤- لصاحب الشأن حق التعويض مقابل عدم الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلي إلى حين نفع التعويض المستحق عن نزع الملكية (الطعون ٤٧٩٨، ٤٨٥٠/٤١ ق جلسة ١٩٩٣/٧/٢٨) .

الغنائم الخرجية على عدم إيداع قرار نزع الملكية مكتب الشهر العقاري خلال (سنتين) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية:

ج- عدم إيداع القرار يترتب عليه (اعتبار القرار كأن لم يكن) بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الوزاري الخاص بها طبقاً م ١١، ١٢ ق ١٠/١٩٩٠ الخاص بنزع الملكية للمنفعة العامة و(م ٣٣٢ ت . ش ٢٠٠١) .

موقف الشريعة الإسلامية من نزع الملكية للمنفعة العامة:

ج- الشريعة الإسلامية: تجيز نزع الملكية للمنفعة العامة لكنها لا تجيز اللجوء إلى الاستيلاء على عقار الأفراد إلا بعد سداد التعويض المناسب غير أنها لا تعرف نظام (الاستيلاء المؤقت) الذي هو تهرب من دفع

الثمن كما أنه مخالف لنص مادة ٣٤ من دستور جمهورية مصر الدائم الصادر سنة ١٩٧١

أحكام النقص في نزع الملكية للمنفعة العامة:

تقادم الحق في صرف التعويض عن نزع الملكية بدون اتباع الإجراءات المنصوص عليها بقتون نزع الملكية .

هو بـ ١٥ سنة طبقاً (م ٣٧٤ مدني) .

الملكية لا تسقط بمجرد (الغصب) ونزع الملكية للمنفعة العامة دون اتباع الإجراءات القانونية يعتبر (غصب) والالتزام (بالتعويض) عنه التزام مصدره (القانون) وليس العمل غير المشروع تقادمه بـ ١٥ سنة من تاريخ الاستحقاق طبقاً (م ٣٤٧ مدني) وعدم خضوعه (للتقادم الثلاثي) للوارد (بمادة ١٧٢ مدني) .

(الطعون ٢٤٤٠ ، ٥٩/٢٦٥٠ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٤) وله حق اقتضاء تعويض الضرر القائم وقت الغصب أو التقادم بعد ذلك حتى صدور الحكم (الطعن ٤٧٩٨ ، ٦١/٤٨٥٠ ق جلسة ٧/٢٨/١٩٩٣) .

شروط استحقاق التعويض:

يشترط لاستحقاق التعويض عن نزع الملكية جبراً للمنفعة العامة بدون اتباع الإجراءات القانونية أن يكون طالبة منتفعاً فعلاً بالعقار المستولي عليه وقت الاستيلاء بل أن مجرد حرمانه من الانتفاع بملكه (ضرر) يستوجب في حد ذاته (التعويض) (طعن ٦٧/٤٢٧٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٦)

من ليس له حق طلب التعويض عن نزع الملكية؟

(المشتري بعقد ابتدائي عرفي غير مسجل) لا يعد (مالكا للعقار) في مفهوم ق ١٠/١٩٩٠ الخاص بنزع الملكية للمنفعة العامة أثرة انتقاء صفته في اقتضاء (التعويض) عن نزع ملكيته للمنفعة العامة مخالفه ذلك خطأ في القانون (طعن ٥٨/٢٠٦٨ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٧) وقصر التعويض علي (مالك العقار) والمغصوب عند استحالة رده (طعن ٦٢/٤٥٤ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٠).

حالات إنقاص مقابل التحسين من قيمة التعويض المستحق من العقار المنزوع ملكيته:

إنقاص مقابل التحسين من قيمة التعويض المستحق عن العقار المنزوع ملكيته قصره علي حالات نزع ملكية العقارات لأغراض مشروعات التنظيم في المدن دون غيرها من المشروعات الأخرى ذات النفع العام م ٢٠ ق ١٩٥٤/٥٧٧ لا محل لتطبيقها في حال نزع ملكية أرض لإنشاء مدرسة (طعن ٦٠/٩٧ ق جلسة ١٩٩٥/١/١٨).

المدة التي يستحق عنها تعويض وكيفية تقديره:

١- تحديد قيمة التعويض عن نزع الملكية هي بتاريخ نزع الملكية وليس بتاريخ رفع الدعوى (طعن ٦٧/٦٠ ق جلسة ١٩٩٨/٦/١٦).
٢- وجوب النظر في الضرر كما صار إليه عند الحكم كلما كان الضرر متغيرا وتفاقم وليس كما كان عندما وقع (طعن ٥٩/٢٨٠٢ ق جلسة ١٩٩٥/٣/١٦).

٣- العبرة في قيمة الضرر هي (بقيته وقت الحكم بالتعويض) وليس بقيته وقت وقوعه لملك العقار الحق في التعويض مقابل عدم الانتفاع

به من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين نفع التعويض المستحق عن نزع ملكيته وتلزم به الجهة طالبة نزع الملكية القضاء بالتعويض حتى تاريخ إيداع نماذج الملكية بمصلحة الشهر العقاري (مخالف للقانون) (طعن ٥٩/٢٨٠٢ ق جلسة ١٦/٣/١٩٩٥) (طعن ٦٧/١٧٩٣ ق جلسة ١٥/٦/١٩٩٩) (طعن ٦٣/٨٤٦٢ ق جلسة ١٣/٥/٢٠٠٢).

هل يعد إصدار قرار اعتماد (خط التعظيم) (مرتجعا) خروج الأجزاء الداخلة فيه عن ملك صاحبها ؟

(جـ) لا يعد مالكا لها إلي أن تنزع ملكيتها باتخاذ إجراءات نزع الملكية أو بالاستيلاء الفعلي (طعن ٦٣/٤٨٨٩ ق جلسة ٢١/١١/٢٠٠٠) (طعن ٦٣/٨٤٦٢ ق جلسة ١٢/٥/٢٠٠٢).

س) هل يجوز للمشتري بعقد عرفي المطالبة ببيع العقار المقتضب ؟

(جـ) الريع هو تعويض لصاحب العقار المقتضب مقابل ما حرم من ثماره وليس للمشتري بعقد عرفي غير مسجل حق المطالبة ببيع العقار إلا في حالة تسلمه ووضع يده عليه (طعن ٦٩/٢٧٣٩ ق جلسة ١١/٢/٢٠٠١).

صيغة دعوى تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠/

بناء علي طلب السيد/ ومقيم.....

ومحله المختار مكتب الأستاذ/ المحامي

أنا محضر محكمة للجزئية قد انتقلت حيث

إقامة

السيد/ رئيس الجمهورية بصفته

السيد/ وزير بصفته الرئيس المباشر للجهة طالبة نزع

الملكية

السيد/ مدير إدارة..... بصفته المدير المختص والقائم علي

إجراءات نزع الملكية .

ويعلن الجميع بهيئة قضايا الدولة ومقرها ٢ ش محمود عزمى قسم

عطارين إسكندرية .

وأعلنتهم بالآتي

الموضوع

الهيئة قامت بالاستيلاء علي أرض الطالب بحجة نزعها

ملكيتها للمنفعة العامة بدون سابق إنذار وبدون علم الطالب بذلك مما يعد

استيلاء جبري علي العقار بدون اتباع الإجراءات المنصوص عليها

بقانون ١٠/ ١٩٩٠ الخاص بنزع الملكية مما يعد (غصب) بلا سند من

القانون ولما كان صاحب العقار قد حرم من حيازته لذلك العقار ومن
الريع الذي كان يدرة عليه كدخل يساعده علي مواجهة ضروريات
الحياة مما أضر به إذ حرمة من مصدر رزقه الوحيد الأمر الذي معه
يحق له رفع هذه الدعوى مطالباً المذكورين بصفتهم بأداء مبلغ
جنية تعويضاً جابراً للأضرار المادية والألمية نتيجة الاستيلاء الباطل
بالمخالفة لمواد قانون نزع الملكية رقم ١٠/١٩٩٠

بخطه عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المذكورين وسلمت كل
منهم صورته من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة
الابتدائية الدائرة م.ك ومقرها

بجلستها المنعقدة علناً صباح يوم الموافق /

/٢٠٠٦ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعهم الحكم بالآتي

دفع مبلغ جنية للطالب تعويضاً جابراً للأضرار المادية
والألمية مع إلزام بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول
بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

ولأجل العلم.....

الفصل العاشر

التعويض عن جريمة البلاغ الكاذب
(م ٣٠٥ عقوبات)، (م ٢٥، ٢٦ إجراءات
جنائية)
(م ١٦٣ مدني الخاصة بالمسئولية
التقصيرية)

التعويض من جريمة البلاغ الكاذب

تعريفها: عرفت م ٣٠٥ عقوبات هذه الجريمة بأنها كل خبر أذاعه شخص يأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق (العقوبة) ولو لم يحصل منه (إشاعة) غير الأخبار سالفة الإشارة ولم ترفع دعوى بما أخبره .
هذا ويلاحظ: أن التبليغ عن الجرائم أمر مباح وتكليف واجب علي الأفراد كافة لصالح المجتمع ويجب لكي يتمتع المبلغ بسبب الإباحة والإعفاء من المساءلة الآتي:

١- أن يتم الإبلاغ عن الجريمة إلى قسم الشرطة التابع حتى لا تكون الجريمة سببا (للتشهير) .

٢- أن يكون موضوع الإبلاغ نشاط يعد (جريمة) طبقا للقانون .

٣- حسن نية المبلغ واعتقاده صحة الأمر الذي يسنده إلي (المبلغ ضده) بهدف مساعدة العدالة ولا يشترط ثبوت تلك الوقائع المسندة إلي المبلغ ضده فإذا كان هدفه التشفي والنكاية والكيد للمبلغ ضده رغم ثبوت صحة الواقعة فإنه لا يتمتع بالإعفاء المذكور .

أركان جريمة البلاغ الكاذب طبقاً لم ٣٠٥ عقوبات وشروطها :-

١- مادي وأركانها:

أ- الأخبار والتبليغ أي توصيل المعلومة من الناقل إلي الجهات المختصة وسواء تم التبليغ شفاهة أو بالكتابة .

ب- كذب الواقعة المبلغ عنها بما يغير الحقيقة أو تشويهها أو مسخها كلها أو بعضها مسخاً يؤدي إلي الإيقاع بالمبلغ ضده ويجب في الأمر المبلغ عنه أن يستوجب عقاب فاعله سواء جنائياً أو تأديبياً .

٢- قصد جنائي خاص: بعلم المبلغ أن الأمر المبلغ عنه كاذب وأنه بقصد الأضرار بالمبلغ نكاية فيه وهو ما يعبر عنه (بسوء النية) .

٣- صدور التبليغ عن تسرع ورعونة وتهور وعدم احتياط وتقديمه إلى الجهات المختصة لإجراء التحقيقات الجنائية أو الإدارية .

فإذا تبين اعتقاد المبلغ صحة الأمر الذي بلغ عنه أو قامت لديه شبهات تبرر التبليغ فإنه لا يسأل عن الأضرار المترتبة على التبليغ .

أحكام التقاضي بخصوص التعويض عن الإبلاغ الكاذب:

١- الإبلاغ عن الجرائم حق مقرر لكل شخص ، مساعلة المبلغ

شرطها:

١- صدور الإبلاغ عن سوء قصد .

٢- أو متمسكاً برعونة وتهور عجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها أو القضاء بالبراءة من جريمة لعدم توافر القصد الجنائي لا يسأل علي كذب البلاغ (طعن ٥٤/٦٩٦ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩) .

٢- إبلاغ الجهات المختصة بما يقع من الجرائم عدم مساعلة المبلغ عنه إلا في حالة ثبوت كذب البلاغ وتوافر سوء القصد أو صدور التبليغ عن سوء قصد أو تسرع أو رعونة وعدم احتياط الحكم بالتعويض عن البلاغ الكاذب وجوب أن يعني ببيان الدليل علي العلم اليقيني بكذب البلاغ وأن يستظهر قصد الكيد والأضرار بمن أبلغ عنه (طعن ٥٣/١٢٦٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٠) (طعن جنائي ٥٨/٢٤٩٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٣١) .

(طعن جنائي ٦٤/٨٣٥٧ ق جلسة ٢٨/٩/٢٠٠٠) (طعن جنائي ٥٨/٢٤٩٨ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٩٢) (طعن ٥٧/١٧٧٥ ق جلسة ٢٥/٦/١٩٩٢).

(طعن مدني ١٦٩٧ , ١٧٢٣ , ١٧٦٠ , ١٧٦٢ , ١٧٧٥ / ٥٥ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٨٩) .

٣- من المقرر أنه إذا بنيت براءة (المبلغ) علي انتفاء أي ركن من أركان البلاغ للكانب فينبغي بحث مدي توافر الخطأ المدني المستوجب للتعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها فالتبليغ خطأ مدني يستوجب التعويض إذا كان صادراً من قبيل التسرع في الاتهام أو بقصد التعريض (بالمبلغ ضده) أو الإساءة إلي سمعته أو في القليل عن رعونة أو عدم تبصر لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يظهر ما إذا كان هناك (خطأ مدني) ضار يستوجب مساءلة المطعون ضده بالتعويض عنه أو لا فإنه يكون معيياً بما يتعين معه نقضه في خصوص الدعوى المدنية والإعادة (طعن ٦٩/٩٥٥٩ ق جلسة ١١/٤/٢٠٠٥).

حالات الإغواء من عقوبة جنح البلاغ الكاذب والسب والقذف الذي تقتضيه الدفاع (م ٣٠٩ عقوبات).

١- يجب أن يكون من صدر عنه الكذب والافتراء خصماً ومن وجهه إليه خصماً أيضاً:

والمقصود بالخصم هو كل شخص يعد طرفاً في خصومة سواء كانت خصومة في دعوى مدنية أو جنائية أو إدارية وتهم الدعوى المدنية في مدلولها الواسع بحيث تشمل الدعاوى التجارية ودعاوى

الأحوال الشخصية والدعوى العمالية كما يتسع معني الخصم فيشمل كلا من أطراف الخصومة والمتضمنين والمتهم والمدعي بالحقوق المدنية والمسئول المدني ويعد في حكم الخصم (وكيلة) سواء كان محامياً أم كان قريباً أذن له وفقاً للقانون في الدفاع عنه أما عضو النيابة فلا يعد خصماً وإنما هو ممثل النيابة في أداء مهمتها كذلك فإن للمجني عليه الذي لم يعد مدنياً خصماً في هذه الدعوى .

٢- وقوع الكذب أثناء الدفاع الشفوي أو الكتابي:

ويشمل تعبير الدفاع في سبيل المطالبة بالحق وتنفيذ حجج الخصم صحيفة افتتاح الدعوى وأقوال الخصم أمام المحكمة والمذكرات وصحف الطعن كما يشمل تعبير المحاكم جميع المحاكم جنائية ومدنية وإدارية كما يشمل المحاكم الاستئنافية والتأديبية كما يتسع ليشمل هيئات التحقيق القضائية كالنيابة العامة وقاضي التحقيق وعضو المحكمة المنتدب لإجراء تحقيق تكميلي أو لإدارة التفليسه .

٣- أن يكون الكذب من مستلزمات الدفاع:

ويقصد أن تكون العبارات الموجهة من الخصم لخصمه الآخر ضرورية لتدعيم وجهه نظرة وتقدير ذلك مرجعة (قاضي الموضوع) حسن النية .

ويقصد به استهداف الخصم الدفاع عن حقه وتدعيم سنده وإقناع القاضي بوجهة نظرة وينتفي حسن النية إذا استهدف التشهير أو تعطيل الفصل في الدعوى .

والمقصود بالإعفاء الولد بمادة ٣٠٩ عقوبات هو رفع المسؤولية الجنائية فقط عن عقوبة جريمة البلاغ الكاذب فيبقى مسئولاً مدنياً عما وقع من الاعتداء على خصمه والمساس بشرفه واعتباره فإذا كان مرتكب جريمة البلاغ الكاذب (محامياً) جاز أيضاً محاكمته (تأديبياً) .

ومن أحكام التقاضي:

- التعويض عن (البلاغ الكاذب) قيام المسؤولية عنه بشرطين :-

(أ) ثبوت كذب البلاغ ومخالفة الحقيقة .

(ب) توافر سوء القصد أو صدور التبليغ عن عدم الثروة والرعونة والتسرع والتبليغ إذا كان مطابقاً للحقيقة لا يستدعي (مؤلخذه) ولو كان الباعث عليه الانتقام والكيد لأن المصدق كفيل برفع تبعه الباعث للشيء وأن المبلغ لا يسأل مدنياً عن التعويض إلا إذا خالف التبليغ الحقيقي لو كان نتيجة . عدم ثرو ورعونه وعدم احتياط (مثال بشأن إيلاغ عن سرقة عن رعونة وعدم احتياط

(طعن ٤٥/٤ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤) (طعن ٥٨/٢٤٩٨ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٠) .

صبيغة دعوى

تعويض عن بلاغ كاذب

أنه في يومالموافق / / ٢٠٠ /
بناء علي طلب السيد/ومقيم.....
ومحلة المختار مكتب الأستاذ /للمحامي
أنامحضر محكمة.....الجزئية قد انتقلت
حيث إقامة
السيد/ومقيم.....
السيد/ وكيل نيابة.....ويلعن بمقر
عمله

وأعلنته بالآتي

الموضوع

قام المعلن إليه بتحرير (محضر كيدي) ضد الطالب نسب إليه وقائع لا
أساس لها من الصحة موضوعها () وقيد المحضر برقم
.....جنح قسم.....

وطلبت النيابة بتطبيق مواد الاتهام عقوبات وحددت لنظر
الدعوى جلسة / / ٢٠٠٦ تداولت الجلسات وبجلسة /
/ ٢٠٠٦ حكمت المحكمة ببراءة المتهم الطالب مما نسب إليه وحيث أن
ما اقترفه المعلن إليه الأول يكون (جريمة) معاقب عليها بمادة ٣٠٥

عقوبات حيث أبلغ كذباً مع سوء القصد (بواقعة) لو ثبت صحتها لاستوجبت عقاب الطالب .

وحيث أن المدعي بالحق المدني قد أصابه أضرار مادية وأدبية من جراء ذلك الفعل فإن الطالب يدعي مدنياً قبل المعلن إليه الأول بمبلغ ٥٠١ جنية علي سبيل التعويض المؤقت مع الاحتفاظ بحقه في الرجوع عليه بما يراه مستقبلاً والغرض من إعلان المبدئ/ وكيل النيابة هو تحريك الدعوى الجنائية قبل المتهم ومحاكمته طبقاً للمادة ٣٠٥ عقوبات والمواد ٢٥، ٢٦ إجراءات جنائية .

بغناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن إليهما وسلمت كل منهما صورة من هذه الصحيفة وكلفتهما بالحضور أمام محكمة الجزئية دائرة الجنج ومقرها.....

بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم الموافق / / ٢٠٠/ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعه الحكم بتوقيع أقصى عقوبة طبقاً م ٣٠٥ عقوبات لأنه بدائرة قسم أنهم المدعي بالحق المدني المحاماة إلي جانب التعويض المؤقت وقدره ٥٠١ جنية مع شمول الحكم بالتنفيذ المعجل بلا كفالة .

ولأجل العلم.....

ملحوظة:

- ١- يطلب الحاضر مع الدعوى بالحق المدني، أو بتوكيل عنه ضم الجثة المنوه عنها بصحيفة الدعوى.
- ٢- في حالة ضم الجثة يصمم الحاضر علي طلباته الواردة بأصل صحيفة الدعوى.
- ٣- للحاضر مع المتهم أو عنه بتوكيل يطلب أجلا للإطلاع والدفاع.
- ٤- علي المدعى المدني قبل تحرير صحيفة الدعوى ورفعها للتحقيق من ذكر الحكم لكنب المجني عليه وقضاء منطوق الحكم (بالبراءة).

الفصل الحادي عشر

مضي مسئولية رجل البوليس عن تفريق المظاهرات وإصابة

البعض منهم ؟

نص قرار السيد وزير الداخلية رقم ١٥٦/١٩٦٤ مجدد بالقرار ١٩٧٢/٢٨٦ في المادة ١ منه فقرة ثالثاً علي الآتي .

أن يكون ذلك حال تعرض الأمن العام (للخطر) ويراعي الآتي :

١- يوجه رئيس قوة الشرطة إنذاراً شفوياً للمتظاهرين أو المتظاهرين بأمرهم فيه بالتفرق في خلال مدة مناسبة مبنياً لهم الطرق التي ينبغي عليهم سلوكها في تفريقهم ويحذرهم بأنه سيضطر إلي إطلاق النار عليهم إذا لم يذعنوا لهذا الأمر .

ويراعي أن يكون الإنذار (بصوت مسموع) أو بوسيلة تكفل وصوله إلي أسماعهم وأن يبسر للمتجمهرين أو المتظاهرين وسائل تفرقهم خلال المدة المحددة لذلك .

٢- إذ امتنع المتجمهرين عن التفرق رغم إنذارهم وانقضاء المدة المحددة لهم في الإنذار تطلق القوة النار عليهم وينبغي أن يكون إطلاق النار متقطعاً لإتاحة الفرصة للمتظاهرين للتفرق .

٣- يراعي عند إطلاق النار أن يستخدم أولاً: البنادق ذات الرش صغير الحجم فإذا لم تجد في فض التجمهر استخدمت الأسلحة النارية ذات الرصاص، فالأسلحة السريعة الطلقات عند الاقتضاء .

٤- يجب أن يصدر الأمر بإطلاق النار (الضابط المسئول) فإذا لم يعين من قبل فيصدر هذا الأمر (أقنم المكلفين بالخدمة) .

مادة ٢: علي أفراد هيئة الشرطة في جميع الأحوال التزام القواعد الآتية:

١- أن يكون استخدام الأسلحة النارية (بالقدر اللازم) لمنع المقاومة أو الهرب، أو التفريق المتجمهرين أو للمتظاهرين، وبشرط أن يكون إطلاق النار هو (الوسيلة للوحيدة) لذلك .

٢- يجب إلا يلجأ إلي استعمال الأسلحة النارية إلا بعد استنفاد الوسائل الأخرى (كالنصح واستخدام العصي أو الغازات المسيلة للدموع) بحسب الأحوال ولكما كان ذلك ممكناً .

٣- ينبغي عند إطلاق النار في (الفضاء) مراعاة الحيلة التامة حتى لا يصاب أحد الأبرياء ويجب أن يكون التصويب عند إطلاق النار علي (الساقين) كلما كان ذلك مستطاعاً .

وبالإضافة بخصوص ذلك الآتي:

أن رجال الشرطة وهم في سبيل أدائهم لوظائفهم لتفريق المظاهرات يتمتعون (بسبب أياحه) هو (استعمال السلطة) طبقاً (م ٦٣ عقوبات)

ويشترط لإنتاج هذا السبب أثرة: بالالتزام بتعليمات مطاردة المتهم الفار (بالإنذار) ثم إطلاق النار في (الهواء) للتخوف والإرهاب فإذا دعت (الضرورة) يوجه العيار الناري (في غير مقتل) بغرض التعجيز عن الهرب دون القتل لأن الإعدام لا يكون (إلا) (بحكم قضائي) بعد تحقيق المتهم دفاعه وأخذ رأي المفتي أما لو قاوم المتهم رجال الشرطة وحاول الاعتداء عليهم أو حاول إلحاق إصابات خطيرة بهم (فبياح قتله) ولأن (حق الدفاع الشرعي عن النفس) لا يبيح للمتهم مقاومة رجال الشرطة

أنشاء قيامه بعمله حتى ولو جاوز حدوده مادام قد (حسن نيته) ما عدا حالة (الخوف من نشوء حالة الموت أو حدوث جرح بالغ من عملهم وكان له سبب معقول) (م ٢٤٨ عقوبات) هنا يسأل رجال الشرطة عن جنائية جرح أفضي إلي الموت طبقاً (م ٢٣٦ عقوبات) إذا أسفرت مطاردته لمرتكب الجريمة عن (قتله بدون مقتضى) .

من أحكام القضي:

١- (أنه وأن كان لرجل البوليس في سبيل تنفيذ ما نص عليه ق ١٩١٤/١٠ بشأن التجمهر وق ١٩٢٣/١٤ بتفريق المظاهرات والاجتماعات في الطرق العمومية أن يتخذوا من الوسائل ما يؤدي إلي تفريق المجتمعين ولا مسئولية عليهم إذ هم في سبيل القيام بهذا الواجب أصابوا أحداً منهم إلا أنهم جاوزوا في تصرفاته الحد اللازم لتحقيق هذه الأغراض فيكون هذا التجاوز اعتداء لا يحميه القانون وتقدر ذلك هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها (قاضي الموضوع) . مسئوليته إذا أصاب شخص غير متظاهر أثناء تفريق المظاهرات (طعن جنائي ١٦٧٥/٥٥ ق جلسة ١٩٩٢/٣/١٨) .

الفصل الثاني عشر
التعويض عن المنافسة
غير المشروعة

التعويض عن المنافسة غير المشروعة:

المنافسة إذا كانت مشروعة فإنها لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية والقانون لقوله تعالى (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون) (سورة المطففين الآية ٢٦) فهي تدفع إلى زيادة الإنتاج .

أما المنافسة غير المشروعة:

بما تهدف إليه من سرقة واستعمال طرق احتيالية لجذب عملاء منشأه أو صرفهم عن المنشأة فإن لصاحب المنشأة المتضرر حق اللجوء إلى القضاء طالبا كف منافسة عن ذلك إلى جانب تعويض عن الضرر الذي لحق من جراء ذلك .

ومن أحكام النقص في هذا الصدد:

١- المنافسة التجارية غير المشروعة (خطأ تقصيري) يوجب المسؤولية تجاوز حدود المنافسة المشروعة مثال: أغراء عمال محل مزاحم علي ترك محلهم إلى محل آخر (طعن ٢٥/٦٢ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٥) (طعن ٢٥/٧٨ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٢) .

٢- وجود تشابه بين أسمين مجاورين من شأنه أن يوجد لبساً لدى جمهور المستهلكين في تحديد (مصدر) منتجات كل من الطرفين يعد منافسة غير مشروعة (طعن / ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١٠) .

٣- الخطأ في دعوى المنافسة غير المشروعة هو مجرد تقليد العلامة التجارية ويتوافر إذا كان التشابه بين العلامتين مؤدياً لتضليل الجمهور واحتمال إيقاعه في اللبس (طعن ٢٢/١٧٨ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥) .

٤- تعد المنافسة غير المشروعة (فعلاً تقصيرياً) يستوجب مسؤولية فاعله (بالتعويض) (طبقاً م ١٦٣ منني) ويعد تجاوزاً لحدود المنافسة المشروعة ارتكاب أعمال مخالفة للقانون أو العادات أو استخدام وسائل منافية لمبادئ الشرف والأمانة في المعاملات إذا قصد به أحداث لبس بين منشأتين تجاريتين أو أيجاد اضطراب بأحدهما متى كان من شأنه اجتذاب عملاء إحدى المنشأتين للأخرى أو صرف عملاء المنشأة عنها (طعن ٥٥/٢٢٧٤ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢) (طعن ٢٥/٦٢ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٥).

٥- تقليد العلامة التجارية يقوم علي محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد بحيث تدعو إلي تضليل الجمهور فيعد بهذه المثابة من بين صور الخطأ الذي يمكن الاستناد إليه كركن في دعوى المنافسة التجارية غير المشروعة التي لا تخرج عن كونها دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار (طعن ٥٥/٢٢٧٤ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢).

٦- استخلاص الحكم من مطابقة (الاسم التجاري) الذي اتخذهُ الطاعنان لشركتهما باسم شركة المطعون عليه وجود تشابه بين الاسمين من شأنه أحداث لبس لدي جمهور المستهلكين في تحديد مصدر منتجات كل من الطرفين اعتباره منافسة غير مشروعة استناداً إلي اعتبارات سائغة أوردها وعلي ما أستمدته عبارات عقد تعديل الشركة بين الطرفين بغير مسخ أو تحريف إيضاحه أركان المسئولية الموجبة للتعويض (لا قصور) (طعن ٢٥/٧٨ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/١٢).

٧- بيع محل تجاري بما فيه من بضائع وتعهّد البائع فيه بعدم الاتجار في البضائع التي يتجر فيها المشتري في الشارع الذي يقع فيه المحل المبيع قام البائع بفتح محل بنفس العمارة التي بها ذلك المحل المبيع واتجاره في بعض أنواع البضائع المبيعة رفع المشتري دعوى بمطالبة البائع بالتعويض قضاء المحكمة بإحالة الدعوى للتحقيق ، لإثبات الضرر الذي لحق المشتري من جراء إخلال البائع بشرط التحريم الوارد بعقد البيع قضاء للحكم برفض دعوى المشتري لعجزة عن إثبات وقوع الضرر طعن المشتري علي الحكم والحكم التمهيدي بإحالة الدعوى للتحقيق قضاء للنقض أن البائع أخل (بولجب الضمان) الذي يلزمه بوصفه (بائعاً) وبالشروط الوارد بالعقد بعدم فتح محل منافس للنشاط وأن هذا الإخلال تعرض للمشتري في بعض المبيع من شأنه إنقاص قيمته المعتبرة أساساً في تقدير الثمن عند التعاقد وأن نقص قيمة المبيع علي هذه الصورة هو بذاته (الضرر) الذي أصاب المشتري من تعرض البائع وهو (ضرر مفترض) بحكم واجب الضمان الملزم به البائع يتحقق بمجرد الإخلال بهذا الواجب إذ هو يمثل ثمن الجزء من المبيع الذي حصل التعرض فيه من جانب البائع ومن ثم فإن الحكم التمهيدي إذ أحال الدعوى للتحقيق وكلف المشتري إثبات الضرر وكذا الحكم القطعي إذ أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى علي عجز المشتري عن إثبات الضرر يكونان قد خالفا القانون (طعن مدني ٢٢/٢٧٤ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٨) .

صيغة دعوى تعويض عن منافسة غير مشروعة

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠/

بناء علي طلب السيد/

..... ومقيم.....

ومحلة المختار مكتب الأستاذ/

..... المحامي

أنا..... محضر محكمة..... قد انتقلت حيث

إقامة

السيد/..... ومقيم.....

وأعلنته بالآتي

الموضوع

الطالب والمعلن إليه أصحاب محلات جاهزة بجوار بعض وقد مرت أيام والأمور تجري علي وتيرتها وفجأة تبدل الحال ورآه يشير لبعض الزبائن المتجهة إلي محلي بأن يدخلو محلة هو وإحراجهم بمعسول الكلام وبخفض السعر معه عن محلي وقد تكرر هذا أكثر من مرات مما جعل زبائنه يتحولون عنه إلي محل ذلك الجار إلي جانب إشاعته لهؤلاء الزبائن أن بضاعته رديئة ودرجة ثمانية الأمر الذي اضطره إلي تحرير محاضر له بتلك الوقعات أرقام وإلا انه لم يمثل برغم أخذ التعهدات عليه وقد سببت له نشاطاته

وحركاته غير اللاتقة لأضرار مادية وأدبية حيث تحول عنه معظم زبائنه
الأمر الذي حدا به إلي رفع الدعوى الماثلة بتعويض عما حاق به من
أضرار

بعض عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث أقامه المعلن إليه وسلمته
صورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة
ومقرها الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعة الحكم
بتعويض ببلغ جنية تعويضاً جابراً للأضرار المادية
والأدبية مع إلزامه المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول
بالنفاذ المعجل بلا كفالة

وثجل العلم.....

الفصل الثالث عشر

جرائم التجسس والتصنت عبر (التليفون المحمول)

التليفون المحمول: (وسيلة اتصال) قربت الاتصال والمسافات بين الأفراد وسهلت التعامل بينهم، إلا أنه يرغم ذلك نشأ عنه ظهور جرائم جديدة (كالسب والقذف، والنش في الامتحانات، والتصنت غير المشروع علي الأحاديث) .

أحوال إصدار النيابة العامة (أمر) بمراقبة محادثات تليفون المحمول :-

يجوز للنياية العامة في حالات إذا حامت شبهة ارتكاب إنسان جناية أو جنحة فطبقاً م ٢٠٦ إجراءات جنائية بعد الحصول علي (إذن مسبب) من القاضي الجزئي بعد إطلاعه علي الأوراق الأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية ومنها محادثات التليفون المحمول .

١- إذا كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في شأن جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد عن ٣ شهور .

٢- وإذا أصدر القاضي الجزئي أمره بوضع المحادثات التليفونية تحت المراقبة فإن مدة المراقبة لا تتجاوز ٣٠ يوم ويجوز للقاضي الجزئي أن يجدد هذا الأمر لمدة أو مدد أخرى مماثلة .

٣- وأن ذلك يكون في حالات (الاتجار غير المشروع في المخدرات أو تزوير العملات أو تهريب الآثار أو التهديد بالقتل) .

أحوال تسجيل المجني عليه ومصادقات الغير إذا تضمنت سب أو قذف له بدون استئذان النيابة أو المحكمة :-

لكن هناك حالة يجوز فيها للمجني عليه تسجيل مصادقات الغير إذا تضمنت سباً أو قذفاً للمجني عليه دون اشتراط استئذان رئيس المحكمة توصلأ إلي معرفة الجاني دون أن يعد ذلك اعتداء علي حرمة الحياة الخاصة والأحاديث الشخصية للمتهم (طعن جنائي ٦٥/٨٨٦٢ ق جلسة ٢٠٠٣/١٢/٢).

هل أحدث ضجيج ليلاً بالتليفون المحمول يعاقب عليه؟

ويلاحظ: أن من يستعمل التليفون المحمول في إحداث لغط أو ضجيج في الليل بالتحدث بصوت عال أو ضحكات مفتعلة طبقاً لنص م ٢/٣٧٩ عقوبات حيث تنص علي من حصل منه في الليل لغط أو ضجيج مما يكثر راحة السكان يعاقب بغرامة لا تجاوز ٢٥ جنية.

كذلك فإن م ١٦٦ عقوبات تعاقب من يزعج غيره بإساءة استعمال تليفون محمول فتتص المادة ١٦٦ مكرراً علي (يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد عن مائة جنية أو إحدى العقوبتين كل من تسبب عمداً في إزعاج غيره بإساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية ويشمل ذلك طبيعياً تليفون المحمول كما يستوي أن يقع الإزعاج للمتحدث معه علي الخط في التليفون المحمول أو من يتصادف وجوده في المكان الذي يتحدث فيه المتحدث في المحمول ويصل إلي سمعته (عبارات السب والقذف)

كما تنص م ٣٠٨ مكرر عقوبات أن كل من (قذف) غيره بطريق التليفون المحمول يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ألفين وخمسمائة جنية ولا تزيد عن سبعة آلاف وخمسمائة جنية أو إحدى العقوبتين أما من يחדش الشرف أو الاعتبار دون إسناد واقعة معينة فإنه يعاقب إذا وقع منه ذلك عن طريق التليفون المحمول بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنية أو إحدى العقوبتين وقد حكمت محكمة النقض بوقوع (جريمة السب) عن طريق (التليفون) في واقعة قررت فيها سيدة بوقوع الجريمة عليها في تحقيقات الشرطة والنيابة وثبت أن هذه العبارات البذيئة والنابية صدرت من (الجاني) وأن خجلت المجني عليها من ترديدها وأنها تمكنت من تسجيل أحاديث المتهم معها وقدم محامى هذه السيدة (شريط تسجيل) يتضمن هذه العبارات وأودعت بملف الدعوى.

شروط العقاب على التجسس على المحادثات أو التتبع بالتليفون المحمول بغير رضا المجني عليه:

جرم المشرع عمليات التصنت على الأحاديث الخاصة التي تجري عبر التليفون المحمول في (م ٣٠٩ مكرر عقوبات) حيث نصت على (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل من أعدي علي حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضا المجني عليه بأن:

١- استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيضاً كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون.

٢- التفتت أو نقل بجهاز من الأجهزة لياً كان نوعه صورة شخصية في مكان خاص .

فإذا صدرت هذه الأفعال المشار إليها في الفقرتين السابقتين أثناء اجتماع علي مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فإن رضاء هؤلاء يكون (مفترضاً) ويعاقب بالحبس (الموظف العام) الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً علي (سلطة وظيفته) ويحكم في جميع الأحوال (بمصادرة الأجهزة) وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة أو تحصل عليه كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامها .

كما تنص م ٣٠٩ مكرراً: يعاقب بالحبس كل من ذاع أو سهل إذاعة أو استعمال ولو في غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة أو كان ذلك بغير رضاء صاحب الشأن ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن ٥ سنوات كل من هدد بإقضاء أمر من الأمور المتحصل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص علي القيام بعمل أو بالامتناع عنه .

ويعاقب بالسجن الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً علي سلطة وظيفته ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها المستخدمة في الجريمة أو المتحصل عنها إلي جانب محو التسجيلات المتحصلة عنها أو إعدامها .

وينتضح مما سبق: أنه لا يجوز إطلاقاً التمسك أمام المحاكم بكل أنواعها بأي تسجيل صوتي أو بأي صورة من نوع كان إذا أخذاً بهما

بدون رضا المجني عليه لأن الاحتجاج بالتسجيل أو بالصورة يكون دليلاً واضحاً علي ارتكاب الجريمة والقاعدة أن (ما بيني علي بطل فهو بطل) .

كما أن الدستور المصري للصادر سنة ١٩٧١ في (م ٤٥ منه) أكد أن (للمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة وفقاً لأحكام القانون وقد تشددت محكمة النقض المصرية في أحكامها في قبول تسجيل الأحاديث الخاصة فقالت (ليس لمأموري الضبط القضائي أن يطلبوا من القاضي الجزئي السماح لهم بتسجيل الأحاديث الخاصة لأن من يطلب ذلك هو النيابة العامة وحدها)

وقالت (للقاضي الجزئي إذا سمح بالتصنت (بقيود) فهو خاضع في تقديره لهذه القيود لرقابة محكمة النقض .

كما أن الأمر العسكري ١٩٩٨/٣ الصادر من رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري: يحظر حيازة أجهزة للتصنت في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ويعد من هذه الأجهزة كل آلة أو جسم أياً كان شكله ومهما دق حجمه يمكن عن طريقة لسرقة السمع أو النقل أو نقل أو تسجيل المحادثات أو الإشارات التي تتم في مكان خاص من أجهزة الاتصال الأخرى سلكية كانت أو لاسلكية .

وقد نصت المادة الثمانية من ذلك الأمر العسكري علي معاقبة حائز هذا الجهاز بالحبس مدة لا تقل عن سنة وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة

أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر وتضاعف العقوبة في حديقها الأدنى والأقصى في حالة العود وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا ارتكبت الجريمة تنفيذاً لغرض إرهابي ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة ومكوناتها المضبوطة .

ويلاحظ: في النهاية أنه إذا لحق المجني عليه ضرراً من جراء التجسس والتصنت فإن من حقّه اللجوء إلي القضاء المدني للمطالبة بالتعويض المستحق عن هذا الضرر وهو ما تخلص المحكمة إلي تقديره حسبما يتضح لها من واقعة الدعوى وملابستها وظروفها وأدلتها .

والتجسس والتصنت: علي مكالمات الناس وأسرارهم (رذيلة) نها عنها الإسلام بقوله تعالى (ولا تجسسوا) كما أنه عمل إجرامي يشكل جريمة جنائية في حق مرتكبة حيث نصت (م ٣٠٩ مكرر عقوبات) علي معاقبة كل من يعتدي علي حرمة الحياة سواء من الأفراد أو ممثلي السلطة العامة بل شدد العقوبة بالنسبة للحالة الأخيرة نظراً لما يتمتع به هؤلاء من سلطات غير محدودة وإمكانات كبيرة تتيح لهم فرصة الاعتداء علي جريمة الحياة الخاصة للأفراد في كل لحظة .

فنصت (م ٣٠٩ مكرر عقوبات) علي من يعتدي علي حرمة الحياة الخاصة لأي موطن بالحبس مدة سنة إذا ارتكبت أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضا المجني عليه أ- إذا أسترقت السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من أجهزة أيضاً كان نوعه (محادثات) جرت في (مكان خاص) أو عن طريق (التليفون)

ب- إذا التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة لياً كان نوعه (صورة شخص) في (مكان خاص) .

ويعاقب بالحبس مدة حتى ثلاث سنوات (الموظف العام) الذي يرتكب أحد تلك الأفعال اعتماداً علي (سلطة وظيفته) ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها وإعدامها مما سبق يتبين أنه لقيام جريمة الاعتداء علي حرمة الحياة الخاصة يلزم .

توافر عدة شروط هي:

- ١- أن يتم التعدي بأحد الأفعال الآتية
- ٢- أن تتم الأفعال في (مكان خاص) فإن تم استراق السمع أو تسجيل الحديث أو نقلة وكان ذلك في (مكان عام) كننادي أو مقهى أو اجتماع عام فلا تتوافر بشأنها تلك الخصوصية .
- ٣- أن يتم التقاط الصور الفوتوغرافية للشخص في (مكان عام) ولو كان صاحبها في وضع لا يخل أن يراه عليه أحد وتكون الصورة عادية لا تستوجب الحماية إذا التقطت للشخص أو نقلت من (مكان عام) ولو كان في وضع لا يريد لغيره أن يطلع عليه .
- ٤- أن يتم استراق السمع أو تسجيل أو نقل المحادثات أو التقاط الصورة أو نقلها في غير الأحوال القانونية ويغير رضاء المجني عليه فإذا ثبت صدور (أمر قضائي) سواء من (النيابة) أو من (القاضي) في حدود اختصاصهما) يسمح بما سبق أو ثبت أن للمجني عليه وافق علي تسجيل أحاديثه أو تصويره فلا تتوافر أركان الجريمة وإذا تكاملت

أركان الجريمة فإن العقوبة هي الحبس مدة لا تزيد عن سنة إذا وقعت من (فرد عادي) ومدة ثلاث سنوات إذا حدثت من (موظف عام) أيضاً كانت سلطته .

ويحكم إلي جانب العقوبة الأصلية بعقوبات تكاملية هي:

١- مصادر الأجهزة المستخدمة في الواقعة .

٢- محو التسجيلات والصورة وإعلامها .

وفلاحظ مما اشتمل عليه التسجيل:

أحيانا قيام بعض الموظفي السنترالات بهذا العمل بل لا يكفي بذلك بل يتعداه إلي حد التهديد بإنشاء أمر من الأمور أو سر من الأسرار لحمله علي القيام بعمل أو الامتناع عن عمل مما يشكل معه (جناية) عقوبتها (السجن) مدة (لا تزيد عن خمس سنوات (م ٣٠١ مكرراً عقوبات) .

وعن هجبة تلك التسجيلات من الناحية القانونية

فأنها هي والعلم سواء مما دام قد تمت علي خلاف القانون (فما بنسي علي باطل فهو باطل) وأوجب المادتان ٣٠٩ مكرر و ٣٠٩ مكرراً عقوبات مصادرة الأجهزة المستعملة في الواقعة إلي جانب محو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة وإعدامها .

ويلاحظ: أن هناك حالات أجاز فيها المشرع في م ٩٥ مكرر إجراءات جنائية التعت للكشف عن جريمة من الجرائم التي وقعت فعلا فسمح بمراقبه المحادثات الخاصة بضمانات تكفل الغاية التي تجري من أجلها ويشترط تأكد قاضي التحقيق من فائدتها في إظهار الحقيقة وأن تكون الواقعة محل التسجيل تشكل جناية أو جنحة معاقبة عليها بالحبس مدة

تزيد علي ثلاث شهور فلا يجوز ذلك في المخالفات ويجب أن يكون الأمر الصادر من القاضي بالمراقبة (مسيباً) ولا تزيد مدته عن ٣٠ يوم قابله للتجديد بأمر آخر ولرئيس المحكمة طبقاً م ٩٥ مكرر إجراءات بناء علي شكوى من المجني عليه وتقرير من مدير عام مصلحة التليفونات (الأمر) بوضع جهاز التليفون تحت المراقبة للمدة التي يحددها .

وقد رغب المشرع في حماية خصوصيات الفرد وأكد علي ذلك للدستور في م ٤٥ منه حيث نص علي أن للمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها (إلا بأمر قضائي) (مسيب) ولمدة محددة وفقاً لأحكام القانون .

أما عن (الأسر ماشين) فإن الأمر مختلف فقد طلب الرقم يرد الأسر ماشين بأن المطلوب خارج المنزل وعليه إذا أراد ترك رسالة أن يسجلها بعد سماع صوت الصفارة فإن ذلك يتم باختيار طالب الرقم وبإرادته هنا (لا عقاب) ما لم يكن ما يفعله يشكل (جريمة) معاقب عليها وتوافر في حقه (القصد الجنائي) .

ويلاحظ: أنه إذا كان للشخص المرتكب للجريمة مريض عقلياً (مجنون) فتعذر به المسؤولية قانوناً وقد عرفت محكمة النقض المرض العقلي بأنه المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك، أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سبباً لاتعدام المسؤولية (طعن نقض جنائي ٣٢/٣ ق) .

ويوجد ببعض أجهزة المحمول نظام G . P . S وهذا النظام يستخدم في التّجسس صوت وصورة ويحدد مكان المتكلم والغرفة التي يكون بها وكل من حوله بالصوت والصورة وتحديد محتويات الثلاجة ويساعده حائزة علي طلب الاستغاثة بالضغط علي زر معين علي لأي جهة حكومية كالمطافي، والمستشفى، والشرطة، وفي داخل المستشفى يمكن عرض صور المرضى علي الأهالي من أي مكان خاص حتى لو كان عادي كما أنه وسيلة جديدة للتحري وجمع الجريمة عن المجرم وبشكل وسيلة للتصنت بالصوت والصورة علي أي شخص لسبب مشروع أو غير مشروع أما برنامج البلوتوث فيساعد علي عملية الربط بين المحمول والإنترنت وتحسين ألوان الصور وكمثال لنظام G . P . S جهاز موبايل موتورولا ٨٦٠ ديجيتال رقمية .

البلوتوث معناها الأشعة تحت الحمراء وأجهزة المحمول المزود بها البرنامج سهلة الاختراق يمكن لماقيا الهكركز استهداف جهاز محمول علي مسافة ميل ونصف الميل لسرقة بياناته كذلك للعنوين والرسائل وسرقة رصيد شاحن الهاتف الأنصالي ورصيد حساباته بالبنوك وللتصنت علي الهاتف ويجتاح مخترق البلوتوث ذلك للجهاز الضحية ويمكن اكتشاف الاختراق بواسطة (برامج الاختراق بالإنترنت) وأمثلة أجهزة محمول نوكيا ٦٦٠٠، ٦٨٢٠، ٦٦٧٠ وموبايل موتورولا ٨٦٠ ديجيتال .

الفصل الرابع عشر

المسئولية عن تبديد جهاز الزوجية

الأصل أن جهاز الزوجية هو (ملك الزوجة) وإثباتاً لمليكتها له يقوم أهل العروس بتحرير ما يسمي (بقائمة الجهاز) ويشتمل علي (بيان مفصل لمكونات) يوقع عليها (الزوج) بأنه (تسلمها علي سبيل الوديعة). فإذا امتنع عن تسليمه إياها أو تصرف فيه بالبيع أو الهبة أو غيره من التصرفات عد مرتكباً (لجُنحة خيانة الأمانة) باعتبار أن (عقد الوديعة) من (عقود الأمانة) طبقاً (م ٣٤١ عقوبات) وعقوبتها الحبس وغرامة لا تجاوز مائة جنية بشرط أن ينجم عن ذلك ضرر بصاحبته (للزوجة) حتى ولو رد قيمته نقداً.

ومن أحكام النقض:

١- جهاز الزوجية (من القيمات) وليس من المتليات التي يقوم بعضها مقام بعض حتى مع اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب الهلاك الأمر الذي يكون تصرف المتهم في جهاز الزوجية الذي سلم له بموجب (قائمة) منطوياً علي جريمة (خيانة أمانة) (طعن ٣٩/٩٥٣ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢) ومجموعة أحكام النقض لسنة ٢ ق برقم ٢٩٦ ص ١٤٣٤ وتكون الحجية لأصل هذه القائمة وليس لصورتها وإذا جاوزت قيمة الجهاز خمسمائة جنية فلا تثبت للوديعة إلا (بقائمة مكتوبة) فإن الوديعة لا تثبت لدي الزوج وينتفي بذلك الركن للمادي لجريمة التبديد فلا يجوز هنا الالتجاء إلي شهادة الشهود لإثبات استلام

الزوج للجهاز ولا يجوز الاحتجاج هنا (بالمانع الأبوي) لأن العرف جري بمصر علي تحرير هذه القائمة كما أن الزوجية لا تكون قد بدأت بين الزوجين لأن ذلك يتم قبل الزفاف كما لا يجوز الاستناد إلي قرينه أن كل ما في مسكن الزوجية من منقولات ملكاً للزوجة لأن هذه القرينة تطبق في (مواجهة الغير) .

كما لا يجوز للمحكمة استجواب الزوج عن واقعة استلامه لجهاز الزوجية طبقاً (م ٢٧٤ إجراءات جنائية) ما لم يقبل الزوج والمحكمة أن تطلب منه بعض الإيضاحات فإذا امتنع أو كانت أقواله مخالفة لأقواله .

في محضر جمع الاستدلالات أو التحقيق جاز للمحكمة أن تأمر بتلاوة أقواله الأولى وطلب الإيضاحات لا يكون إلا إذا ظهر أثناء المرافعة والمنقشة (بعض الوقائع) ورأت المحكمة تقديم إيضاحات عنها .

٢- التزام الطاعن (بإقراره) بأن يؤدي للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية مؤداه استعاضتها عن التنفيذ العيني (بالتعويض) قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي (قضاء بما طلبه الخصوم) أثره: لا بطلان (طعن ٥٣/٧٢١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) .

٣- لما كان ما أفصححت عنه الزوجة من اقتضاها كل حقوقها من زوجها الطاعن وتصلحها معه يعني نزولها عن ادعائها بالحقوق المدنية مما يصبح معه للحكم في الدعوى المدنية غير ذي موضوع .

(طعن ٤٤/٦١١ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) (طعن ٥٩/٨٩٩٣ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٨).

٤- الضرر الذي تختص به المحاكم الجنائية بنظر دعوى المطالبة بتعويضه بشأن جريمة تبديد منقولات الزوجية هو الضرر الناشئ عن العبث بملكية المنقولات المسلمة إلي الزوج بمقتضى عقد من عقود الأمانة ولا يصلح هذا الضرر أسساً لطلب التعويض والحكم به إلا إذا كان (محققاً).

(طعن جنائي ٥٩/١٤٧٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٣١).

٥- من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة جنحة جنائية الأمانة وقسود الضرر فعلاً للمجني عليه بل يكفي أن يكون الضرر (محتمل للوقوع) (طعن ١٥/٥٢٢ ق إدارية عليا).

٦- جنحة تبديد منقولات الزوجية وأن وصفها القانون بأنها جريمة تبديد إلا أن ذلك لا يعد كافياً بذاته لاعتبارها جريمة مخلة بالشرف (طعن ١٥/٤٩٢ ق إدارية عليا).

الفصل الخامس عشر التعويض عن فسخ الخطبة

المسئولية عن فسخ الخطبة:

تعريفه: الخطبة هي وعد بالزواج مستقبلا وليس عقد ملزم فلا يقيد الواعدين وللخاطب العدول عنها في أي وقت وأن العادة جرت أن يقوم الخاطب خلال فترة الخطبة (المهر كله أو بعضه) فإذا فسخت الخطبة بعدول الطرفين أو أحدهما فللخاطب استرداد المهر الذي لا يستحق إلا (بعقد الزواج) لكونه حكما من أحكامه ولا يترتب علي الشيء حكمة إلا بعد وجوده.

أنا ما يقدمه الخاطب من (هدايا): فتأخذ حكم (الهبة) وللواهب حق الرجوع فيها واستردادها من الموهوب إليه مادام لا يوجد مانع من الرجوع في الهبة أما إذا وجد المانع فليس من حقه المطالبة بها وبالنسبة للشبكة: فقد جري (العرف) أنها جزءاً من (المهر) فإذا لم يتم عقد الزواج فإن من حق الخاطب استردادها لأن المهر لا يستحق شرعاً إلا (بإتمام عقد الزواج) فأن حصل الطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة فإن من حق للزوج الحصول علي (نصف المهر) .
والشبكة: إذا كانت جزءاً من المهر فللزواج الحصول علي (نصفها) فإذا كانت خارج المهر: فهي من حق للزوجة باعتبارها (هدية) لقولة تعالى (أن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون) (البقرة ٢٣٧) وعموماً فإن الهدية إذا كان العدول فيها من جانب الخاطب لا يستردّها وأن ترد قيمته .
كما لا يحق لوالد الزوج في حالة وفاه ابنه:

مطالبة زوجة الابن (بالشبكة) لأنها تعد (تركه موروثه للزوجة)

حتى إذا لم يدخل بها .

وأن فسخ الخطبة:

لا يوجد التعويض إلا عن (للضرر المادي) ، ولكن إذا سبقه (استغواء) بأقوال وأفعال من الطرف العادل تعد (تغريرا) بالطرف الآخر فيجب التعويض عن (الضرر الأبدي) أما إذا استسلم الطرفان (للضعف الجنسي) فلا يجوز التعويض عن أي من الضرر المادي أو الأبدي

ومن أمثلة العلل الموجب للتعويض: طلب الخاطب ترك المخطوبة عملها الذي تتكسب منه كشرط لإتمام الزواج ثم فسخه للخطبة أو مطالبة المخطوبة أن يعد الخاطب مسكناً بمواصفات خاصة كشرط لإتمام الزواج ثم فسخها للخطبة .

هذا وقد أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكماً حديثاً (بأحقية الخاطب في استرداد الشبكة من الخطيبة ولو كان هو الذي انسحب عن إتمام الخطبة .

عله ذلك: المادة الثالثة فقرة ٣ من قانون الأحوال الشخصية التي نصت علي تطبيق أحكام المذهب الحنفي حالة خلو قانون الأحوال للشخصية من نص يحكم الواقعة ومنها مسألة (الشبكة) .

إلا أن محكمة النقض المصرية ذهبت في الطعون ٢٨/٣٠٢ ق، للطعن ٣٠/٥ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٣) إلي (أن الخطبة وأن كانت تمهيداً للزواج إلا أن (الهدايا) التي يقدمها أحد الخاطبين إلي الآخر ومنها

الشبكة بأن فتره الخطبة لا تعد من مسائل الأحوال الشخصية لكونها ليست ركناً في عقد الزواج وليست شرطاً من شروطه لتمام الزواج صحيحاً بدونها وبدون توقف عليها فتخرج من نطاق الأحوال الشخصية وتعد (الهدايا) من قبيل (الهبات) فتخضع لحكم الرجوع في الهبة م ٥٠٠ من القانون المدني المصري ويقضي بعدم أحقية الطاعن في استرداد الشبكة والهدايا إذا كان الرجوع وعدم إتمام الزواج لسبب يرجع إلى الخاطب وانتفاء العذر المقبول المبرر للرجوع وعليه فإنه باعتبار الخطبة ليست ركناً في عقد الزواج فلا ينطبق عليها نص المادة الثالثة ق ٢٠٠٠/١ بتطبيق أرجح الأقوال في مذهب الأمام أبي حنيفة في مسائل الأحوال الشخصية ويتعين تطبيق أحكام القانون المدني فإذا عدل الخاطب لغير سبب ظاهر فقد الشبكة والهدايا وإذا عدلت الخطيبة لغير سبب ظاهر ترد جميع ما قبضته من شبكة وهدايا لا تستهلك.

ومن أحكام النقض في ذلك:

١- يتعين للحكم بالتعويض بسبب العدول عن الخطبة أن تتوفر شرائط (المسئولية التقصيرية) (طبقاً م ١٦٣ مدني) بأن يكون هذا العدول قد لازمته أفعال خاطئة في ذاتها ومستقلة عنه استقلالاً تاماً ومنسوبة إلى أحد الطرفين تعد (خطأ) وأن ينتج عنه ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر (طبقاً م ١٦٣ مدني) ومعياره هو السلوك المألوف للشخص العادي في مثل الظروف الخارجية التي أحاطت بالخطيب فإذا انحرف عن هذا السلوك كان للفسخ موجباً للمسئولية وانتهت محكمة النقض إلى خطأ الحكم لقضاء بتعويض المخطوبة بمقولة أن الخاطب فسخ الخطبة لعدم

إعطاء والدها نصيبها من ماله حال حياته وعدته طيش من الخاطب
(طعن ٢٥/٤٣٨ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨) .

٢- واستطالة أمد الخطبة في الزواج والأحجام عن إتمامه ثم العدول
عن الخطبة كل ذلك أمور لا تقيد سوي العدول عن إتمام الخطبة ولا
تعد أعمالاً مستقلة بذاتها عن هذا العدول ومجرد العدول عن الخطبة لا
يعد سبباً موجباً للتعويض مهما استطلت مدة للخطبة إلا إذا اقترن هذا
العدول بأفعال أخرى مستقلة عنه ألحقت ضرراً بأحد الخاطبين (طعن
٢٧/١٧٤ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٥) .

صبيغة دعوى تعويض بسبب العدول عن الخطبة

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠/

بناء علي طلب السيدة /..... ومقيمة.....

ومحلها المختار مكتب

الأستاذ/..... المحامي

أنا..... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت حيث

إقامة

السيد/..... ومقيم.....

وأعلمته بالتالي

الموضوع

الطالبة خطيبة (المعلن إليه) منذ ما يقرب من حوالي ٣ أعوام كان دائم التردد علي منزل الطالبة لدرجة أنه علم ببعض أدق أسرار العائلة باعتبار أنه سوف يكون أحد أفراد الأسرة غير أن الطمع والجشع قد ملئه فقد أستغل علمه بثراء والدها واستمر يماطل يريد شراء والدها لشقة لمسكنهما واستمر يماطل حتى جعلها عرضة لقول الجيران وقولهم أن سبب عدم إتمام الزواج هو وجود عيب فيها وأنها سيئة السلوك وقد أنتاب أبي الشك في هذا الخطيب فرفض مطلبه وقام بفسخ الخطبة مما أضر بالطالبة خاصة وأن الشائعات التي دارت بين الجيران عنها قد سببت لها أضرار مادية وأدبية قد تكون سبباً في عدم تقدم أحد

لها مستقبلاً وحيث أن م ١٦٣ امدني تقضي بأن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بتعويضها عن الأضرار التي لحقت بها

بجاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن اليد وسلمته صورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة ومقرها صباح يوم الموافق / / ٢٠٠٦ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعه للحكم بأن يدفع للطالبة مبلغ جنية تعويضاً جابراً للأضرار المادية الألبية عما أضررت بسبب فسخ الخطبة مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

ولأجل العلم.....

الفصل السادس عشر

وفاة المتهم أثناء محاكمته جنائياً
هل يجوز الحكم علي ورثته بالتعويض
المقرر قانوناً في جريمة التهريب الجمركي؟
وهل إذا حكم علي المتهم بالبراءة هل يجوز
الحكم عليه بدفع التعويضات؟

أولاً حالة وفاة المتهم أثناء المحاكمة:

أن التعويضات التي يحكم بها في التشريعات الجزائية إلى جانب العقوبة الأصلية وهي (الحبس أو الغرامة) هي عقوبات تكميلية فيطبق بشأنها القواعد العامة في قانون العقوبات: فلا يجوز الحكم بها إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون غيرها وتحكم بها من تلقاء نفسها دون توقف علي تدخل الخزنة العامة ملتزمة في تقديرها بالحدود التي رسمها القانون كما لا يقضي بها إلا علي (مرتكبي الجريمة) (فاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم) فلا تمتد إلي ورثتهم أو المسؤولين عن الحقوق المدنية.

ويترتب علي وفاة المتهم انقضاء الدعوى الجنائية طبقاً (م ١٤ إجراءات جنائية) (فالوفاة) أحد أسباب انقضاء الدعوى الجنائية فلا يجوز الحكم بهذه التعويضات علي ورثة المتهم أو مطالبتهم بها .

ثانياً: حالة وفاة المتهم بعد الحكم عليه نهائياً بالتعويضات:

أن العقوبة (شخصية) لا يجوز تنفيذها إلا علي المحكوم عليه وحده (وبالوفاة) تسقط جميع العقوبات المحكوم بها علي (المتهم)

أما بخصوص العقوبات المالية:

فاين (م ٥٣٥ إجراءات جنائية) تقرر أنه إذا توفي المحكوم عليه بعد الحكم عليه (نهائياً) تنفذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف في (تركته) .

ومؤدي ذلك: التزام ورثته بأداء الغرامات والتعويضات المالية للمحكوم بها نهائياً علي مورثهم في حدود ما آل إليهم من تركته ولا يسقط حق

الدولة في مطالبتهم بهذه المبالغ لمجرد وفاء المتهم بل يظل هذا الالتزام قائماً في شأنهم حتى تستأدية الدولة منهم .

قضاء المحكمة الجنائية بالبراءة على المتهم في جريمة التهريب الجرمي هل يمكن الحكم عليه بنفع التعويضات الجرمية المقررة لحالات التهريب؟

والجواب:

أنه أجاز للجهة الممثلة للخزينة العامة التدخل في الدعوى الجنائية مطالبة بالحكم بإلزام المتهم بالتعويضات الجرمية المستحقة على جرمته أعمالاً لمادة ٢٥١ إجراءات جنائية التي تقضي بأن لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بالحقوق المدنية أمام المحكمة المنظور أمامها الدعوى الجنائية في أي حال كانت عليها الدعوى فإذا ما قضى في الدعوى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية واستأنفت الحكم مصلحة الجمارك وحدها للحكم الصادر في الدعوى المدنية وصدوره الحكم الصادر بالبراءة نهائياً وحائز لقوة الشيء المقضي فيه لعدم استئنافه من جانب (النيابة العامة) فإن يحق للمحكمة الاستئنافية المضي في نظرا استئناف المدعي المدني وحده ذلك أن استئناف المدعي بالحقوق المدنية ينصرف فقط إلى الدعوى المدنية ولا يطرح الدعوى المدنية أمامها لكنه لا يمنع المحكمة الاستئنافية من التعرض لوقائع الدعوى الجنائية لا للفصل فيها وإنما لإمكان الحكم في الدعوى المدنية بحيث إذا تبين لها توافر الاتهام المسند إلى المتهم فأنها تقضي

بالإلزامه بالتعويضات المستحقة لمصلحة الجمارك عن الجريمة التي ارتكبها حتى ولو قضي ببراءته.

وقد قضت محكمة النقض الدائرة الجنائية في (الطعن ٥٩/١٨٢٠٦٦ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٤) (بأن حق المدعي بالحقوق المدنية هو حق مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم وأنه متى رفع استئنافه كان علي المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبُحْث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وصحة نسبتها إلي المتهم لترتب علي ذلك آثاره القانونية غير مقيدة بما قضت به محكمة أول درجة في هذا الخصوص ولا يمنعها من ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضي لأن الدعويين الجنائية والمدنية وأن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي وإلا لعطل حق الاستئناف المقرر للمدعي بالحقوق المدنية ولعطلت وظيفة محكمة الجناح المستأنفة في شأنه إذا كان المدعي بالحقوق المدنية هو المستأنف وحده وأن الاستناد إلي قوة الأمر المقضي للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية لا يكون وفق (مادة ٤٥٦ إجراءات جنائية) إلا لـدي المحاكم المدنية وليس لـدي المحاكم الجنائية نفسها وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية.

ولذلك فإن (محكمة الاستئناف) عليها بحث مدي توافر أركان الجريمة دون أن تنقيد بالحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة وإلا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يستوجب نقض حكمها.

أحكام النقض في التعويض في مواد التهريب الجمركي:

١- ما تنضي به (اللجان الجمركية) في مواد التهريب من (المصادرة) لا يعتبر عقوبة جنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هي من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة مما مؤداه وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة أنه لا يشترط للحكم بالمصادرة طبقاً للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣/٣/١٩٠٩ في مواد التهريب (أن تكون المضبوطات تحت يد الجمارك فعلاً) قياسياً علي ما هو مقرر في قانون العقوبات من أن المصادرة لا تكون إلا إذا كانت الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلاً وحصلت من (جريمة) وإنما يجوز لمصلحة الجمارك إذا ما تعذر ضبط الأشياء المهربة التي تقرر مصادرتها الرجوع بقيمتها علي المهرب (طعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥/٤/١٩٦٩).

الفصل السابع عشر
التعويض عن
مسئولية القاضي عن إصدار
حكم خاطئ

١٠١- سابقاً: س: مسؤولية القاضي عن إصداره حكم خاطئ ترتب عليه ضرر للمتناقضين؟ هل يسأل؟ وما معيار الخطأ الموجب للمسئولية؟ وهل يجوز الحكم عليه بالتعويض؟

ج) الأصل: عدم مسؤولية القاضي عما يصدر منه من تصرف أثناء عمله لأنه خلال قيامه بمباشرة العمل المسند إليه، إنما يستعمل حقاً مخول له قانوناً وسلطته في ذلك (تقديرية) لحكمة توخاها المشرع هي توفير الطمأنينة للقاضي في عمله وإحاطته بسياج من الحماية يجعله في مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته برفع دعاوى كيدية ضده لا شيء إلا لمجرد التشهير به استناداً إلى أن القانون قد منح السبيل أمام المتناقضين للطعن في الأحكام لتدارك ما يكون القاضي قد وقع فيه من (خطأ) أثناء مباشرته لعمله.

إلا أنه حفاظاً على حقوق المتناقضين فقد قرر مسؤولية القاضي إذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها فقرر في (م ٤٩٤ مرافعات) جواز مخالصة القاضي متى وقع منه أثناء مباشرة عمله (خطأ) (مهني جسيم) وبخصوص معيار ذلك للخطأ وضوابطه قضت محكمة النقض في (الطعن ٥٨/٤٦٤ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨) و (الطعن ٥٨/٦٢٢ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٠) لم ينشر (الخطأ المهني الجسيم يقصد به الخطأ الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في غلط فاضح ما كان ليساق إليه لو أهتم بواجباته الاهتمام العادي أو لإهماله في عمله إهمالاً مفرطاً يستوي أن يتعلق ذلك بالمبادئ القانونية، أو بوقائع القضية الثابتة في ملف الدعوى وأن تقدير جسامه الخطأ يعتبر من (مسائل الواقع) التي

تدخل في التقدير المطلق لمحكمة الموضوع التي تعرض عليه دعوى المخاصمة) ويخرج من دائرة هذا الخطأ تحصيل القاضي لفهم الواقع في الدعوى وكل رأي أو تطبيق قانوني يخلص إليه بعد إمعان النظر والاجتهاد واستنباط الحلول القانونية المطروحة عليه ولو خالف في ذلك أحكام القضاء وآراء الفقهاء.

وإذا تبين للمحكمة التي تنظر دعوى المخاصمة أن القاضي المخاصم قد وقع في (خطأ مهني جسيم) أثناء مباشرته عمله فإنها تقضي بصحة المخاصمة وتحكم على القاضي (بالتعويضات) المترتبة على هذا الخطأ وما ترتب علي من (ضرر للمتقاضى) إلسي جانب المصروفات التي تكبدها في دعواه إلسي جانب (بطلان) تصرف القاضي الذي جاء مشوباً بهذا الخطأ المهني الجسيم.

أما إذا رفضت المحكمة دعوى المخاصمة فإنها تحكم على رافع دعوى المخاصمة (بغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تزيد عن ألف جنية) و (مصادرة الكفالة) التي أودعها عند التقرير برفع دعوى المخاصمة ومقدارها ٢٠٠ جنية مع التعويض أن كان له مقتضى أو محل أو وجه (طبقاً م ٤٩٩ مرافعات).

١٠٢-س) هل يعد (خطأ مهني جسيم) فهم القاضي للقانون علي نحو معين أو استنتاجه أمراً ولو كان استنتاجه غير سليم أو خطؤه في استخلاص النتائج أو في تفسير القانون؟
ج) قضت المحكمة الإدارية العليا الدائرة الثانية بجلسة ١٩٩٤/٢/١٩:

(دعوى المخاصمة هي دعوى من نوع خاص أفراد لها المشرع في قانون المرافعات أحكاماً خاصة وإجراءات معينة تسري جميعها على (أعضاء) ومستشاري محاكم مجلس الدولة نظراً لعدم تضمين قانون مجلس الدولة أحكاماً تنظم دعوى مخاصمة أعضاء مجلس الدولة على نهج ما جاء في قانون المرافعات.

وأنة وأن كانت دعوى مخاصمة للقضاة ذات طبيعة خاصة وإجراءات معينة إلا أن هذا لا يخلع عنها صفة الدعوى ولا يحلها من سلطات رفعها ولا يفرض المضي بها حتى الفصل فيها ولا يمنع من ترك الخصومة فيها أو التنازل عنها.

وقد استقر الفقه والقضاء على تفسير (الخطأ المهني الجسيم) بأنه هو الخطأ الذي ينطوي على أقصى ما يمكن تصوره من الإهمال في أداء الواجب فهو وأعلى درجات الخطأ ويكون ارتكابه نتيجة خطأ فادح ما كان ليساق إليه للقاضي لو أهتم بواجباته الاهتمام العادي أو بسبب إهماله إهمالاً مفرطاً يعبر عن (خطأ فاحش) مثل الجهل الفاضح بالمبادئ الأساسية للقانون فلا يعد خطأ مهني جسيم فهم القاضي للقانون على نحو معين ولو خالف فيه إجماع الشراح، ولا تقديره لواقعة معينة أو إساءة استنتاجه أو الخطأ في استخلاص الوقائع أو تفسير القانون أو قصور الأسباب فيخرج من دائرة الخطأ: كل رأي أو تطبيق قانوني يخلص إليه القاضي بعد إمعان النظر والاجتهاد في استنباط الحلول للمسألة القانونية المطروحة ولو خالف في ذلك أحكام القضاء أو آراء الفقهاء).

وقد نصت (م ٤٩٤ مرافعات) علي جواز مخلصمة القاضي في أحوال:

١- إذا وقع من القاضي (غش أو نذليس أو خطأ مهني جسيم)

٢- إذا امتنع القاضي عن الفصل في قضية صالحة للحكم .

٣- في الأحوال التي يقضي فيها القانون بمسئولية القاضي والحكم عليه بالتعويضات وهذه الأحوال وردت علي سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها أو التوسع فيها.

فالفش: هو انحراف القاضي في عمله عما يقتضيه القانون بسوء نية
لاعتبارات خلسة .

والغدر: هو انحراف القاضي بقبول منفعة مالية لنفسه أو لغيره لا يستحقها

والخطأ المهني الجسيم: هو الانحراف عن الحياد بمعني أنه الخطأ المهني الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في (غلط فاضح) ما كان ليساق إليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادي أو إهماله في عمله إهمالاً مفرضاً يستوي أن يكون في فهم وقائع القضية الثابتة في ملف الدعوى أو عدم الدراية بالمبادئ القانونية للمستقرة .

ويقصد بإنكار العدالة: هو رفض القاضي صراحة أو ضمناً الفصل في دعوى صالحة للفصل فيها والذي يهم هنا هو (ثبوت وقعة الامتناع) مع ملاحظة: عدم الخلط بين إنكار العدالة (بمعني الامتناع عن الفصل في الدعوى) وبين الامتناع عن نظر الدعوى .

وتنص (م ٤٩٤ مرافعات) علي جواز مخلصمة القاضي في الأحوال الأخرى التي يقضي فيها القانون بمسئولية القاضي وكمثال إذا

أبطل الحكم لعدم إيداع القاضي مسودته فإنه يكون متسبباً في (الحكم بالبطلان) وبالتالي يلزم (بالتعويضات) ودعوى المخاصمة هي دعوى (بطلان تصرف القاضي) ترفع بتقرير في قلم كتاب محكمة الاستئناف التابع لها القاضي يوقعه الطالب المخاصمة أو وكالة بتوكيل خاص.

وهي أحكام القضي:

١- عدم مسئولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله الاستثناء مسئوليته إذا (انحرف) عن واجبات وظيفته أو أساء استعمالها أن أحوال مسألة القضاة ورودها علي سبيل الحصر في أحوال مخاصمة القضاة (م ٤٩٤ مرافعات) الغش والخطأ المهني الجسيم ماهية كل منهما؟ تقدير جسامته الخطأ من سلطة محكمة الموضوع (طعن ٥٨/٧٦٤ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨).

٢- الخطأ المهني الجسيم: هو الخطأ الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في (غلط فاضح) ما كان ليساق إليه اهتم بواجباته الاهتمام العادي أو لإهماله في عمله (إهمالاً مفرطاً) يستوي في ذلك أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع النزاع الثابتة في الملف الدعوى أما الغش فهو انحراف القاضي في عمله عما يقتضيه القانون قصداً هذا الانحراف إما إثارة لأحد الخصوم الدعوى أو نكالية في خصم أو تحقيقاً لمصلحة خاصة للقاضي.

(طعن ٤٦/٩٢٠ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١٤).

٣- الخطأ المهني الجسيم هو الخطأ الفاحش الذي يبلغ من جسامته أن يدل بذاته علي (نية الغش) لولا أن الحدود تترك بالشبهات فهو (خطأ) لا

يعلوه في سلم الخطأ درجة ولا ينقصه ليصبح (غشاً) سوي أن يفترن
(بسوء النية) (استئناف المنصورة جلسة ١٩٧٨/٢/٢) مجلة قضايا
الحكومة لسنة ١٩٧٨ العدد ٢ ص ١٩٧.

٤- مؤدي م ٣/٤٩٤ مرافعت: بشرطها جواز المخاصمة أن يكون
القانون قد نص علي مسؤولية القاضي عن المخالفة وعن التعويض عنها
ولا يصح القياس في هذه الحالة علي حكم (م ١٧٥ مرافعات) التي
تنص علي مسؤولية القاضي عن التعويض في حالة عدم إيداع (مسودة
الحكم) ملف الدعوى فور صدوره مما يترتب عليه (بطلان الحكم) لأن
تقرير مسؤولية القاضي عن أعماله بدعوى المخاصمة استثناء وردت في
القانون في حالات معينة علي سبيل الحصر فلا يجوز التوسع فيها أو
القياس عليها (طعن ٥٦/٤١٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٢).

الفصل الثامن عشر التعويض عن القتل والإصابة الخطأ

التعويض عن القتل الخطأ :

القتل الخطأ في الشريعة الإسلامية:

فرض الإسلام عقوبة (الدية) أي التعويض عن القتل الخطأ مع الكفارة وتجد سندها في سورة النساء الآية ٩٢ (بسم الله الرحمن الرحيم — وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأً، ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة، وأن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق) فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليها حكيماً) .

وإذا كان القاتل مجهولاً فإن (الدية) المستحقة لأولياء الدم (لا تسقط بالتقادم مهما طال الزمن وإنما تقع علي عاقلة وهي قبيلته أو أهل بلده أو حرفته حسب الأحوال فإن لم يكن فإنها تقع علي بيت المال (بنك ناصر الاجتماعي في مصر) باعتبار بيت مال المسلمين هو عاقلته (الكبرى، ذلك أنه (لا يهدر دم مسلم في الإسلام) والهدف من الدية تطهير نفس الجاني وتأكيد توبته

والدية (واجبة) لكل مقتول ولو كان غير مسلم رجلاً أو امرأة لقولة تعالى (النفس بالنفس) وقيمتها ٤٢٥٠ جرام ذهب تدفع عينا لولي القاتل أو قيمتها نقداً حسب سعر الذهب يوم ثبوت هذا الحق رضاء أو قضاء . وقيمتها: ربع مليون جنية أو ألف دينار ذهب أو ١٢ ألف درهم فضه أو مائة من الإبل وزنه الدينار ٤,٥ جرام ذهب ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم (أن في النفس مائة من الإبل) ويجب إثبات مسئولية

الجاني (لاستحقاقها) أو إقرار الجاني وإذا نفذ القصاص في القاتل فلا تعويض لورثته للمجني عليه لأن القاتل لحقة جزاء من جنس ما جني وفي القانون الوضعي لورثة القاتل تعويض من القاتل متى أُدين .
وقد نص قتلون العقوبات في م ٢٢٨ منه علي:

من تسبب (خطأ) في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله ورعونه أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تزيد عن خمسمائة جنية أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نتصل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة إذ عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

ويقتض من هذا النص:

أن المشرع الوضعي قد غاير في العقوبة وفقاً لجسامة الخطأ وما يحيط به من ظروف وملابسات وحاله الجاني عند ارتكابه للجريمة وما إذا كان سلوكه عادياً أم غير عادي .
وعن نص م ٢٣٨ عقوبات:

فقد قضت المحكمة الدستورية العليا بمصر في الدعوى رقم ٤/١٥٠ ق دستورية (بدستوريته) وبناء عليه فإنه ينطبق علي جميع الأفعال الإجرامية ولا يستطيع أي فرد التخلل منه لأن حكم المحكمة الدستورية (له حجية مطلقة علي كافة الناس).

ومن أحكام القضي:

- من حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية (الجرائم القتل الخطأ) وقياده سيارة بدون رخصتي تسيير وقيادة وبحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر والإتلاف بإهمال التي دان الطاعن بها ولورد علي ثبوتها في حقه أدله سائغة من شأنها أن تؤدي إلي ما رتبته الحكم عليها.

لما كان ذلك وكان من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمسائلة الجنائية عن جريمتي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمنه ومكانه فينسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مما يتعلق بموضوع الدعوى وأنه وأن جار لقائد عربه خلفية أن ينحرف إلي اليسار رغبة في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروط فيها أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتكبر للعواقب كيلاً يحدث من ورائه تصادم يؤدي بحياة شخص آخر فإذا لم

يأخذ القائد حذرة كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون.

وكان الحكم الابتدائي قد استظهر (خطأ الطاعن) فيما يجمل من أن مؤدي ما جاء بأقوال الشهود وما تضمنته تحقيقات النيابة العامة ومعاينتها لمكان الحادث وما أورده التقرير الفني أن الطاعن كان يسير بسرعة لا تتلائم مع ظروف المرور بمكان الحادث وزملائه وعندما حاول تخطي السيارة النقل بمقطورتها والتي كانت تقف لعطّل أصابتها بالجانب الأيمن من الطريق في مكان مرتفع منه وعليها حمولتها لم يتبصر قدوم سيارة أخرى في الاتجاه المضاد كانت تستعمل أنوار مبهرة جعلت رؤيته للطريق غير واضحة مما كان يقتضي منه للتوقف بسيارته أو تهدئة سرعتها إلا أنه لم يقم بذلك فاصطدم بمقدمة السيارة قيادته من جانبها الأيمن بمؤخرة المقطورة من جانبها الأيسر من الخلف وقد ترتب علي فعل الطاعن هذا وفاه المجني عليه الذي كان يجلس بجوار الطاعن في المقعد الأيمن للسيارة قيادته لما كان ذلك وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئوليته مرتكبة (جنائياً ومدنياً) وتقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يتعلق بموضوع الدعوى تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغاً ومستنداً إلي أدله مقبولة وأن كان الحكم قد خلاص إلي ما يوفر ركن الخطأ وعلاقة السببية بينه وبين الضرر في حق الطاعن ودلّ علي ثبوتها في حقه بما ينتجه من وجوه الأدلة السائغة الواردة في المساق المتقدم ولا يقدر في ذلك ما تزرع به الطاعن من مخالفة الحكم للثابت بالأوراق لأن ما أسند إليه من

قوله أنه لم يحسن تقدير المسافة عند محاولته تخطي (السيارة للنقل بمقطورتها) يخالف الثابت بأقواله بالتحقيقات من أنه فوجئ بتلك السيارة متوقفة علي يمين الطريق فاستخدم الفرامل وأن ما نسبة الحكم إليه من قيادته للسيارة بدون رخصتي تسيير وقيادة يخالف الثابت بالتحقيقات من سريان رخصة التسيير واستخراجه لرخصة قيادة لما هو مقرر من أنه متى اطمأنت المحكمة إلي توافر الخطأ في حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ وكانت كل صورة منها تكفي لترتيب مسئوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر فإنه لا جدوى للمتهم من المجادلة في باقي صور الخطأ التي اسندها الحكم من إليه كما أن البين من سياق وجه النعي أن الحكم لم يجد فيما أورده بخصوص الشق الأول منه عن نص ما أنبأت به فحواه وأن ما أورده للحكم من قيادة الطاعن للسيارة بدون رخصتي تسيير وقيادة لم تكن منه إلا تقريراً لواقع لم يستند الحكم إليه في فضائه ولم يكن له أثر في عقيدته فإن كل ما يثيره الطاعن في خصوص ما تقدم لا يعدو أن يكون مجادله لتجريح أدله الدعوى علي وجه معين بما يؤدي إلي مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح من أوراق الدعوى وبالتالي فإن دعوى قصور التسيير وفساد التدليل وخطأ التحصيل ليس لها محل هنا لما كان ذلك يشترط لتوافر شرط الحادث القهري إلا يكون للجاني يد في حدوث الضرر أو في قدرته منعه فإذا اطمأنت المحكمة إلي توافر الخطأ في حق الطاعن ورتبت عليه مسئوليته بما ينتقي معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهري كما لا ينال من مسئولية الطاعن أن يكون الخطأ الذي أدى إلي

وقوع الحادث مشتركاً بينه وبين آخرين مادام أن خطأ الآخرين لا ينفي خطؤه هو ولا يستغرقه وهذا هو واقع الحال في الدعوى الماثلة وبالتالي فإن النعي على الحكم في شأن ما سلف يكون غير سديد لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر عناصر الدعوى كما أن لها وزن أقوال الشهود وتقديرها والأخذ بأقوال شاهد بينه وبين المتهم خصومه قائمة وكل جدل يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً لتعلقه بالموضوع وليس بالقانون ولا على الحكم أن التفت عن الرد عليه وكانت المحكمة قد اطمأنت إلي أقوال المهندس الفني فإن ما يثيره الطاعن في ذلك إنما ينحل إلي جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادر عقيدها في شأنه أمام محكمة النقض .

ولما كان ذلك وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة سماع الشاهد تباع السيارة النقل فإنه يعد متنازلاً عن طلب سماعه لعدم تمسكه بهذا الطلب أمام تلك المحكمة وكانت المحكمة الاستئنافية لم تر من جانبها حاجة لسماع الشاهد المذكور نظراً لما أرتأته من وضوح الواقعة المطروحة عليها فإن ما ينعاه الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل لما كان ذلك وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التي يقول بأنه أثارها في مذكرته وأغفل الحكم الرد عليها حتى يتضح مدي

أهميتها في الدعوى المطروحة فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا.

(طعن جنائي ٦٥/٣٢٦٧ ق جلسة ٢٠٠/٢/٢٢)

الإصابة الخطأ:

تنص م ٢٤٤ عقوبات علي:

من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيدائه بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب الحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تجاوز مائتي جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين وغرامة لا تجاوز ٣٠٠ جنية أو إحدى هاتين العقوبتين إذا نشأ في الإصابة عاهة مستديمة أو إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تقرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعده من وقعت ليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك.

وتكون العقوبة (الحبس) إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة تكون العقوبة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات.

وأركانها: مادي فعل الجرح الخطأ.

معنوي: نلصق الجنائي بعنصرية علم واردة.

نتيجة أو ضرر: الجرح الناجم عن الفعل الخطأ.

علاقة السببية بين فعل الجرح الخطأ والضرر .

ومما ينفي الخطأ وبالتالي أنعم المسؤولية ما يلي:

١- عدم إخلال المتهم بواجبات الحيلة والحذر مادام قد بذل عناية الشخص المعتاد .

٢- خطأ المجني عليه: وهو لا يكفي وحدة لنفي الخطأ إلا إذا استغرق هذا الخطأ خطأ للمتهم وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة الإجرامية فينبغي بذلك علاقة السببية بين فعل المتهم والنتيجة الإجرامية .

٣- نفي علاقة السببية: بانقطاع رابطة السببية بين الخطأ والضرر الذي لحق المجني عليه بإثبات ظهور الجاني فجأة أمام السيارة وعلى مسافة بسيطة بدليل المعاينة من قبل الجهات المختصة .

ومن أحكام النقض:

أن حق الإنسان في (سلامة جسده) من الحقوق التي كلفها القانون وجرم التعدي عليها وأن أصابه الجسم (بأذى) من شأن الإخلال بهذا الحق ويتحقق بمفرده قيام (الضرر المادي) (طعن ٥٩/١٢٢٤ ق جلسة / /) .

وصيغة دعوى تعويض عن قتل أو إصابة خطأ

أنه في يوم الموافق / /

٢٠٠

بناء علي طلب السيد/ (حالة الإصابة الخطأ)
أو ورثه السيد/ وهم (في حالة القتل
الخطأ)

ومقيم

ومحلهم المختار مكتب الأستاذ/.....المحامي

ومقيم

أنا.....محضر محكمة.....الجزئية قد انتقلت حيث

إقامة

١- السيد/ومقيم.....

٢- السيد/ رئيس مجلس إدارة شركة.....للتأمين

بصفته

وأعلنتهم بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠/ نسب إلي المعلن إليه بخطئه وإهماله وعدم
احترازه إصابة (أو قتل) مورث المدعين وقيدت تلك الواقعة
(جثة تحت رقم جنح)

وحيث أنه قد صدر فيها (حكم جنائي نهائي بالإدارة) فإنه يترتب علي
ذلك قيام المسؤولية في حق المتهم سبب الضرر للطلاب أو الورثة
وحيث أن المعلن إليه ملزم قبل الطالب بالتعويض عما سببه المعلن إليه
الأول من أضرار عملاً بنص م ١٦٣ مدني والتي تنص علي (كل خطأ
سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض) وحيث أنه عن هذا
التعويض فإن الطالب يطالب المعلن إليهم بتعويض أجمالي جابر
للإضرار المادية والأدبية قدره جنية عما أصاب من جراء
فقد مورثة (أو أصابته) نتيجة خطأ المعلن إليه الأول وحيث أنه طبقاً
لنصوص قانون التأمين الإجباري فإن المؤمن يلتزم بتغطية المسؤولية
المدنية الناشئة عن الوفاة (إصابة) تلحق عن حوادث السيارات إذا وقعت
داخل مصر ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض
مهما بلغت قيمته

بهاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته
صورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة
الابتدائية للدائرة م . ك . ومقرها بجلستها

المنعقدة علنا صباح يوم الموافق / / ٢٠٠ الساعة
٩ صباحاً وما بعدها لسماعة الحكم عليه بأن يدفع للطالب مبلغ
جنية تعويضاً جابر للأضرار المادية والأدبية مع إلزامه بالمصاريف
ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة .
ولأجل العلم.....

الفصل التاسع عشر

التعويض عن القذف والسب

التعويض من جريمة القذف:

الحق المعتدى عليه فيها هو المساس بالشرف والاعتبار والمكانة التي ينالها الشخص في المجتمع وللمتكون من رصيد تصرفاته وصفاته الموروثة والمكتسبة وتتحدد طبقاً لمعيار موضوعي قولمه للرأي العام في المجتمع

وتنص م ٣٠٢ عقوبات علي:

يعد قاذفاً من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبيينة بمادة ١٧١ عقوبات أمورا لو كانت صداقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة قانوناً أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه .
ومع ذلك فالظعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة:

لا يدخل تحت حكم الفقرة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ويشترط أن يثبت مرتكب الجريمة حقيقة كل فعل أسند إليه ولا يغني عن ذلك اعتقاده صحة هذا الفعل ولا يقبل من للقائف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا في الحالة المبيينة في الفقرة السابقة وتتكون تلك الجريمة من ركنين .

(أ) مادي: ويتكون من ٣ عناصر هي:

١- الإسناد بخصوص واقعة معينة لو صحت لأوجبت عتاب من أسندت إليه أو احتقاره بلصق عيب أخلاقي معين بالمقذوف (طعن ١/٧٨ ق جلسة ١٩٣٢/١/٢٥) ولا يشترط انصبابه علي شخص طبيعي فقد ينصب علي شخص معنوي كالشركة التجارية وقد يكون موجهاً إلي

مجموع من الناس فيحق لكل فرد منهم طلب التعويض عما نالته من ضرر بسبب القذف ويتحقق الإسناد ولو كان بصفة تشكيكية لأن من شأن هذا العمل أن يلقي في روع الناس ولو مؤقتاً احتمال صحة الواقعة وهو ما يكفي للمساس بشرف المجني عليه واعتباره .

٢- موضوع الإسناد .

٣- علانية الإسناد بالجهر بالقول أو الصياح أمام جمع من الناس في مكان علم .

ب) معنوي: ويتمثل في القصد الجنائي بعنصرية لإرادة وعلم .
رفع الدعوى: ترفع بطريق الإدعاء المباشر بتقديم شكوى أمام قسم الشرطة أو النيابة العامة من المجني عليه أو وكيله وتكون خلال ٣ شهور من تاريخ علمه بالجريمة ويحرر محضر بالواقعة بقسم الشرطة التي حدثت به الواقعة وتعرض علي النيابة العامة وتحدد جلسة لنظرها أمام محكمة الجench ويقدم المجني عليه في أول جلسة حافظة مستندات حوت صورة رسمية من المحضر الإداري المحرر ضد المتهم ويطلب مبلغ ٢٠٠١ جنية علي سبيل التعويض المؤقت فإذا انتهت القضية بالإدانة فيرفع بعدها المجني عليه دعوى مدنية مدعياً بالحق المدني مرفقاً صورة رسمية من الحكم النهائي في القضية الجنائية ويطلب بتعويض مدني ضد القاذف طبقاً (م ١٦٣ مدني) والقاضية بأن (كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض) .

ومن أحكام النقض:

من المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من المجني عليه أو من وكيله في المادة الثالثة إجراءات جنائية هو في حقيقته قيد واردة على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية لعلمه بالجريمة ومرتكبها فإذا كان المجني عليه قد تقدم بشكوى عن الواقعة خلال الـ ٣ شهور المتقدم بيانها إلى النيابة العامة أو قسم الشرطة التابع وتراخي تحقيقها أو التصرف فيها إلى ما بعد فوات هذه المدة فيجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق الإدعاء المباشر لأنه يكون قد حفظ له حقه من السقوط بتقديمه الشكوى في الميعاد وأبان عن رغبته في السير فيها فضلاً عن أنه لا يصح أن يحتفل معه إهانة جهة التحقيق أو تباطؤها (طعن ٥٩/٤٨١٨٢ ق جلسة ١٩٩٦/١/٩)

صيغة دعوى

جنحة مباشرة عن واقعة قذف

أنه في يوم الموافق /
٢٠٠/

بناء علي طلب السيد/ ومقيم.....
ومحله المختار مكتب الأستاذ/
المحامي
ومقيم

أنا..... محضر محكمة قد انتقلت حيث
إقامة .

أولاً السيد/ ومقيم.....
ثانياً السيد الأستاذ/ وكيل نيابة () الجزئية بصفته .
ويعلن سيادته بمقر عمله بسرايا النيابة .

وأعلنته بالآتي

الموضوع

قام المعلن إليه بتوجيه ألفاظ وعبارات يستحي الشخص أن ينطق بها
وكان ذلك علانية أمام جيرانه مما أدى إلي أهنته وجرح كرامته وأساء
إلي سمعته
وهذا الألفاظ هي.....

مما اضطّر الطالب إلي تحرير محضر تحت رقم
لسنة
إداري .

قسم وذلك بتاريخ / / ٢٠٠

وهذا المحضر مرفق معه كلفة وقائع القذف وشهادة الشهود الذين شهدوا الواقعة وحيث أن فعل المعلن إليه الأول يمثل جريمة قذف معاقب عليها طبقاً م ٣٠٢ عقوبات وحيث أن الطالب أصابه ضرر بالغ مادياً ومعنوياً فإنه يدعي مدنياً قبل المعلن إليه الأول بمبلغ ٢٠٠١ جنية علي سبيل التعويض المؤقت وتم إعلان المعلن إليه الثاني لغرض مباشرة الدعوى الجنائية قبل المعلن إليه الأول وطلب معاقبته طبقاً للمواد ٣٠٢ عقوبات.

بغناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وسلمت كل منهما صورة من هذه الصحيفة وكلفت كل منهما الحضور أمام محكمة () الجزئية دائرة الجنح ومقرها المحكمة للكلية ش السيد محمد كريم المنشية بجوار الجندي المجهول وذلك بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم الموافق / / ٢٠٠ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعة الحكم عليه إليه الأول للحكم بـ

أولاً: توقيع أقصى عقوبة منصوص عليها بقانون العقوبات.

ثانياً: إلزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ ٢٠٠١ جنية علي سبيل التعويض المؤقت مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

جنحة السب والمجني

تنص م ٣٠٦ عقوبات علي:

كل سب لا يشتمل علي إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بمادة ١٧١ بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنية ولا تزيد عن عشرة آلاف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين وقد عرفت محكمة النقص السب بأنه الشتم سواء بصريح اللفظ عيب أو تعبير يحط من قدر الشخص أو يخدش سمعته لدي غيره بما يمس الشرف والاعتبار وأمثله: عبارة كلب أو حمار أو حرامي أو معرض أو الدعاء علي المجني عليه بالخراب أو النمار وتوجيه عبارات الغزل إلي النساء دون رضائهن .

أما السب غير المعلن: كمن يبتدر المجني عليه بالسب ولم يكن المجني عليه قد استفزه إليه أما إذا حدث نتيجة استفزاز عن السب (مباحاً) .

الفصل العشرون

مسئولية وزارة التعليم عن جريمة

يرتكبها (المدرس)

أثناء الدروس الخصوصية؟

مسئولية وزارة التعليم عن جريمة يرتكبها (المدرس) أثناء الدروس الخصوصية:

الأصل في القانون: مسؤولية الدولة مدنيا عن أخطاء العاملين فيها أعمالاً لقاعدة مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة (م ١٧٤ مدني) وشروطها: وقوع خطأ من التابع أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وأن يؤدي هذا الخطأ إلى إحداث (ضرر) (بالغير) وتمتد هذه المسؤولية لتشمل أفعال باعثها غير متصل بالوظيفة وفي واقعة اعتداء مدرس أثناء إعطائها دروس خصوصية وارتكابه جريمة هناك عرض لإحدى تلميذاته وقضت محكمة الجنايات بمعاقبته بالأشغال الشاقة ٥ سنوات ثار التساؤل ما مدى مسؤولية وزارة التعليم مدنيا عن هذه الواقعة ؟

(ج) أجابت علي هذا التساؤل محكمة النقض الدائرة () (فسي (الطن ٥٨/٢٧٧٥ ق جلسة ١٩٩٢/٧/١٩) بقولها (لما كان المدرس المذكور قد هناك عرض المجني عليها (في منزله) في الوقت الذي كان يعطيها فيه درساً خصوصياً فإنه في وقت ارتكابه (العمل غير المشروع) لم يكن يؤدي عملاً من أعمال وظيفته وإنما وقعت منه الجريمة خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وفي الوقت الذي تخلي فيه عن عمله الرسمي وأنه لا يغير من ذلك أن يكون هذا المدرس قد تعرف علي المجني عليها أثناء عمله بالمدرسة وأتفق معها علي إعطائها دروساً خاصة بمسكنه وسلمها مفتاحه وطلب منها الحضور مبكراً عن زميلاتها إذ لا شأن لهذه العوامل بأعمال الوظيفة التي لا يربطها بواقعة هناك العرض رابطة بحيث لولاها ما كانت الجريمة قد

وقعت وبالتالي فلا مسئولية لوزارة التربية والتعليم عن أداء التعويض المطالب عن هذا الفعل الخاطئ طالما أن المدرس المذكور قد ارتكب عمله غير المشروع بعيداً عن وظيفته ودون خضوعه في ذلك الوقت لأي رقابة أو توجيه من جانب الوزارة المذكورة ذلك لأن مسئولية المتبوع أساسها ومناطها ما للمتبوع من سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله والرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته علي الخروج عليها وهو الأمر الذي تقوم به سلطة التوجيه والرقابة في جانب المتبوع فإذا انعدم هذا الأساس فلا يكون التابع قائماً بوظيفته لدي المتبوع ولا يكون الأخير المتبوع مسؤولاً عن الفعل الضار الذي يقع من التابع •

الفصل الحادي والعشرون
مسؤولية الممتنع عن مساعدة
شخص في خطر وكان قد
صدمه بسيارته ؟

مدي مسؤولية الممتنع عن مساعدة شخص في خطر ؟؟

تناول المشرع المصري حالة ولحده وردت (بمادة ٢٣٨ عقوبات) وهي إذا كان سبب الحادث (خطأ) صور من الممتنع نفسه نتج عنه (موت المضرور)

وكمثال: من يصدم شخصاً بسيارته في الطريق ويتركه بين الحياة والموت دون مساعدته بنقله إلى أقرب مستشفى أو بطلب النجدة له مما يتسبب في وفاته ويجب في الممتنع أن يكون قادراً على تقديم المساعدة أما إذا كان الممتنع غير مرتكب لخطأ ما فلا يسأل حتى ولو أدى امتناعه إلى وفاه المصاب وإذا قامت (المسئولية الجنائية) قامت معها (المسئولية المدنية) استناداً إلى نص (م ٢٣٨ عقوبات) .

وغير هذه الحالة لا تقوم المسئولية إلا أن هناك رأي يذهب إلى إمكان قيام المسئولية في غير هذه الحالة إذا كان الامتناع يشكل إخلالاً (بواجب عام) يقضي باتخاذ ما يلزم لحماية الغير في ظروف معينة (مصادر الالتزام د/ عبد المنعم فرج البنود ٤٢١، ٤٩٤) .

الفصل الثاني والعشرون

مسؤولية الحكومه عن الغرق
بالشواطئ والاندبيه عن الغرق
بجملات السباحه .

**التعويض عن الغرق في الشواطئ وهما مائتا السباحة
بالأنديسة والقرى السياحية بالساحل الشمالي
والغردقة ومسئولية الحكومة والأندية وإدارة القرية عن
ذلك .**

أولاً :- مسؤولية الحكومة عن الغرق بالشواطئ:

يلزم لإقامة الدولة (ممثلة في الحكومة) لشاطئ أن تقوم بتزويده بالآتي
١- (مشرف عام) للشاطئ لاتخاذ التدابير الوقائية وتحديد مناطق
الخطر .

٢- (غطاس أو أكثر) حسب اتساع الشاطئ للإنقاذ مزود بالمعدات
اللازمة .

٣- (نقطة إسعاف) مزودة (بخبير إنقاذ) مزود بالمعدات كأنبوبة
لكسجين وأدوية منشطة لعضلة القلب .

٤- (لافتات تحذير) حال هياج البحر أو الأماكن العميقة أو ذات
الأمواج التي تسحب الأشخاص .

فإذا تخلف ذلك أو بعض ونتج عنه غرق أحد المرتادين وانعقدت
مسئولية المحافظة والمحافظ بصفته التزم بالتعويض المرفوع ضده
والذي تحكم به المحكمة علي أساس (المسؤولية التقصيرية) .

أحكام النقض في مسؤولية الحكومة :-

- ثبوت خطأ الإدارة (بمحافظة الإسكندرية) في عدم إيجاد أشخاص
فنيين وأتوت وعقاقير لإسعاف من يشرف علي الغرق من المستحمين

ووقايتهم من الغرق وإسعافهم وأن عدم إسعاف المشرف علي الغرق بعد إخراجهم من المياه من شأنه أن يؤدي إلي وفاته استخلاص الحكم توافر علاقة السببية بين الخطأ والوفاة التي ألحقت الضرر بورثته (لا قصور) (طعن ٣٤/٤٨٣ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٨) للسنة ١٩ مكتب فني ص ١٤٤٨.

تانياً: مسؤولية الأندية عن الغرق بحملات السباحة.

يجب علي الأندية عند أقلمتها حملات للسباحة توفير الآتي:

- ١- تعيين مشرفين وغطاسين.

- ٢- إنشاء نقطة إسعاف مزودة بسيارة لنقل الغرقى إلي أقرب مستشفى.

فإذا تخلفت تلك التدابير أو بعضها وأدي عدم توافر ذلك إلي غرق أحد المرتادين لتعقدت مسؤولية مجلس إدارة النادي والتزمت بالتعويض المرفوع ضد / رئيس النادي بصفته والذي تحكم به المحكمة طبقاً لقواعد المسؤولية التصيرية (م ١٦٣ منفي).

وفيما يلي أحكام النقض في مسؤولية النادي:

- ١- إذا كان استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض إلا أن ذلك مشروط بأن تورد الأسباب السائغة للمؤدية إلي ما انتهت إليه وإذ يتضح أن محكمة الموضوع قد سلمت بغياب المنفذ عن النادي يوم وقوع الحادث وأنه وقت نزول (الصبي) إلي الماء لم يكن (المشرف) موجوداً بساحة الحمام ولكنه أنصرف إلي غرفة المكينات وأن طبيعة عمل المشرف تقتضي وجوده دائماً بالحمام لمنع صغار

السن من النزول إلى الماء تقع متي كان المنقذ (غير موجود) ولا يوجد سوى حمام واحد في المباني المخصصة لكل عمال الشركة فيفترض أن الوفاة حدثت نتيجة للغرق في هذا الحمام الذي يعتبر من الأشياء التي تقع في حراسة الشركة فإن ما أوردته للحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال (طعن ٤١/٤٧٤ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) السنة ٣٠ ص ٣٥٦ (طعن ٥٦/١٧٨١ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٥).

٢- غرق الابن في حمام السباحة وتراخي وإهمال (ملاحظ الحمام) عن إغاثة (الغريق) في الوقت المناسب فإن هذا (الإهمال) يشكل (خطأ) كان هو السبب المباشر في للغرق وإحداث ضرر (للغير) وهم هنا (والديه) وبالتالي يسأل (التابع) (وهو هنا للملاحظ) عن هذا (الخطأ) الذي سبب (ضرر) (للغير) (حال تأدية وظيفته أو بسببها وبالتالي مسئوليته (المتبوع) عن (أعمال) تابعه خاصة وأنها هي التي (تتدب) من يقوم (بالملاحظة والإشراف على الحمام) بما يتوافر معه (علاقة التبعية) وأن ذلك له سند ثابت بالأوراق وتعال عن الضرر الذي لحق (المطعون عليهما) بسبب غرق أبنهما (في حمام السباحة) وهو سبب كاف لحمل قضاء الحكم المطعون فيه دون نظر إلى باقي الأسباب الأخرى (م ١٥٢ مدني قديم) (طعن مدني رقم ٢٠/٣٠ ق جلسة ١٩٥٢/١١/١٣) السنة الرابعة بند (١٥) ص ٨٨ وما بعدها.

**ثالثاً: مسئولية القرى السياحية بالساحل الشمالي والغردقة
عن الغرق بشواطئها :**

يجب علي إدارة القرية بالساحل الشمالي والغردقة تزويد الشواطئ المطلة عليها بغطاس وآلات مساعده له كقارب وعوامة وحبال ونقطة إسعاف لتقديم الأكوية وأدوية جروح ومنشطات لعضلة القلب وأن تحدد مناطق الخطر بعلامات ظاهره للتنذير فإن أهملت ذلك ونتج عن ذلك غرق أحد الرواد فإن (لورثة الغريق) الرجوع علي إدارة القرية بالتعويض علي أساس المسؤولية التقصيرية طبقاً (م ١٦٣ مدني) وذلك لإخلالها بواجب قانوني علم مفروض علي كل شخص بعدم الإضرار بالغير مادام أنها قد أعدت المكان كشاطئ فإن من واجبها تزويده بكل ما هو ضروري للرواد وإلا عدت مرتكبه (لخطأ) وعليهم إثبات باقي عناصر المسؤولية من ضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر الناتج عنه.

رابعاً: تقادم دعوى التعويض المدنية في الحالات الثلاثة مسالفة الإشارة:

تتقادم دعوى التعويض المدنية علي أساس المسؤولية التقصيرية (طبقاً م ١٦٣ مدني) بـ ٣ سنوات طبقاً (م ١٧٢ مدني) من اليوم الذي علم فيه المضرار بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه فإذا لم يتحقق ذلك كانت مده السقوط هي ١٥ سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع والمقصود بالعلم هو (العلم اليقيني) الحقيقي وكمثال أن تتقرر المسؤولية (بحكم جنائي نهائي) أما العلم الظني فلا يبدأ به تقادم (طعن ٥٣/٩٢٤ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٤) وأن انقضاء مدة (الـ ٣ سنوات) دون مطالبة ينطوي علي تنازل المضرور عن حق التعويض (الطعن السابق).

الفصل الثالث والعشرون
مسؤولية الصحافة والصحفي
ورئيس التحرير ورئيس الحزب
عما ينشر في الصحف من نقد ؟

مسئولية الصحفي عن النشر والنقد

شروط إباحة حق النشر والنقد .

أن حق النشر والنقد مباح ثلاث شروط هي .

- ١- صحة الواقعة أو الاعتقاد بصحتها وطابعها الاجتماعي .
- ٢- موضوعية العرض واستعمال العبارة الملائمة .
- ٣- حسن النية بأن يكون الهدف من نشر الخبر أو توجيه النقد تحقيق مصلحة المجتمع وليس التشهير أو الانتقام والتجريح والمساس بالشرف والسمعة .

ومن أحكام التقاضي :

- ١- إذا كان (سند إباحة) حق النشر والنقد هو (استعمال الحق وما يقتضيه من وجوب توافر الشروط العامة لهذا الاستعمال ومنها .
(أ) صحة الواقعة أو الاعتقاد بصحتها وطابعها الاجتماعي كشرط لتحقيق المصلحة الاجتماعية التي تقوم عليها تلك الإباحة ذلك لأن المجتمع لا يستفيد من نشر خبر غير صحيح أو نقد يقوم على تزيف الحقائق وتشويهها أو يتناول واقعة تمس الحياة الخاصة لشخص معين ولا تهم المجتمع في شيء .

(ب) موضوعية العرض واستعمال العبارة الملائمة وتعني أن يقتصر الصحفي أو الناقد على نشر الخبر أو توجيه النقد بأسلوب موضوعي فلا يلجأ إلي أسلوب التهكم والسخرية أو يستعمل عبارات توحى لقارئة بمدلول مختلف أو غير ملائمة أو أقصى من القدر المحدود الذي يقتضيه

عرض الواقعة أو التعليق عليها فإنه وأن كان للنقاد أن يشتد في نقد أعمال خصومة ويقسوا عليهم إلا أن ذلك مشروط بعدم تجاوز حد النقد المباح فإن تعداه إلى حد الطعن والتشهير والتجريح أو المساس بالشرف أو السمعة فقد حقت عليه كلمة القانون ومعيار ملائمة العبارة ضابطة هو ثبوت ضرورتها لتعبير الناقد عن رأيه بحيث يتبين أنه لو كان قد استعمل عبارات أقل عنفاً فإن فكرته لم تكن لتحظى بالوضوح والهدف والتأثير المرجو والمنشود ولقاضي الموضوع سلطة تقديرية مطلقة في تقدير التناسب بين العبارات من حيث شدتها والواقعة موضوع النقد بهدف تحقيق الصالح العام للمجتمع وليس التشهير أو الانتقام (طعن ٥٩/١٥١٢ ق جلسة ١٩٩٥/٢/٨)

(جـ) حسن نية: بأن يكون الهدف من نشر الخبر أو توجيه النقد تحقيق مصلحة المجتمع وليس التشهير أو الانتقام (طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠).

٢- أن حرية الصحفي في نشر ما يحصل عليه من أنباء ومعلومات ليست بالفعل المباح علي إطلاقه وإنما هي (محدودة) بالضوابط المنظمة لها مناهلها: المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ علي الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام الحياة الخاصة للمواطنين وعدم الاعتداء علي شرفهم وسمعتهم ذلك أن حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص وبالتالي فإنه يلتزم بأن يكون النشر لمعلومات صحيحة وفي إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ علي الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام

الحياة الخاصة للمواطنين وعدم الاعتداء علي شرفهم وسمعتهم ذلك أن حرية الصحفي لا تتعد علي حرية الفرد وأن عليه التزام بأن يكون النشر لمعلومات صحيحة وفي إطار مقومات المجتمع وعدم الاعتداء علي شرف وسمعة المواطنين لأن للماسر بالشرف والسمعة متى ثبتت عناصره هو ضرب من ضروب (الخطأ) الموجب للمسئولية يكتفي فيه أن يكون المعتدي قد انحرف عن السلوك المألوف (للشخص المعتاد) (بعدم التأكد من صحة الخبر) (طعن ٥٨/٥٢٧ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩) (طعن ٢٩٧٢ / ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠ / ٣ / ١) .

٣- إقامة الحكم قضائه برفض الدعوى علي ما ذهب إليه أن ما سلكته صحيفة الأهرام القاهرية بنشر الخبر موضوع للتداعي أو غيره طالما تضمن النشر للخبر الإشارة إلي المصدر الذي تلقى فيه المراسل للخبر فلا تثريب علي الصحيفة طالما أن هذا المصدر مشهود له عالمياً بأن يتحرى الصحة والصدق وتتأمل عنه أجهزه الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة فإن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجب هذا (الخطأ) عن استظهار مذي توافر للتسرع وعدم التحقق من صحة الخبر المتعلق باتهام الطاعن بالتآمر مع دولة أجنبية علي سلامة وأمن وطنه وأثر ذلك علي (قيام ركن الخطأ) الموجب (الحكم بالتعويض) أو انتفاؤه مما يعيبه بالقصور في التسبب وأنه متى ثبت عناصر الاعتداء علي المقومات الأساسية للمجتمع بنشر أعمال فاضحة فإنه لا يشترط أن يكون المعتدي سيئ النية وإنما يكفي أن يكون (متسرعاً) لأن في التسرع (انحراف عن السلوك المألوف للشخص المعتاد) وهو ما يتوافر

به الخطأ الموجب للتعويض للمدني بخلاف توقيع العقوبة هذا إلى جانب أن سوء النية ليس شرطاً في المسؤولية التقصيرية كما هو شرط في المسؤولية الجنائية (طعن ٥٢/١٨٤٤ ق جلسة ١٩٩٠/٦/١٧ السنة ٤١ ص ٣١٠).

وللناقد نقد أعمال خصومة بشرط:

- ١- عدم تعدية حق النقد المباح.
- ٢- عدم خروجه إلى التشهير والتجريح وإلا التزم (بالتعويض) (طعن ٦٩/٢٩٧٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١).

وإباحة حقّي النشر والنقد شروطها:

- ١- صحة الواقعة موضوع النشر أو الاعتقاد بصحتها.
 - ٢- واقتصار الناقد علي نشر الخبر أو عرضة للنقد بأسلوب موضوعي مع استعمال العبارة الملائمة وقيام حسن النية بأن يكون الهدف (تحقيق مصلحة المجتمع) وليس التشهير أو التجريح أو الانتقام أو استعمال أسلوب التهكم والسخرية أو استعمال عبارة توحى للقارئ مدلول مختلف أو غير ملائم أو اقصى من القدر المحدود الذي يقتضيه عرض الواقعة أو التعليق عليها مجاوزة ما سبق أثره مسؤولية الناقد بالتعويض.
- (طعن ٥٩/١٥١٢ ق جلسة ١٩٩٥/٢/٨).

كما أن (المساس) (بالشرف والسمعة) متى ثبتت عناصره (خطأ) موجب للمسؤولية (عدم التأكد من صحة الخبر) انحراف عن السلوك المألوف للشخص المعتاد كفايته لتحقيق هذا للخطأ (طعن ٥٨/٥٢٧ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٩).

ومن تطبيقات محكمة النقض في هذا الصدد:

١- خطأ الناشر الموجب للمسئولية المدنية:

عدم اشتراط (سوء النية) لدية لتحققه يستوي أن تكون العبارة المنشورة منقولة عن الغير أو من إنشاء (الناشر) مؤداه: نشر الجريدة التي يمثلها المطعون ضدها أن للرقابة الإدارية أبحاث الطاعن إلي النيابة العامة لاستغلاله سلطة نفوذه أثناء التحقيق وقبل أن يقول القضاء كلمته (بحكم نهائي) اتهم له من الجريدة يمر بسمعته قبل تحديد موقفه بصفة نهائية اعتباره (خطأ) موجباً للمسئولية المدنية رفض الحكم المطعون فيه دعوى الطاعن بالتعويض مؤسداً قضاءه علي أن ما نشرته الجريدة لم يتعد نقل تقدير للرقابة الإدارية إلي (النيابة العامة) مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه (طعن ١٨٨٣/٦٢ ق جلسة ١٩٩٨/٧/٩) ذلك أن (حصانه النشر) قاصرة علي الإجراءات القضائية العلنية والأحكام الصادرة بجلاسة علنية وعدم امتدادها إلي التحقيق الابتدائي أو التحقيقات الأولية أو الإدارية مخالفة ذلك أثره: تحمل الناشر مسئولية نشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يتخذ فيها من ضبط أو حبس أو تفتيش أو اتهام أو إحالة إلي المحاكمة (طعن ١٨٣٣/٦٢ ق جلسة ١٩٩٨/٧/٩).

٢- دعوى الطاعنين بالتعويض (الإساءة المجلة) للمطعون ضدها حق النشر والنقد الفصل فيها مقتضاه: وجوب بحث وتمحيص المقال المنشور وما إذا كانت عباراته التزمت الضوابط المنظمة لحق النشر والنقد وأن قوة العبارة تقتضيتها ضرورة تجلية وإظهار قصد الناقد وأن

رائدها (المصلحة العامة) وليس الطعن والتجريح القضاء برفضها تأسيسا علي أن التطرف الديني (وباء يجب استئصاله) ولا ضير في نشر الصور الإباحية لشيوعها وألفها وأن مسلك الطاعنين في محاربتها تدخل مردود في شئون الآخرين وأن المجلة تغيت (المصلحة العامة) ٤٠ وقوف الحكم علي عناصر الدعوى ونشغاله بهذه الآراء التي لا صلة لها بموضوعها مؤداه: قيامه علي غير أسباب تحملها (قصور وفساد في الاستدلال) تلك أن النقد المباح هو مجرد إيداء للرأي في أمر أو عمل دون المسلس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته وأن تناول قضايا النشر باعتبارها من الأحداث العامة ليس بالفعل المباح علي إطلاقه.

فالضوابط المنظمة له مناطها: المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ علي الحقوق العامة وفيها احترام حرية الحياة الخاصة للمواطنين وعدم الاعتداء علي شرفهم وسمعتهم وانتهاك محارم القانون فللنقد أن يشهد في نقد أعمال خصومة بشرط عدم تعدي حق النقد المباح وأن خروجه عن ذلك إلي الطعن والتشهير والتجريح مؤداه وأثره تحقق مسئوليته وأنه لا يجوز عرض الصور والإعلانات وغيرها المناقبة للأدب العامة (المادتان ١٧٨، ١٧٨ مكرر عقوبات) وأن انحراف المدعى المطعون ضدها عن حق النشر والنقد وانطواء ما نشرته من طعن في سمعة الطاعنين وتجريحها وزارية بالقيم الدينية والناهضين لحمايتها أثره: وجوب تعويض الطاعنين عما أصابهم من ضرر أدبي من جراء

ذلك (طعن ٢٩٧٢/٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١) وقبل أن ننهي حديثنا عن الصحافة ولأهمية هذا الموضوع نعرض لـ ٣ نقاط هامة فيما يلي :-

النقطة الأولى: بخصوص نشر ما يسبق المحاكمة من إجراءات الاستدلال والتحقيق؟

فالقاعدة: هي السرية المطلقة فلا يسمح للجمهور (بمشارعتها) (م ١٧٥ إجراءات جنائية) وبالتالي فليس للصحف أو أي وسيلة إعلام نشر أو إذاعة ما يتم من إجراءات كالقبض والحبس وتوجيه الاتهام ويبرر تلك السرية أن الجريمة لم تكتشف بعد ملابساتها ويسعى التحقيق إلي التتقيب عن كل (الأدلة) التي تدين المتهم أو تبرئة وأن السرية تتجلى أهميتها في ناحيتين:

الأولى: هي عدم تمكين الجناة من إخفاء الأدلة أو تشويهاها والثانية تكفل أن يظل المحقق بعيداً عن انحياز وسائل الإعلام ضد المتهم أو تعاطفها معه إظهاراً للحقيقة وتحقيقاً للعدالة ويستوجب أصل البراءة الذي فُدره الدستور في م ٦٧ منه هذه السرية صوناً لكرامة الإنسان فقد يتمكن من هدم كل ما قام ضده من أدلة وإظهار براءته دون مساس بشرفه واعتباره الذي يلوثه النشر ولا يطهره حفظ انقضية أو القضاء ببراءته ولو تم نشره ولم يكتف (قانون الإجراءات الجنائية) بتقرير هذه (السرية) وإنما أسبغ عليها حماية جنائية مزدوجة وذلك بمعاقبة كل من يفشي (أسرار التحقيق) ممن يتصلون به كأعضاء النيابة والصحفيون وأعضاء الضبط القضائي والمحامين عن الخصوم بعقوبة جريمة إفشاء السر المهني (م ٧٥ إجراءات جنائية والمادتين ١٨٩، ١٩٠ عقوبات

التي تعاقب كل من نشر علناً بياناً عن قضية تتم إجراءاتها سراً وهو ما ينطبق على الخصوم حاضري التحقيق فضلاً عن المؤتمنين على السر المهني وليس لمن ارتكب أي من الجريمتين السابقتين أن يحتج باعتقاده صحة ما اسنده للمتهم لأن صحة الواقعة ذاتها (لا تنفي المسؤولية الجنائية) ولا أن يتمسك بأنه أراد بالنشر تحذير الناس من مثل هذا المتهم فذلك باعث على الجريمة لا ينفي قيامها .

والنقطة الثانية هي: مسؤولية رئيس الحزب عما ينشر في جريدته؟

ذهبت محكمة النقض في (الطعن الجنائي ٥٩/٢٧٣٥٤ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥): إلى أن (مسئولية رئيس الحزب عما ينشر بجريدته مقصورة على (المسؤولية المدنية) لأن المقرر في التشريعات الجنائية أن الإنسان لا يسأل بصفته فاعلاً أو شريكاً إلا عما يكون لنشاطه المؤتم دخل في وقوعه طبّقاً لأوامر الشارع ونواحيه، ولا مجال للمسؤولية المفترضة أو المسؤولية التضامنية في العقاب إلا (استثناءً) وفي الحدود التي نص عليها القانون ويجب للتحرز في تفسير القوانين الجزائية وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التائيم وأن المشرع لم يشر في م ٢/١٥ ق ١٩٧٧/٤٠ في شأن الأحزاب السياسية مضافة بقانون ١٩٧٩/٣٦ لم يشر إلى نوع هذه المسؤولية كما لم يشر في م ١٩٥ عقوبات التي ترتب مسؤولية رئيس التحرير الجنائية إلى مسؤولية رئيس الحزب مما يجب

معه التحرز في التفسير وعدم تحميل عبارة فوق ما تحتمل وتفسيره لمصلحة المتهم فتكون المسؤولية قاصرة على المسؤولية المدنية فقط)

والنقطة الثالثة: حق الرد والتصحيح في الصحف:

فقد جاء ق ١٩٩٦/٩٦ بالصحافة معالجا هذا الموضوع فخصص له ست مواد من المادة ٢٤-٢٩ ونصت م ٢٧ منه علي أنه إذا لم يتم نشر التصحيح خلال ٣ أيام تالية لتسلم التصحيح جاز لذوي الشأن أخطار المجلس الأعلى للصحافة كتاب موصى عليه بعلم الوصول لاتخاذ ما يراه في شأن نشر التصحيح وشدد المشرع العقوبة علي رئيس التحرير الذي يمتنع عن نشر التصحيح الحبس مدة لا تقل عن ٣ شهور وغرامة لا تقل عن ألف جنية ولا تجاوز ٤ آلاف جنية أو إحدى هاتين العقوبتين وللمحكمة عند الحكم بالعقوبة أو بالتعويض المدني تأمر بنشر الحكم في صحيفة يومية واحدة علي نفقة الصحيفة المدانة فضلاً عن نشره بذات الصحيفة التي نشر بها المقال أو الخبر موضوع الدعوى ونصت م ٢٩ من نفس القانون علي انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لرئيس التحرير أو المحرر المسئول عن جريمة الامتناع عن النشر إذا قامت الصحيفة بنشر التصحيح (قبل) تحريك الدعوى الجنائية ضدّها.

إلا أنه يلاحظ: أن التطبيق العملي للمادة ٢٧ ق ١٩٩٦/٩٦ والخاصة بإخطار المجلس الأعلى للصحافة لاتخاذ ما يراه في نشر التصحيح أثبت صعوبة قيام ذلك المجلس بدورة كملأ في هذا الصدد لاقتضاه إلي آلية فعالة لتنفيذها

أثر النقد الذي يتجاوز الحد إلى التشهير والتجريح والانتقام وسوء القصد أو ازدراء الأديان ؟

١- إذا كان للنقاد أن ينقد أعمال خصومة إلا أن ذلك يجب إلا يتعدى حد النقد المباح فإذا خرج ذلك إلى حد الطعن والتشهير والتجريح فقد حقت عليه كلمة القانون مما يتعين معه تطبيق المادتين ١٧٦، ١٧٨ عقوبات والأولى تعاقب بالحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كان هناك تحريض علي طائفة أو علي الازدراء بها إذا كان من شأن التحريض تكدير السلم العالم وقد يكون ذلك بالكتابة أو بالرسوم أو بالصور الشمسية أو بالرموز أو أي طريقة أخرى ويكفي أن يثبت علي المتهم كتابة المقال أو نشر الصور المتضمنة الإثارة فصول النشر يكون شاهدا علي قيام القصد الجنائي وهو يستفاد من إتيان الفعل المادي المكون للجريمة بعنصرية علم وارده ولا يشترط أن يقصد المتهم إلي تكدير السلم العام (طعن جنائي ١٧/٤٣ ق جلسة ١٩٤٧/١/٢١) أ. (م ١٧٨ عقوبات) فتعاقب بالحبس مدة لا تزيد علي سنتين والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين كل من قام بتوزيع أو لصق مخطوطات أو صور أو رسومات يدوية أو فوتوغرافية أو مجرد إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة إذا كانت منافية للأداب العامة وإذا ما ارتكبت الجرائم السابقة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسئولية كفاعلين أصليين بمجرد النشر .

٢- أن الفعل البشري قد صيغ بحيث يقبل الفكاهة ويطرب لها إلي جانب حبه للعبقرية والعظمة ولا يجد غرابه أو بأساً في أن يضحك علي

حساب هذه العبقرية ويستمتع بالسخرية منها دون أن يكون في خطر
الساخر والضاحك نوع من أنواع الخبث أو سوء القصد لأن ذلك إنما
يكون رغبة إنسانية كامنة في العقل قد يوقظها مثل هذه الرسوم من
ناحية وشدة الرزانة والتوقر لدي بعض الأشخاص والعظماء وكبار
المسؤولين من ناحية أخرى إذا لا يطبق للناس الالتزام بهذا التوقر
والاحترام الشديد في كل الأوقات لشخص مهما يكن شأنه علي أن نلك
لا يعني أن الفكاهاة والدعابة تقبل (الغلو فيها) إلي مالا نهاية فقد يهبط
الغلو إلي سوء القصد والشطط وعدم مراعاة الأحوال وهو ما يقتضي
مسائلة المتهم بشأنه (طعن نقض جنائي جلسة ١٩٣٤/٣/١٠).

مسئولية رئيس التحرير عن المتسرع في نشر خبر بدون تربية:

١- إذ كان البين من الأوراق أن جريدة الأهرام التي يرأسها المطعون ضده قد نشرت خبراً بعدها الصار بتاريخبالصفحة يفيد أن الطاعن قتل شقيقة خطأ حال إطلاقه أعيرة نارية من مسدسة غير المرخص احتقاء بعرض شقيقتيها رغم أن النيابة تولت تحقيق الواقعة وأصدرت قرار بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية ولم توجه اتهاماً للطاعن ولم تكشف الأوراق عن دليل على صحة ما نسبته إليه الجريدة وهو مسلك ينم عن التسرع ويعد ضرباً من ضروب الخطأ الموجب للمسئولية لا يشترط لتحقيقه توافر سوء النية لدى مرتكبه وتقوم به مسئولية المطعون ضده بصفته عن هذا النشر وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وأقام قضاءه برفض دعوى التعويض (عن الأضرار الناجمة عن خطأ الناشر) على سند من عدم وجود خطأ في جانب الصحفي محرر الخبر وانتفاء سوء نيته فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال (طعن ٨٢٧١/٦٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٣/١٢).

٢- جعل القانون مسئولية رئيس التحرير بالجريدة (مسئولية مفترضة) طبقاً (م ١٩٥ عقوبات) مردداً افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدة وأذنه بنشرة وافتراض المشرع أنه مرتكب لجريمة النشر ولو لم يكن فاعلها الحقيقي أو اشترك في ارتكابها بالمعنى القانوني فإذا أصاب

الغير ضرر من هذا النشر كان له أن يرجع علي رئيس التحرير
بالتعويض (ملعن ٤٩/١٧٢٣ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢)٠

الفصل

الرابع والعشرون

مسؤولية سائر الشركه بعدم
منافسة الشركه التي يعمل بها
وعدم اختلاس الأموال التي في
عهده ؟

(ب) مدي مسؤولية مدير الشركة تجاه الشركة التي يعمل

بها؟

(ج) أن من بنود عقد الشركة تحديد نطاق سلطة المدير فإن لم ينص في عقد الشركة على ذلك فإن للمدير القيام بكل أعمال الإدارة والتصرفات التي تدخل في غرض الشركة وليس للشركاء التدخل في إدارة الشركة أو الاعتراض على أعمال المدير إذا كانت من حدود سلطته (م ٥١٦ مدني) ولكن من حق الشركاء الرقابة والإشراف على أعمال المدير من خلال الإطلاع بأنفسهم على دفاتر الشركة ومستنداتها ولا يجوز الاتفاق على سلبهم هذا الحق (م ٥١٩ مدني) ويجوز أن تحدد سلطات المدير (بقيد) كحرماته من مباشرة تصرفات معينة (كالهين) أو من مباشرة صفقات إذا تجاوزت مبلغاً معيناً وفي هذه الحالة يتمتع على المدير تجاوز هذه القيود فلا يجوز له مباشرتها إلا بأذن خاص من الشركاء كما لا يجوز له التبرع من أموال الشركة إلا في حدود ما جري به العرف .

كما لا يجوز له منافسة الشركة (بتجارة مماثلة).

كما لا يجوز له التعاقد مع نفسه باسم الشركة دون ترخيص من الشركاء وذلك (لتعارض المصالح).

والمدير في علاقته بالشركة تكليفه أنه (وكيل بأجر) فعليه التزام ببذل عناية الرجل المعتاد فيسأل في مواجهة الشركة أو الشركاء عن الضرر الناجم عن أخطاؤه ولو كانت يمسيرة كمنافسة الشركة أو إغفال القيام

(بقيد عقاري) وتعد مسؤوليته هنا (عقدية) كما يسأل عن الأخطاء التي يرتكبها في مواجهة دائني الشركة وتعد مسؤوليته هنا (تقصيرية) .
كما يسأل (جنائياً) عن جريمة جنحة خيانة أمانة طبقاً للمواد ٣٤١، ٣٣٦ عقوبات والمادة ٦٩٩ مني إذا اختلس أموال الشركة وإذا تعدد المديرون كانوا مسئولين قبل الشركة بالتضامن عن أخطائهم المشتركة وليس للمدير أنابه غيره في إدارة الشركة وإلا كان مسئولاً عن عمل النائب وكان الاثنان (متضامنين في المسؤولية) كما يسأل عن جنحة سرقة طبقاً (م ٣١١ عقوبات)

(طعن جنائي / ق جلسة ١٩٧٥/١١/٣٠).

كما يسأل عن جنحة اختلاس واستيلاء علي أموال الشركة طبقاً (للمواد ١١٣ مكرر عقوبات معمله بقانون ١٩٧٥/٦٣).

هذا بجانب أن رئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة هو (وكيل عن المساهمية) فعلاقته بهم (عقد وكالة) طبقاً (م ٦٩٩ مني) والمعروف أن (عقد الوكالة) من عقود الأمانة طبقاً (م ٤٣١ عقوبات) خاصة وأنه الممثل القانوني للشركة ومناط به الحفاظ علي حقوق الشركة وهو (التزام بتحقيق نتيجة) وليس للترام ببذل عناية ويسأل عن جنحة خيانة أمانة في حال اختلاس أموال الشركة .

الفصل

الخامس والعشرون

التعويض عن

الانسواء بلا سبب؟

التعويض عن الإثراء

ببلا سبب (م ١٧٩ مدني)

شروط رفع هذه الدعوى:

- ١- إثراء المدين أو اغتنائه .
- ٢- أن مقابل هذا الإثراء افتقار للدائن (المدعي) وهو شرط جوهري (طعن ٢٢/٣١٣ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٧).
- ٣- ألا يكون للإثراء الحادث أو الافتقار المترتب عليه سبب قانوني يبرره فلا تطبق هذه القاعدة حال وجود (عقد) يحكم علاقة الطرفين (طعن ٥١/٧٢٧ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢) (طعن ٥٣/١٣٩٨ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٤) لما إذا كان هناك (عقد) وأبطل أو فسخ فيجوز الاستناد إلي هذه القاعدة وذلك لانعدام المحل وهو (العقد) (طعن ٣٥/٥٨٣ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٧) (طعن ٤٣/٥١٨ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) ولا يصلح (العقد) لانعدامه لتقدير قيمة الإثراء أو الافتقار في هذه الحالة وتقدر قيمة الإثراء بوقت تحقق الإثراء وقيمة الافتقار (بوقت صدور الحكم) ويلتزم (المثري) بالوفاء بأقل القيمتين إثباتهما بكافة طرق الإثبات (طعن ٤١/٢٩ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٥) ويقع عبء الإثبات عن الافتقار على عاتق (المفتقر) .

تقديم رفع دعوى الإثراء بلا سبب (م ١٨٠ مدني):

ينقضى الحق في رفع دعوى الإثراء بلا سبب بمضي (٣ سنوات) من تاريخ علم المفترق الذي لحقته الخسارة بحقه في التعويض وبانقضاء (١٥ سنة) من يوم نشوء هذا الحق (م ١٨٠ مدني).

أحكام النقض الصادرة في هذا الصدد:

١- سقوط دعوى التعويض عن الإثراء بلا سبب (بالتقدم الثلاثي) غير متعلق (بالنظام العام) فيجب التمسك به أمام (محكمة الموضوع) وإلا لم يجر التحدي به لأول مره أمام (محكمة النقض) (طعن ٥٢/٢١٩٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٩).

٢- التعويض عن الإثراء بلا سبب تقديره: بقيمة الافتقار وقت صدور الحكم مؤداه: عدم استحقاق الفائدة عنه إلا من وقت صدور الحكم النهائي به (طعن جنائي ٥٢/٢١٩٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/١٩).

١١٦ - صحيفة دعوى

تعويض عن إثراء بلا سبب (المواد ١٨٠، ١٧٩

مذني)

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠
بناء علي طلب السيد/ ومقيم.....
ومحلة المختار مكتب الأستاذ/ المحلي
أنا.....محضر محكمة للجزئية قد
انتقلت
حيث إقامة
السيد/.....ومقيم.....
مخاطباً مع

وأعلنته بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠ قام الطالب بـ
الأمر الذي ترتب عليه (إثراء بلا سبب) للمعلن إليه عبارة عن
يقابله (افتقار للطالب) عبارة وحيث أنه طبقاً م ١٧٩ مدني يحق للطالب
رفع هذه الدعوى ضد المعلن إليه ويطالبه بمبلغ جنية قيمة ما أثري
به بلا سبب .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته
صورة من هذا الإعلان وكلفته الحضور أمام محكمة
الابتدائية ومقرها
بجلستها المنعقدة علناً
صباح يوم الموافق / / ٢٠٠٤ الساعة ٩ صباحاً وما
بعدها لسماع الحكم بإلزامه بأن يدفع للطالب مبلغ جنية والفوائد
القانونية من تاريخ رفع الدعوى حتى تاريخ السداد مع إلزامه
بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالتنفيذ والمعجل بلا
كفالة

ولأجل العلم.....

ملحوظة: تسقط هذه الدعوى بـ ٣ سنوات من يوم علم المضرور
بحقه في التعويض عن الخسارة التي لحقت به .

الفصل

السادس والعشرون

المسؤولية عن حوادث قطارات

السكة الحديد ؟

التعويض عن المسؤولية عن حوادث

قطارات السكة الحديدية

"مسئولية أمين النقل" (هيئة السكة الحديدية) عن إصابة راكب

نتيجة سقوطه من القطار

لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن علي قوله "أنه لم يثبت بالأوراق البتة أن أحداً من العاملين علي القطار التابعين لهيئة السكك الحديدية قد وقع منه أي خطأ البتة هذا من جانب ومن جانب آخر فالثابت لهذه المحكمة من الإطلاع علي صورة محضر العوارض المحرر عن الحادث أن الخطأ الذي أدى إلي وقوع الضرر ينحصر في خطأ المصاب وغيره من الركاب المتمثل في وقوفهم عند بابا عربة القطار حال سيره داخل لمحطة الوصول وتزاحمهم وتدافعهم مما أدى إلي سقوطه من القطار حال سيره وحدوث إصابته ومؤدي هذا أن الحكم أقام قضاءه علي أن للضرر قد نشأ عن خطأ الغير ولما كانت الهيئة المطعون ضدها لم تتخذ الاحتياطات اللازمة والكفيلة بخلق أبواب القطارات أثناء سيرها وألا تفتح إلا بعد الوقوف في محطات الوصول رغم تقشي ظاهره تدافع الركاب الصاعدين والنازلين من القطارات قبل وقوفها بالمحطات وهو خطأ كان في مقدور الهيئة توقعه وتغايه مما لا يدراً عنها المسؤولية وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

(الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٢٨ م ٤٦ ع ٢ ص ١٢٥٢).

٢- مفاد نص البندين أ، ب من المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ونصوص المواد ٦٧، ٦٩، ١١٧ من ذات القانون أن المشرع جعل اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٦٩ المذكورة قاصراً علي منح التعويض في حالة وقوع الضرر في النطاق المحدود الذي رسمه بالمادة ٦٧ سالفه الذكر، ولا يتعداه إلي التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام وإذ كان المطعون عليه قد أقام دعواه أمام المحاكم المدنية بطلب الحكم له بالتعويض عن الضرر الذي حاق به نتيجة الخطأ الذي ارتكبه الهيئة العامة للسكك الحديدية وأدي إلي انقلاب القطار الذي كان يستقله فإنه يكون قد أسس طلب التعويض علي أساس خطأ الهيئة العامة للسكك الحديدية وهو أساس مغاير لذلك الذي نص عليه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وحصره في إحدى الحالات الواردة بالمادة ٦٧ منه واختلاف الأساسين يبيح للمضروب أن يختار أي السبيلين للمطالبة بتعويض الضرر علي إلا يجمع بين التعويضين وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه (الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١١)

٣- الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر هي طبقاً لأحكام قانون إنشائها رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ وللقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجمهوري رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٩ هيئة عامة وليست مؤسسة عامة وإذ كان قانون إنشاء الهيئة المذكورة وأن نص علي أن تكون لها

ميزانية مستقلة إلا أنه ألحق هذه الميزانية بميزانية الدولة ولازم ذلك
تتحمل الدولة ما قد يصيبها من خسائر ويؤول إليها ما تحققه الهيئة من
أرباح مما يجعل وزير النقل والهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية
مصر كمستول واحد ومن ثم فإن النعي على الحكم لقضائه علي وزير
النقل والهيئة متضامنين بالتعويض عن الضرر الذي حلق بالمضرور
نتيجة خطأ الهيئة الذي أدى إلي انقلاب القطار يكون غير منتهج ولا
جدوى فيه (الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١١).

مسئولية هيئة السكك

الحديدية عن إصابة المسافرين علي رصيف المحطة؟

(ج) الفقه والقضاء بمصر وفرنسا يفرق بين عملية النقل بمعناها الدقيق وعملية النقل بمعناها الواسع:

فعملية النقل بمعناها الدقيق: تشمل الفترة ما بين صعود المسافر إلي وسيلة النقل ومغادرتها ففي هذه الفترة يقع علي الناقل (التزام بضمان سلامة الراكب) فيلتزم الناقل بتوصيل الراكب سليماً معافى إلي الجهة المتفق عليها فهو (التزام بتحقيق نتيجة) فإذا لم تتحقق (النتيجة) وأصيب الراكب خلالها ولكي يستحق الراكب تعويضاً فإن عليه إثبات حصول الإصابة في هذه الفترة وللناقل كي يدفع هذه المسؤولية إثبات أن الحادث نشأ عن قوة قاهرة أو خطأ الراكب (المضرور) أو خطأ الغير وقد قضت محكمة النقض بمسئولية هيئة السكك الحديدية عن تعويض الضرر الذي أصاب أحد الركاب بسبب إصابته (بحجر) قنفته شخص مجهول أثناء سير القطار .

أما عملية النقل بمعناها الواسع:

فتشمل اللحظات السابقة علي صعود الراكب إلي وسيلة النقل واللحظات التالية لنزوله منها حتى مغادرة المحطة أي من لحظة شراء التذكرة واتجاه المسافر نحو وسيلة النقل ويظل العقد قائماً حتى بعد نزول المسافر من وسيلة النقل طالما أنه لم يغادر المحطة ويعد التزام الناقل هنا (التزام ببذل عناية) فيكون علي (الناقل) عبء إثبات بذله

عناية الشخص العادي في رعاية المسافر وإلا كان مسئولاً عما يصيبه من أضرار.

ومن تطبيقاتنا القضاء الفرنسي في هذا الصدد:

قضت المحاكم الفرنسية بتعويض سيده عمرها ٨٧ سنة تسيير علي رصيف المحطة واصطدم بها شابان كذا يجريان علي الرصيف نحو باب الخروج فسقطت علي الأرض وأصيبت بجروح وأسست المحكمة قضاءها بالتعويض علي ثبوت الخطأ في جانب هيئة السكك الحديد لعدم وضعها التنظيمات المناسبة لضمان خروج المسافرين من المحطة في هدوء وكذلك عدم اتخاذها ما يضمن سلامتهم في حالة التزاحم والتدافع والتجمهر وأيدت محكمة النقض الفرنسية هذا الحكم.

علي العكس حكمت إحدى محاكم فرنسا برفض طلب التعويض المقدم من شخص كان يسير في نفق المترو متوجهاً لركوب القطار فتعثرت قدمه في (قشرة موز) فسقط علي الأرض وأصيب بكدمات وجروح وأسست رفضها لطلب التعويض بأنه ثبت لهيئة المحكمة أن كنس الممرات المؤدية إلي محطة المترو قد تم بطريقة صحيحة وفي المواعيد المحددة بدفتر الشروط وأن الممر الذي وجد به (قشرة الموز) قد تم كنسه قبل حوالي أربع ساعات من وقوع الحادث.

٩٣- أ) من: هل يستحق متسابق القطار (التسطيع) تعويضاً إذا

هانت؟

لا يستحق تعويضاً في أي من المسئوليات الثلاث: (عقدية، شينية، تقصيرية)

بالنسبة للعقوبة: غير متحقق لأنها تقوم علي عقد بتقديم تنكرة السفر التي هي بمثابة (عقد) ليلتزم نتيجة هي سلامة الراكب وهو هنا متسلق هارباً من سداد ثمن التنكرة وركب من غير المكان المخصص للركوب وعلي هذا فخطؤه مستغرق لخطأ هيئة السكك الحديدية بما ينفي مسئوليتها .

وبالنسبة للشئنية: فإن م ١٧٨ مني تذهب هنا إلي أن خطأ الحارس للأشياء (خطأ مفترض) ولا سبيل لدفع المسؤولية إلا بإثبات السبب لأجنبي (القوة القاهرة) أو خطأ الغير أو خطأ المصاب أو المتوفى وأن في اتخاذ تراكب مكانا غير المكان المعد للجلوس يعد خطأ من الراكب نفسه فالمسؤولية الشئنية لهيئة السكك الحديدية الحارس هنا غير متحقة لانقضاء المسؤولية بالخطأ الذي وقع من الراكب .

وبالنسبة للمسئولية التقصيرية:

فإن م ١٦٣ مني تشترط توافر ٣ أركان خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما فإذا انقطعت رابطة السببية بين الخطأ والضرر انتفتت المسؤولية (فخطأ المضرور) هنا وهو (خطأ عمدي) (استغرق) فيه خطأ للمضرور (خطأ المسئول) فقطع رابطة السببية فتنفي المسؤولية ولا يستحق ورثته تعويض إذا مات وقد عاقب قانون العقوبات في مادة ٥٧٠ مكرر منه التسطيح علي ظهر القاطرة بالحبس ستة أشهر وغرامه لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن مائتي جنية أو إحدى العقوباتين .

٩٤- م: ما هو مسئولية هيئة السكك الحديدية من حوادث تصادم أو انقلاب قطار راج ضحيتها العديد من الركاب؟

التزام النقل بمقتضى عقد هو (التنكرة) (التزام بتحقيق غاية) هي (سلامة الركاب).

يمكن أن تتأرجح المسؤولية إلى أحد ثلاث أسباب:

١- المسؤولية التقصيرية:

٢- طبقاً م ١٦٣ مدني بأنه إذا كان الحادث نتيجة خطأ من السائق نتج عنه الحادث والضرر فتسأل الهيئة عن التعويض باعتبارها متبوع طبقاً (م ١٧٤ مدني) والتي تقرر مسؤولية المتبوع (الهيئة) عن الضرر الذي يحدثه متابعة (سائق لقطار) بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حل تأدية وظيفته أو بسببها .

وفي ذلك تقول محكمة النقض:

(أن عقد نقل الأشخاص) يلقى علي عاتق (النقل) التزاماً بضمان سلامة الركاب وهو (التزام بتحقيق غاية) فإذا أصيب الركاب بضرر أثناء تنفيذ عقد النقل تقوم مسؤولية النقل عن هذا (الضرر) بغیر حاجه إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه فهي (مسئولية مفترضة) (طعن ٥٥/١١٨٧ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٤).

أما في حالة إصابة المارة:

فإن المسؤولية تكون (تقصيرية) باعتبار أن المادة (غیراً) طبقاً (م ١٦٣ مدني) والتي تنص علي أن (كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم فاعلة بالتعويض).

(٢) لو مسؤولية حارس الأشياء: طبقاً (م ١٧٨ مدني) وأساسها (الخطأ المفترض).

ومن أحكام النقص:

المسئولية الشينوية المقررة (بمادة ١٧٨ مدني) تقوم علي أساس (خطأ مفترض) وقوعه من حارس الشيء وهذه المسئولية ترتفع عن الحارس إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا بد له فيه (كقوة قاهرة) (لا يدخل فيها العيب الخفي، أو (حادث فجائي) (لا يدخل فيه الخلل في الحركة) أو خطأ للمضرور أو خطأ للغير) (طعن ٥٣/١١٩٨ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٣) ويشترط توافر رابطة السببية بين فعل الشيء وبين الضرر بمعنى أن يكون تدخل الشيء هو الذي سبب الضرر ويشترط في السبب الأجنبي توافر ٣ شروط هي:

- أ- أن يكون مستحيل للتوقع.
- ب- أن يكون مستحيل الدفع.
- ج- أن يكون أجنبياً عن الحارس.

٣- المسئولية العقدية:

وتقوم (تذكر السفر مقام العقد) فالناقل عليه التزام هو (ضمان سلامة الراكب) وهو (اللتزام بتحقيق نتيجة) فإذا أصيب الراكب بضرر أثناء عقد النقل فيكفيه إثبات ذلك لقيام المسئولية علي الناقل وأنه لم يعم بالتزامه (طعن ٥٥/١١٨٧ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٤).

وترتفع المسئولية: إذا أثبت الناقل أن الحادث الذي أصاب الراكب بضرر قد نشأ عن قوة قاهرة أو خطأ للمضرور أو خطأ للغير.

ويشترط في خطأ الغير الذي يعني الناقل من المسئولية إعطاء كاملاً:

هو جعل الوفاء مستحيلاً وأن لا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تناديه أو دفعة وأن يكون هذا الخطأ وحدة هو الذي سبب الضرر للراكب (طعن ٣١/٢٧٢ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٦) (طعن ٣٢/٣٩٣ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٦) (طعن ٤٥/٧٨٤ ق جلسة ٧/٣/١٩٧٩) (طعن ٤٦/٣٣١ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠).

٩٦-د: من: ما مسؤولية هيئة السكك الحديدية من حوادث المزلقات (المجازات).

ومن أحكام النقض في هذا الصدد:

إذا صح أن مصلحة السكك الحديدية غير مكلفة في الأصل بإقامة حراس علي المجازات (المزلقات) لنفع الخطر من قطارها عن يعبرون خطوط السكك الحديدية إلا أنها متي أقامت بالفعل (حراساً) لأقفاها كلما كان هناك خطر من اجتيازها وأصبح ذلك معهوداً للناس فقد حق لهم أن يعولوا علي أوجبته علي نفسها من ذلك وأن يعتبروا ترك المجاز مفتوحاً (إيذاناً) (للكفة) بالمرور فإذا ما ترك (الحارس) عمله وأبقي المجاز مفتوحاً حيث كان ينبغي أن يقفه فعلمه (يعد إهمال) بالمعني الوارد في (المادتين ٢٣٨، ٢٤٤ عقوبات) وتطبق بشأنه (م ١٦٩ عقوبات) وهي الحبس أو الغرامة وفي حالة وفاء شخص أو إصابته تكون العقوبة هي الحبس (طعن جنائي ٣٢/٢٦٤٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٤).

من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ومتي استخلصت المحكمة مما

أوضحته من الأدلة السائغة التي أوردها أن (الخفير) المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية علي المجاز قد أخطأ إذ لم يبادر إلي تحذير المارة في الوقت المناسب وتنبههم إلي قرب مرور القطار وتراخي في إغلاق المجاز من ضلقتية ولم يستعمل المصباح الأحمر في التحذير وفقاً لما تفرضه عليه التعليمات وذلك في الوقت الذي ترك فيه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة قيادة المجني عليه مع استطاعته أقفالها وأن هذا الأخير كان معذوراً في اعتقاله خلو المجاز وعبوره عليه الحادث نتيجة لهذا الخطأ فلا تقبل المجادلة في ذلك لدي محكمة النقض (طعن ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠).

فرضت م ١٢٢ من لائحة السكك الحديدية علي (عمال المناورة) .

واجبين هما:

- (أ) تحذير مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالعربات وما حولها .
 - (ب) أن يطلبوا من المشتغلين بالشحن والتفريغ عدم البقاء بالعربات المزمع تحريكها لعملية المناورة وعدم الاقتراب منها .
- وإذا كانت طبيعة التحديد تقتضي أن يكون قبل البدء بالمناورة بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالعربات وحولها بالقرب من القطار فإن طلب عدم الاقتراب من العربات المزمع تحريكها (بعملية المناورة) يقتضي قبل وأبان عملية المناورة لاحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير كما أوجب م ٢٤ من اللائحة المذكورة (تحذير الجمهور) مكان اجتياز خط السكك الحديد عندما يخشى حدوث خطر بسبب ذلك .

وما قضت به (م ١٥٢ مدني قديم) وتكون المصلحة مسئولة عما ينشأ عنه من الضرر للغير ولا محل للتحدي بأن علي الجمهور أن يحتاط لنفسه أو التحدي بنص لائحة السكك الحديد علي أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديد بالمجازات السطحية والمزلقات عمومية كانت أم خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القطارات أو القاطرات أو عربات السكك الحديد وذلك متي كانت الواقعة الثابتة بالحكم لا تفيد أن (سائق السيارة) التي كان بها المجني عليهم قد حلول المرور من المجاز مع علمه بالخطر هذا الدفاع قد يكون له شأن في حال عدم وجود حراس للمجاز معينون لحراسته (طعن ١٧/١١٦١ ق جلسة ١٩٤٧/١١/١٠).

٤- القول بأن مصلحة السكك الحديد (ملزمة) بإقامة حراس علي جميع مزلقاتها ليلاً ونهاراً لانقاد حوار التصادم بالقطارات إنما يعد تنخلاً في شئونها الإدارية المحضة فإذا رأت أن تحرس بعض المزلقات ليلاً ونهاراً نظراً لأهمية موقعها وكثرة مرور القطارات منها وأن تقيم علي البعض الآخر حراساً مدة النهار فقط ليس هناك من سلطة غيرها تجبرها علي اتباع نظام آخر في الحراسة وهي أدري بمقدار حركة المرور علي كل مزلقان فإذا رأت الاكتفاء بحراسة المزلقات نهاراً وبعد انصراف الحارس اجتازت المزلقان (سيارة) و (هشما للقطار) عند مروره (فلا مسؤولية) (قبل المصلحة) في هذا الحادث الذي تسبب في وقوعه صاحب السيارة برعونته وعدم احتياطه لأنه أخطأ في اجتياز المزلقان (قبل) للتحقق من خلو الطريق فلا حق له في مطالبة

المصلحة بثن السيارة وعليه أن يتحمل نتيجة هذه المجازفة) (محكمة استئناف مصر جلسة ١٩٣٢/٤/٥).

- **حاله عطل القاطرة نتيجة (فعل الغيب) بعبثه بالجزره:**

- يعد ذلك (ضرر احتمالي متوقع) (وليس قوة قاهرة) وأنه كان يجب على هيئة السكة الحديد اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع المتسلقين من العبث بالجزره مهما كلفها ذلك من أموال (طعن ٢١/٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٧ (طعن ٤٥/٧٨٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٧) (طعن ٣١/٣٠٠ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)

وأن خطأ الغير الذي يعفي من المسؤولية عن فعل الراكب المضرور شرطة ألا يكون في مقنور الناقل توقعه أو تقاضيه وأن يكون هو وحده سبب العثر وأنه هو الذي سبب الضرر للراكب (طعن ٤٦/٣٣١ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ (طعن ٤٥/٧٨٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٧) السنة ٣٠ ص٧٤٢.

وكمثال لتلك الحالة: عبث التوربينى الضرير بجزرة الهواء في حادث كفر الدوار والذي تسبب في خروج القطار من القضبان وقتله للعديد من المواطنين ولأن القوة القاهرة لها شرطين هما الحادث الذي لا يمكن توقعه ويستحيل دفعه وينظر إليه بمعيار موضوعي هو معيار الرجل العادي في مثل ظروف المسئول بحيث يكون الحادث غير متوقع بالنسبة إليه أو مستحيل دفعه .

ترفع الدعوى على:

١- رئيس مجلس إدارة هيئة السكة الحديد القومية بصفته .

٢- وزير النقل والمواصلات بصفته الرئيس الأعلى لهيئة السكة الحديد وكمتبوع وحارس للشيء مرتكب الحادث وهي (مسئولية مفترضة) ولا ترفع الدعوى عليهما (كمتضامين) وإلا كان النعي بالتعويض (غير منتج) (طعن ٣٧/١٥٢ ق جلسة ١١/٥/١٩٧٢) وبالنسبة لمسئولية وزارة النقل جنائياً لا تسأل (الدولة) ممثلة في وزارة النقل نظراً لأن العقوبة شخصية توقع فقط علي (الجاني) مقترف الجريمة وإنما تقوم مسئوليتها علي أساس (المسئولية التقصيرية) باعتبارها متبوع مسئول عن أعمال تابعه غير المشروعة لو كحارس للأشياء أو علي الأسس معاً.

مسئولية سائق القطار بالالتزام بعدم التصريح بالقطار رقم

ظهور اللون الأخضر إلا بعد رؤية إشارة الكمساري اليدوية؛

تنظيم وتحديد المسئولية عن تحرك القطارات مناطة البندين ١٥٥، ١٦٩ من اللائحة العامة للسكك الحديدية .

للتزام السائق بعدم القيام بالقطار رغم إظهار السيمافور علامة للمسير إلا بعد رؤية إشارة الكمساري اليدوية .

وجوب إعطاء الكمساري إشارة قيام القطار للسائق بإظهار إشارة يدوية وإطلاق صافرة بعد التأكد من ناظر المحطة أنه تم استعداد القطار للقيام

القاعدة:

لما كان سائق قطارات السكك الحديدية يباشر عمله في قاطرة القطار في مقدمته بما لا يسمح له بمراقبة الرصيف وحركة صعود ونزول الركاب من وإلى جميع عربات القطار فقد نصت اللائحة العامة للسكك

الحديدية الصادرة من مدير عام الهيئة بكتابة رقم ١/١/١١٠ بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٨ والنافذة اعتباراً من ١٩٦٢/٥/١ علي تنظيم دقيق لتوفير الأمان وتحديد المسؤولية عن تحرك القطار وحددت في البند ١٥٥ واجبات السائق وفي البند ١٦٩ واجبات الكمساري وألزمت الفقرة ٢٢ من البند ١٥٥ من اللائحة السائق بإتباع تعليمات وإشارات أثناء وجود القطار في داخل حدودها بل ألزم البند ١٦٦ السائق بعدم القيام بالقطار رغم إظهار السيمافور علامة المسير إلا بعد رؤية إشارة الكمساري اليدوية وبعد أن نصت الفقرة (أ) من البند ١٧٧ علي أنه لا يجوز قيام أي قطار ركاب قبل الميعاد المقرر نصت في الفقرة (ب) علي أنه يجب علي الكمساري (إذا كان القطار شغالاً بكمساري واحد) إعطاء إشارة قيام القطار للسائق بإظهار إشارة يدوية خضراء تمسك بثبات بأعلى الرأس وإطلاق للصفارة بعد التأكد من ناظر المحطة أنه قد تم استعداد القطار للقيام (الطعن رقم ٦٥٠٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٨/٢/٢٠٠٥).

الفصل

السابع والعشرون

تعويض الموظف المحال الى
المعاش بدون حق ؟

تعويض الموظف المحال إلي المعاش بغير حق

لتفويت الفرصة عليه في الترقية إلي درجة أعلي

فتفويت الفرصة عنصر من عناصر الضرر التي يجب للنظر إليها في تعويض الموظف عنها لأنه تفويت ترقية مؤكدة فإذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تفويتها أمر محققاً وهو كسب فلتت وعنصر من عناصر التعويض ما كان للضرر يأمل الحصول عليه مادام لهذا الأمل أسباب معقولة .

(طن ٢٤/١٥٨ ق جلسة ١٣/١١/١٩٥٨)

الفصل

الثامن والعشرون

المسؤولية عن الخطأ في تنفيذ

الأحكام ؟

المسئولية التقصيرية عن الخطأ في تنفيذ الأحكام

١- الخطأ العمد أو الجسيم: عند اتخاذ الدائن إجراءات التنفيذ علي أموال مدينه موجب (المسئولية) عما يلحق العين من ضرر (طعن ٣٦/٥٨ ق جلسة ١٤/٤/١٩٧٠).

٢- (المحضر) الذي يباشر إجراءات التنفيذ الجبري (وكيل) عن (طالب التنفيذ) في توجيهها (م ٧ مرفعات قديم).
مساعدة طالب التنفيذ: (مسئولية مباشرة) عما يصيب العين من ضرر (طعن ٣٦/٥٨ ق جلسة ١٤/٤/١٩٧٠).

٣- وقف تنفيذ الحكم بتعيين موطنه والاستشكل في تنفيذه سواء كان اعتراض لأجرائي أو موضوعي هو أشكال سابق علي صدور الحكم وعلي قاضي التنفيذ رفض (الأشكال القتل بعدم إعلانه قانونياً) فإن ذلك لا يعد سبباً قانونياً صالحاً لوقف تنفيذ الحكم عند الاستشكل فيه لأن هذا السبب حتى ولو كان صحيحاً هو من الأمور السابقة علي الحكم والتي يكون مجالها الطعن فيها بالطرق المقررة قانوناً وإذا استشكل المحكوم ضده لوقف تنفيذ الحكم بهذا السبب فيكون قصده واضحاً أنه أنصرف إلي تعطيل التنفيذ فقط مما يستوجب تغريمه (وتعويض) للمستشكل ضده الذي صدر الحكم لصالحه وجاز حجية جعلته عنوان للصحة والحقيقة لأن في ملكك للمستشكل ضد الحكم علي ما سبق ذكره إساءة لاستخدام حق النقاضي وتلكؤ في التنفيذ

(محكمة القضاء الإداري بطنطا دعوى ١٩١١/١٣ق).

الفصل

التاسع والعشرون

التدليس والسكوت العهد عن

أخفاء عيب السلعة والمسؤوليه

عنه وعن عيوب الرضاء ؟

عيوب الرضاء في التعاقد

(مسئولية تقصيرية) وليست تعاقدية

إبطال العقد للغلط جواز الحكم بالتعويض عند توافر شروط (الخطأ) الموجب (للمسئولية التقصيرية) في جانب المتعاقد الذي تسبب بخلئه في هذا الأبطال باعتبار أن العقد (واقعة مادية) .

(الطعنان ٨٢٤٠، ٦٥/٨٢٩٦ ق جلسة ١٩٩٧/٦/٢٣) .

واعتبار (السكوت العمد) عن واقعة أو ملامسة (تقليسا) .

شروط:

ثبوت أن المدعي عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بها (الطعنان ٨٢٤٠،

٦٥/٨٢٩٦ ق جلسة ١٩٩٧/٦/٢٣) .

الفصل الثلاثون

مسؤولية مجلس الشعب عن
إسقاط عضوية أحد أعضائه ؟

**مسئولييه مجلس الشعب
عن تعويض الضرر
الناتج عن إخلاله
بقواعد إسقاط عضوية أحد أعضائه**

علاقة (مجلس الشعب) بأعضائه (رابطة قانونية) تحكمها القوانين وللوائح المعمول بها في هذا الشأن قواعد إسقاط عضوية أحد أعضائه م ٩٤ دستور ١٩٦٤ م ٤٢ ق جلسة ١٥٨/١٩٦٣ بشأن مجلس الأمة إخلال المجلس بالالتزام بتلك القواعد إخلالاً أضر به أحد أعضائه أثره: مسئوليته عن تعويضه (مسئولية مدنية) مصدرها (القانون) طبقاً للقواعد العامة بدون حاجة إلي نص خاص (طعن ٥٨/٣١٨٩ ق جلسة ١٧/٦/١٩٩٧).

الفصل الحادي والثلاثون

التعويض عن أبطال البيع أو فسخه

حق المشتري حسن النية في التعويض عن أبطال البيع بعدم ملكية البائع للمبيع (م ٤٦٨ مدني) مناط حسن نيته هو جهله بأن المبيع غير مملوك للبائع لا ينتفي حسن النية لمجرد علم المشتري بأن سند البائع له (عقد بيع عرفي غير مسجل) (طعن ٢٩/٣٤٥ ق جلسة ١١/٦/١٩٦٤) .

للمشتري وخلفه من بعده طلب (إبطال عقد البيع) إذا تبين عدم ملكية البائع للمبيع وتسقط الدعوى بذلك بمضي (٣ سنوات) من تاريخ العلم بعدم ملكية البائع للمبيع (م ١/١٤٠ ، ١/٤٦٦ مدني) (طعن ٦٧/٢٣٨٣ ق جلسة ٨/٦/١٩٩٩) .

علم المشتري (بحق الغير علي المبيع) (والعيب اللاصق بسند البائع) ومع ذلك أقدم علي الشراء مجازفا وتحت مسؤوليته أمام البائع بالاعود عليه بشيء في حالة استحقاق المبيع كله أو بعضه فلا يجوز له الرجوع فيما سقط (وتنازل فالساقط لا يعود) (طعن ٦٨/٩٠١ ق جلسة ٣٠/٥/١٩٩٩) .

الاتفاق علي إنقاص الضمان أو إسقاطه شرط استحقاقه ألا يكون الاستحقاق ناشئاً عن فعل البائع وعدم تعمله إخفاء حق الأجنبي لوجود التزام أبدي علي البائع بتمكين المشتري من الانتفاع بالمبيع وحيازته

حيازة هادئة فإن أخذ بذلك وجب عليه رد الثمن مع التعويضات لما إذا
اشترط على المشتري إنقلاط ضمان الاستحقاق واستحق المبيع كله
وكان ذلك غير ناشئ عن فعل البائع ولم يعتمد إخفاء حق الأجنبي عن
المبيع فإن حق الضمان يسقط عن البائع (طعن ٦٨/٩٠١ ق جلسة
١٩٩٩/٥/٣٠).

التعويض عن بطلان العقد أو لبطله مع استحالة أعاده المتعلقين إلى
الحالة التي كانت عليها لسله (المسئولية التقصيرية) (طعن ٣٤/١٣٨ ق
جلسة ١٩٦٩/٦/٤).

انفساخ البيع (الاستحقاق المبيع) يوجب على البائع رد الثمن مع
التعويض
(طعن ٣٧/٢٠٠٥ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩).

الفصل الثاني والثلاثون

١٢٧ - المسؤولية المدنية للموظف العام

عن خطئه الوظيفي:

إذا ارتكب (الموظف العام) (خطأ ما) في عمل من أعمال وظيفته أو بسببها أو بمناسبتها فإنه يحاسب تأديبياً عن هذا الخطأ كما يحاسب جنائياً عنه إذا شكل جريمة جنائية وبالإضافة إلى المسؤولية التأديبية والجنائية للموظف العام فإنه قد يسأل مدنياً علي خطئه تجاه الإدارة وهذه هي المسؤولية المدنية ويقصد بها: مسؤولية الموظف شخصياً في مواجهة الجهة التي يعمل بها بما ينشئ لها حقاً في أعمال وظيفته وطبقاً للمادة ١٦٣ مدني التي تقضي بأن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض فقد قيد القضاء من إطلاق هذه القاعدة بالنسبة للموظف العام حيث قصر مسؤوليته المدنية عن خطئه الشخصي فقط أما الخطأ المصلحي أو المرفقي الذي يحاسب عنه الموظف تأديبياً فلا يرتب مسؤوليته المدنية تجاه جهة الإدارة التي يتبعها وقد نص علي ذلك في م ٧٨ ق ١٩٧٨/٤٧ بإصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة حيث نصت علي أنه (لا يسأل العامل مدنياً إلا عن خطئه الشخصي) وقد تواترت أحكام المحكمة الإدارية العليا علي أنه إذ كان الخطأ الصادر من العامل (جسيماً أو كان مصطبغاً بطابع شخصي يكشف عن ضعف العامل أو نزواته وعدم تبصره قاصداً من وراءه النكالية أو الإضرار

بالغير أو ابتغاء منفعة شخصية اعتبر الخطأ في هذه الحالة (شخصياً) مرتباً بالمسئولية المدنية للعامل لا يعفى منها وإلا إذا كان ذلك تنزلاً عن مال من أموال الدولة في غير الحالات الجائزة قانوناً لما إذا كان الخطأ الواقع مصلحياً أو مرققياً فلا يسأل عنه وهذا الذي قضت به المحكمة الإدارية العليا قضت به محكمة النقض في (الطعن ٧١/٢٦٦١ ق جلسة ٢٠٠٤/١/١).

الفصل الثالث والثلاثون

١٢٦- مسؤولية الشريك المشتاع عن تلف العقار حال استنثاره بالانتفاع به:

١- تلف العقار المملوك علي الشيوع لسبب مرده (خطأ الشريك الذي استأثر بالانتفاع به) أثره: مسؤولية الشريك المخطئ (في تعويض) باقي الشركاء عما لحقهم من ضرر نوع المسؤولية توقفه علي ما إذا كان انتفاعه بالعقار وليد عن عقد من عدمه نوع التعويض: الأصل فيه أن يكون (عيناً) بإصلاح ما تلف ولا يعدو ذلك من أعمال الحفظ وإنما رفعاً للضرر عنها فلا يجوز للشريك المخطئ الرجوع بنفقات الإصلاح علي شركائه المشتاعين فإن تعذر التنفيذ العيني بصار إلي (عوضه النقدي) (طعن ٥٦/١١٠ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥).

٢- المالك لحصة مقدارها ٤/٣ الأرض الشائعة له الحق في إدخال تغييرات أساسية في الغرض الذي أعدت له هذه الأرض في سبيل تحسين الانتفاع بها وفقاً لأحكام (م ٨٢٩ مدني) ويكون البناء الذي يقيمه علي نفقته لتحقيق هذا الغرض داخلاً في حدود حقه في إدارة المال الشائع وهو يباشر هذا الحق بوصفه أصيلاً عن نفسه ونائباً عن مالك الربع الباقي وتكون أجاته نافذة في حق هذا المالك كما يكون له الحق في قبض الأجرة واقتضاء التعويض الناشئ عن تلف البناء لحساب جميع الشركاء (طعن ٣٦/٢١٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/١٨).

الفصل الرابع والثلاثون

خطأ الوكيل للتقصيرى بمجاوزة حدود الوكالة يرتب مسئولية الأصل
مدنياً

(طعن ٢١ / ٣٢ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦٧) السنة ١٨ صـ ١٦٥٠.

الفصل الخامس والثلاثون

تُخطئ القاضي في الإعارة دون مقتض رغم استيفائه كل الشروط
المطلوبة بشكل إساءة لاستعمال السلطة مما يعد (خطأً تقصيري) في
حق (وزارة العدل) يعطي للقاضي المطلوب حق طلب التعويض وجوب
تعويضه عما لحقه من أضرار مادية وأنيبة.

(طعن / ق جلسة ٢٨/١/١٩٦١) السنة ١٢ صـ ١٨٠.

(طعن ٥٤ / ٤٥ رجال قضاء جلسة ١٥/٤/٢٩٨٠) السنة ٣١

صـ ٣٠.

(طعن ١٠١/٥٣ ق رجال القضاء جلسة ١٢/٢/١٩٨٥).

الفصل السادس والثلاثون

الحارس القضائي وكيلاً عن ملاك العقار مكلف بالعناية بالمال محل الحراسة فإن أهمالاً جسيماً ترتبت (مسئولية التقصيرية) في ماله الخاص بتعويض الملاك عما يصيبهم من ضرر ولو كانت الحراسه بدون أجر وأن تصرفه بدون إذن كتابي من الملاك أو بدون حكم قضائي يعد خروجاً عن حدود سلطة الحارس (طعن ١٩٨١/٣/١٩ جلسة ١٩٨٤ - ٣٢ السنة ١٩٨٤ - ٥٠ ق

الفصل السابع والثلاثون

التعويض عن الغش الصادر من ناقص الأهلية :-

مفاد نص المادة ١١٩ مدني أنه إذا لجأ ناقص الأهلية إلى طرق احتيالية لإخفاء نقص أهليته فإنه وأن كان يجوز له طلب أبطال العقد لنقص الأهلية إلا أنه يكون مسئولاً عن التعويض للغش الذي صدر منه عملاً بقواعد (المسئولية التقصيرية) ولا يكفي في هذا الخصوص أن يقتصر ناقص الأهلية على القول بأنه كاملها بل يجب أن يستعين بطرق احتيالية لتأكيد كمال أهليته

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣)

الفصل الثامن والثلاثون

التعويض عن الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم المعتمدة.

إذ كان الطاعنان قد أقاموا الدعوى لمطالبة المطعون عليهم محافظة للقاهرة وآخرين بالتعويض تأسيساً على أن مصلحة التنظيم رفضت للترخيص لهما بإجراء أعمال التعلية وفي العقارين المملوكين لهما بسبب وجود مشروع لتوسيع الشارع ولما كانت المادة ١٢ من قانون تنظيم المباني السابق رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المنطبقة علي واقعة الدعوى والمعمول به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٤ وتقبلها المادة ١٢ من القانون الحالي رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ تنص علي أن يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المختص ومع عدم الإخلال بأحكام قانون نزاع الملكية يحظر من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم ويعرض أصحاب الشأن تعويضاً عادلاً لما أعمال الترميم لإزالة الخلل وأعمال اللياض فيجوز للقيام بها مما مفاده أنه إذا صدر قرار من المحافظ باعتماد خطوط التنظيم فإنه يحظر علي أصحاب الشأن من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم غير أنه حماية لحقوق الأفراد حسبما ورد في المذكرة الإيضاحية بهذا القانون فقد نص المشرع علي إلزام الإدارة بتعويض أولي الشأن تعويضاً عادلاً في حالة الحظر أو البناء أو التعلية

لما كان ذلك فإنه يكون للطاعنين وفقاً للأساس المتقدم ذكره الحق فسي المطالبة بالتعويض عن منعهما من إجراء أعمال التعلية في العقارين المملوكين لهما وذلك إذا تحقق موجبة لا يغير من هذا النظر استنادهما خطأ إلي قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ذلك أن لمحكمة النقض تصحيح هذا للخطأ وأن تدره إلي الأساس القانوني السليم وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى التعويض تأسيساً علي عدم حصول استيلاء فعلي علي العقارين المملوكين للطاعنين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٢) .

٢- مفاد المادة ١٢ من قانون تنظيم المباني السابق رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ أنه إذا صدر قرار من المحافظ باعتماد خطوط التنظيم فإنه يحظر علي أصحاب الشأن من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خط للتنظيم غير أنه حماية لحقوق الأفراد حسبما ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون فقد نص المشرع علي إلزام الإدارة بتعويض أولي الشأن تعويضاً عادلاً إذا تحقق موجبة .

(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٦) .

٣- أ- إن النص في المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم المباني علي أن يصدر باعتماد خطوط للتنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي المختص ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة

أو التحسين يحظر من وقت صدور القرار المشار إليه في الفقرة السابقة إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم علي أن يعرض أصحاب الشأن تعويضاً عادلاً مفاده أنه إذا صدر قرار من المحافظ باعتماد خطوط التنظيم فإنه يحظر علي أصحاب الشأن من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم وأنه حماية لحقوق الأفراد نص المشرع علي إلزام جهة الإدارة بتعويض أولي الشأن تعويضاً عادلاً مقابل حرمانهم من إجراء تلك الأعمال وعلي ذلك فإن القرارات التي تصدر باعتماد خطوط التنظيم بالتطبيق لأحكام قوانين تنظيم المباني وأن كانت تضع قيوداً علي الملكية الخاصة علي ما سلف ذكره إلا أنها قرارات منبته الصلة بقوانين نزع الملكية وذلك لأن صدور قرار باعتماد خط للتنظيم لا يترتب عليه بمجردة خروج الأجزاء الداخلة فيه عن ملك صاحبها وغنما يظل مالكا لها إلي أن تنزع ملكيتها بطريق مباشر باتخاذ إجراءات نزع الملكية أو غير مباشر بالاستيلاء الفعلي عليها دون اتخاذ هذه الإجراءات.

لما كان الثابت في الأوراق أن واقعة الدعوى تخلص في أن محافظ بناء علي الصلاحيات المخولة له قانوناً أصدر القرار رقم لسنة ١٩٧٦/١٠/٣٠ باعتماد خطوط تنظيم المناطق الحديثة بمدينة بالمنطقة المحصورة بين طريق وشارع مما ترتب عليه تدخل مساحة الأرض موضوع للنزاع في تلك الخطوط وأنه لم يتم نزع ملكية هذه الأرض بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر فأنها تظل في

ملك الطاعنين ولا يكون لهم إلا الحق في المطالبة بالتعويض في
حرمانهم من أعمال البناء والتعليق إذا تحقق موجبة وإذ خالف الحكم
المطعون فيه هذا للنظر وقضي بالتعويض عن نزع ملكية الأرض
المملوكة لهم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ تطبيقه .
(الطعن رقم ٧٠٦١ سنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٣/٣/١٢)

متفرقات هامة

١- بطلان عقود المحامين مع موكلهم التي تنص علي الحصول علي نسبة من التعويض المقضي به وذلك لوقوع محل التعامل علي حق متنازع عليه أو جزء منه (حكم محكمة استئناف القاهرة نوفمبر ٢٠٠٦).

٢- كتابه دوري ٥، ٩ لسنة ٨٦٠ .
بعدم تسليم صورة تنفيذية بتنفيذ حكم تعويض إلي (محام) إلا بموجب (توكيل خاص) (لاحق) لصدور الحكم ينكر به رقم الدعوى وبيان الحكم وتاريخ صدوره والمبلغ المقضي به .

٩٤- قضاء محكمة جناح مستأنف القاهرة دائرة التعويضات

بإبطال عقود حصول المحامين علي نسبة من التعويضات.

لمخالفتها لنصوص قانون المحاماة (المواد ٨١، ٨٢ منه)
ولمخالفتها (للنظام العام) وكانت محكمة أول درجة قد قضت بإلزام
الموكلين بدفع المبالغ المالية للمحامين طبقاً لنص العقد المبرم بينهم
وبين المحامين باعتبار أن العقد شريعة المتعاقدين إلا أن محكمة
استئناف جنوب القاهرة دائرة التعويضات جناح مستأنف بجلستها المنعقدة
نوفمبر ٢٠٠٦ ألغت حكم أول درجة وقضت بإبطال جميع العقود
المحررة بين المحامين وموكليهم لوقوع محل التعامل علي الحق
المتنازع عليه أو في جزء منه بما يعد مخالفاً لنصوص القانون.
(الأهرام - نوفمبر ٢٠٠٦)

كتساب دوري ١٩٨٦/٥

كتساب دوري ١٩٨٦/٩

بشأن تسليم الصور التنفيذية لأحكام التعويضات وإجراءات تنفيذها

يراعي:

١- عدم تسليم الصور التنفيذية من أحكام التعويضات لغير أصحاب الشأن شخصياً

٢- وفي حالة الضرورة القصوى: تسلم الصور لمن يمثلهم قانوناً بموجب توكيل خاص لاحق لصدور الحكم وينكر به رقم الدعوى وبيان الحكم وتاريخ صدوره والمبلغ المقضي به ولما كان تقدير هذه الضرورة مرجعة (رئاسة المحكمة وحدها) في حالة (طلب الصورة التنفيذية) المشار إليها بمقتضى (توكيل خاص) لذا يتم عرض الأمر علي المستشار/ رئيس المحكمة شخصياً لتقدير حالة للضرورة ويوضح في صورة الحكم عند تسليمها تاريخ ورقم هذا التوكيل الخاص واسم الوكيل المصرح له بالاستلام وذلك بخط واضح .

مراجع الكتاب

- ١- المسؤولية المدنية (عقدية - تقصيرية) للمؤلف .
- ٢- المسؤولية المدنية . حسين عامر
- ٣- الوجيز في نظرية الالتزام . د/ عبد الرزاق السنهوري
- ٤- نظرية الالتزام . د/ محمود جمال الدين زكي
- ٥- مصادر ونظرية الالتزام . أ/ محمد كمال عبد العزيز
- ٦- مجموعة أحكام النقص بالمصادرة من المكتب الفني لمحكمة النقض من عام ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٠٥ .
- ٧- المسؤولية المدنية (٣ جزء) . مستشار/ أنور طلحة
- ٨- أحكام النقص في المسؤولية المدنية (٢٠٠٣) مستشار/ سعيد شعله
- ٩- المسؤولية عن أضرار التخزين . / محمد علي مبروك
- ١٠- خطأ للمضرور وأثره في المسؤولية . د/ عبد الرشيد مأمون
- د/ محمد عبد الظاهر حسن
- د/ أيمن إبراهيم العشماوي
- ١١- التعويض بين المسؤولية العقدية والتقصيرية
- مستشار/ محمد أحمد عابدين

مكتبة صدرت المؤلف

- ١- الموسوعة الشاملة في حقوق الملكية الفكرية (جزآن) .
الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .
- ٢- الموسوعة الشاملة في الملكية العقارية (٦ أجزاء) .
الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .
- ٣- الموسوعة الشاملة في التوثيق .
الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية
- ٤- الموسوعة الشاملة في الدعوى وإجراءاتها والإثبات والتنفيذ .
الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .
- ٥- الشفعة كسب لكسب الملكية في العقار .
الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .
- ٦- القسمة الناهية لهاله الشيوع ودعوى الفرز والتجنيب .
الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية
- ٧- السجل العيني ومشكلات عليه واجهت تطبيقاً بمصر .
الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .
- ٨- مرجع القاضي والمحامي والمتقاضى في التعويض عن
المسئولية المدنية (جزآن)
الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .
- ٩- المسئولية الجنائية والمدنية والتأنيبية للطبيب والصيدلي .
الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .

تحت الطبع

- ١- الحيازة المنفية وحمايتها الجنائية.
- ٢- غسل الأموال القذرة والاتفاقيات الدولية ودور البنوك في مكافحتها.
- ٣- شرح (قانون البناء الموحد) ولائحته وقانون (الهدم) ولائحته.
- ٤- الموسوعة الشاملة في التغذية السليمة الصحيحة ومنافع ومضار الأعشاب والنباتات.

فهرس الكتاب

الصفحة

الموضوع

٩

- مقدمة الكتاب -

١٥

- دراسة وتقسيم

١- قاعدة عدم جواز الجمع بين أحكام الدعيين العقديّة والتقصيرية في (دعوى واحدة) وكذا الدفع فيها وأن كان

٢٩

يجوز الجمع بينهما علي سبيل التعاقب.....

٣١

٢- متى يؤخذ بالمسؤولية التقصيرية دون العقديّة ؟

٣٤

٣- قاعدة الجنائي يوقف المدني.....

٤٠

٤- أركان المسؤولية التقصيرية.....

٤٢

٥- تقسيمات الخطأ وأنواعه.....

٤٤

٧- موانع المسؤولية بالنسبة للخطأ التقصيري.....

٤٥

٨- إثبات الخطأ التقصيري.....

٤٥

٩- أنواع الخطأ التقصيري.....

٤٧

- عمدي - إهمال.....

٤٧

- إيجابي - سلبي.....

٤٧

- جنائي - مدني.....

٩- آثار الخطأ: وما يترتب عليه من مسئوليتان:

٤٧

(أ) جنائية (ب) مدنية

أولاً بالنسبة للموظف: جزاء تأديبي إلي جانب جزاء جنائي

	يسمى بالخطأ المهني الجسيم وعقوبته
٤٧	شروط الخطأ المهني الجسيم
٤٧	١٠- أركان عناصر الخطأ غير العمدي المرتب للمسئولية
	التقصيرية.....
٤٧	- خطأ.....
٤٧	- ضرر.....
٤٧	- علاقة السببية بين الخطأ والضرر.....
٤٧	١١- أنواع الخطأ التقصيري الأربع:
٤٧	١- إهمال وعدم احتياط.....
٤٩	٢- للرعاية.....
٥٠	٣- عدم الاحتراز.....
٥١	٤- مخالفة القوانين واللوائح.....
	- الخلاصة في المسئولية المدنية التقصيرية
٥٣	١٢- أركان الخطأ التقصيري المرتب للمسئولية.....
	١٣- صور الخطأ التقصيري:
٥٤	١- انحراف.....
٥٤	٢- تجاوز.....
٥٤	٣- تعسف.....
	١٤- ضوابط التعسف التي تجعل استعمال الحق (غير
٥٤	مشروع):
٥٤	أ) قصد الأضرار بالغير.....

- ٥٤ (ب) رجحان الضرر على المصلحة
- (ج) عدم مشروعية المصالح التي يرمي صاحب الحق إلى تحقيقها..... ٥٥
- ٥٥ ١٤- مدي اعتبار (جسامة الخطأ) في تقدير التعويض.....
- حالات انعدام الخطأ عن الخطأ التقصيري ونفي المسؤولية بالتعويض والإعفاء من المسؤولية..... ٥٧
- أولاً: حالة الدفاع الشرعي عن النفس أو المال أو لأهلهما وشروطها: ٥٧
- وجود خطر غير مشروع علي نفس المعني أو ماله أو علي نفس أو مال الغير..... ٥٧
- أن يكون دفع الاعتداء بالقدر الضروري..... ٥٧
- أن يكون الاعتداء أو حاله وشيك الوقوع..... ٥٨
- ثانياً: إطاعة وتنفيذ أمر الرئيس أو القاتون وشروطها..... ٥٨
- ١- صدور الفعل من موظف عام..... ٥٨
- ٢- بناء علي أمر من رئيسه المباشر ٥٨
- ٣- اعتقاد الموظف العام أن طاعة أمر رئيسه الصادر إليه ولجبه عليه..... ٥٨
- ٤- إثبات الموظف اعتقاده مشروعية الأمر الصادر إليه من رئيسه وأن ذلك يقوم علي أسباب معقولة وأنه راعي جانب الحيطة..... ٥٨

ثالثاً حالة الضرورة وشروطها

- ٥٩ ١- خطر حال يهدد النفس أو المال.....
- ٥٩ ٢- أن يكون مصدر الخطر أجنبياً عن المضرور.....
- ٥٩ ٣- أن يكون الخطر المراد تفاديه أشد من الخطر الحاصل

رابعاً: حالة استعمال السلطة

- ٦٠ ٣- حال.....
- ٦٠ ٤- غير مصحوب بنفع علي المضرور.....
- ٦١ ١٧- إثبات الضرر.....
- ١٨- ثانياً: الركن الثاني للمسئولية (الضرر) وأنواعه

- ٦٢ ١- مادي.....
- ٦٤ ٢- ألبى.....
- ٦٣ ١٨- شروط الضرر:

- ١- مباشر.....
- ٢- محقق، أو محقق الوقوع مستقبلاً متى كان مؤكداً فلا يكفي المحتمل ومثال الضرر الحال المحقق (تقويت الفرصة)

٦٤ مثاله.....

- ٦٤ - قيد المشرع انتقال حق التعويض عن الضرر الألبى علي

- ٦٤ ١- أشخاص معينين.....

- ٢- قصر حق المضرور عن التعويض علي الاتفاق بين

- ٦٥ المضرور والمسئول أو رفع المضرور دعوى تعويض

- ٢٤- الالتزام القانوني بشيء (لا يعد ضرراً يستحق عنه

٦٥تعويض) مثال
٦٦	٢٥- إثبات الضرر الأدبي.....
٦٧	٢٤- التعويض المؤقت.....
٦٩	- أحكام التقاضي في التعويض المؤقت.....
٧٠	٢٥- العبرة في تقدير الضرر.....
٧١	٢٦- ثالثاً علاقة السببية.....
٧١	٢٧- إثبات علاقة السببية.....
	- حاله تعدد أسباب وقوع للضرر وكان خطأ المدعي عليه
٧١	هو أحدهما.....
	- حالة تعدد الأسباب وكان خطأ المدعي عليه هو أحد
	أسبابها هل يلزم المسئول بتعويض الضرر كاملاً أم يعفى
٧٢	جزء منها.....
٧٣	- معيار الضرر المباشر الثابت
٧٤	- أسباب انعدام علاقة السببية وبالتالي انقضاء المسؤولية
٨٠	٢٩- آثار المسؤولية التقصيرية
	٣٠- طرق التعويض:
٨١	١- تقاضي ٢- عيني
	٣٣- جواز الجمع بين التعويض عن الضرر وما قد يكون
	مقرراً بموجب قوانين وشروطه إلا يجاوز مقدار الضرر
٨١	الحاصل وألا خصم منه.....
٨٢	٣١- التقادم انمسقط للتعويض (م ١٧٢ مدني) (٣ سنوات)

- ٨٣ - ٣٢- وقف سريان التقادم والأثر المترتب عليه.....
- ٨٤ - أحكام النقض في تقادم دعوى التعويض.....
- ٨٧ ٣٤- اختصاص (القضاء العادي لدعاوى التعويض عن الأعمال المادية الإدارية والخطأ التقصيري)
- ٨٧ ٣٥- الفرق بين التضام والتضامن من عند تعدد المسؤولين عن العمل الضار غير المشروع.....
- ٨٨ أحكام النقض في التضامن.....
- ٨٩ أحكام النقض في التضام.....
- تعدد المسؤولية عن العمل الضار في المسؤولية التقصيرية يجعلهم متضامنين في التزامهم بالتعويض (م ١٦٩ مدني)
- ٨٩ ٣٦- الحكم الجنائي الصادر بالبراءة لا يمنع المحكمة المدنية من الحكم بالتعويض.....
- ٩٠ ٣٧- الإغفاء من المسؤولية في المسؤولية التقصيرية
- ٩٢ ١- القوة القاهرة.....
- ٩٣ ٢- خطأ المضرور واستغراقه لخطأ الجاني والخطأ المشترك
- ٩٣ ٣- خطأ الغير واستغراقه لخطأ الجاني.....
- ٩٥ ٤- حالة الضرورة (م ٦١ عقوبات، ١٦٨ مدني)
- ٩٦ شروطها.....
- ٩٦ ١- وجود خطر حال جسيم.....
- ٩٧ ٢- أن يكون من شأن الفعل التخلص من الخطر

- ٩٧ ٣- أن يكون الفعل هو الوسيلة الوحيدة للتخلص من الخطر
- ٩٧ ٤- إلا يكون لإرادة الجاني دخل في حلول الخطر.....
- ٩٧ - أثر توافر حاله للضرورة
- ٩٧ إثبات حاله للضرورة.....
- ٩٧ ٣٨- أحكام المسؤولية التقصيرية.....
- ٩٨ ٣٩- صور المسؤولية التقصيرية.....
- ٩٩ ٤٠- المسؤولية عن الخطأ الشخصي (م ١٦٣ مدني)
- ١٠٢ ٤١- صيغة دعوى تعويض عن العمل غير المشروع.....
- ١٠٤ ٤٢- المسؤولية عن عمل الغير وتنقسم إلي.....
- ١- مسؤولية متولي الرقابة عن أعمال تابعه غير
المشروعة (م ١٧٣ مدني) ١٠٤
- ٤٣- ٢- مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة
(م ١٧٤ مدني) ١١٣
- ١٣٩ ٤٨- صيغة دعوى تعويض عن عمل الغير الغير مشروع
- ١٤١ ٤٥ - المسؤولية عن فعل الأشياء وينقسم إلي.....
- ١٤١ ٤٦- ١- المسؤولية عن فعل الحيوان (م ١٧٦ مدني)
- ١٤٣ ٤٧- صيغة دعوى تعويض ضد حارس الحيوان.....
- ١٤٥ ٤٨- ٢- المسؤولية عن تهمد البناء (م ١٧٧ مدني)
- ١٥٢ ٤٩- صيغة دعوى تعويض ضد حارس البناء.....
- ١٥٥ ٥١- المسؤولية عن فعل الأشياء الميكانيكية (م ١٧٨ مدني)
- ١٦٧ ٥٥- صيغة دعوى تعويض ناشئة عن أشياء

تطبيقات قضائية

في دعوى المسؤولية التقديرية والتعويض عنها

الفصل الأول

- ١٧١ مسؤولية الحكومة عن أضرار الزلازل
- ١٧٣ أ) بالنسبة لمالك العقار
- ١٧٤ ب) بالنسبة للدولة

الفصل الثاني

عقد السمسة

- ومسئولية شركة السمسة عن صحة الأوراق المالية محل التعامل
- ١٧٧ والتزامها بتعويض المشتري المتضرر من تزوير الورقة المباعة
- ١٨١ أحكام النقض في هذا الصدد

الفصل الثالث

- ١٨٣ التعويض عن الاعتقال والتعذيب
- ١٨٥ س) هل يستحق (المعتقل) تعويضاً عن الاعتقال والتعذيب؟
- ١٨٥ أحكام النقض في هذا الصدد

الفصل الرابع

- ١٨٩ المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن التخمين
- ١٩٢ أركانه
- ١٩٢ ١- خطأ
- ١٩٣ ٢- ضرر

- ١٩٦ ٣- علاقة السببية.....
- ١٩٧ - قانون ٢٠٠٢/٨٥ بتعديل أحكام قانون ١٩٨١/٥٢
- ١٩٩ - صيغة دعوى التعويض عن أضرار التخزين.....

الفصل الخامس

٢٠٢ عدم جواز التفتيش المسلح للطائرات المدنية

الفصل السادس

(س) هل يجوز تعويض المحبوس احتياطياً إذا قضى

- ٢٠٨ ببراءته؟
- ٢١١ - وضع المحبوس احتياطياً بعد الحكم ببراءته.....
- أساس مسؤولية الدولة عن تعويض الضرر الناشئ عن
- ٢١١ الحبس الاحتياطي للمضرور.....
- ٢١٢ أركان المسؤولية.....
- ٢١٢ - خطأ.....
- ٢١٢ - ضرر.....
- ٢١٣ علاقة السببية.....
- مبادئ المحكمة الإدارية بخصوص التعويض عن المسؤولية
- ٢١٤ الإدارية.....

الفصل السابع

مسؤولية الطبيب المدنية

- ٢١٦ مسؤولية الطبيب (تقصيرية) وشروطها.....
- ٢١٨ ١- للترخيص بذلك.....

- ٢١٨ ٢- حسن النية لغرض العلاج.....
- ٢١٨ ٣- رضا المريض بالعلاج.....
- ٢١٨ ٤- حاله للضرورة.....
- صيغة دعوى تعويض عن (جراحة خطأ) من طبيب يعمل
بالمستشفى العام..... ٢٢٣
- ١١٩- صيغة دعوى تعويض مرفوعة ضد / رئيس مجلس
إدارة مستشفى خاص لامتناع الطبيب بها عن إدخال مريض
غرفة العناية المركزة مما أصاب المريض (بجلطة) عجلت
بوفاته..... ٢٢٦

الفصل الثامن

التعويض عن المسؤولية عن إساءة استعمال حق

التقاضي

- ٢٣١ س) هل يجوز التعويض عن إساءة استعمال حق التقاضي
- ٢٣١ - أحكام النقص الصادرة في هذا الصدد.....
- متى يصبح حق الدفاع أمام المحكمة (جريمة) يلتزم
بالتعويض؟ ٢٣٧
- صيغة دعوى تعويض عن إساءة استعمال حق التقاضي ٢٣٨

الفصل التاسع

التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة

- في ظل ق ١٩٩٠/١٠ والمعمول به اعتباراً من ١٩٩٠/٧/١
كيفية تقدير التعويض..... ٢٤٢

- ٢٤٢ كيفية الطعن علي قرار لجان تقدير التعويض
- ٢٤٣ (س) هل يجوز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية؟
- ٢٤٤ النتائج المترتبة علي عدم إيداع (قرار نزع الملكية) مكتب الشهر العقاري خلال (سنتين) من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية.
- ٢٤٤ موقف الشريعة الإسلامية من نزع الملكية للمنفعة العامة
- ٢٤٥ أحكام النقض في نزع الملكية للمنفعة العامة
- ٢٤٦ المدة التي يستحق عنها تعويض وكيفية تقديره
- ٢٤٧ (س) هل يعد إصدار قرار اعتماد خط التنظيم مرتباً بخروج (س) هل يجوز للمشتري بعقد عرفى المطالبه بربيع العقار المغتصب فيه عن ملك صاحبها ؟
- ٢٤٨ صيغة دعوى تعويض عن نزع ملكية للمنفعة العامة

الفصل العاشر

التعويض عن جريمة البلاغ الكاذب

- ٢٥١ تعريفها
- ٢٥١ أركانها
- ٢٥١ الركن المادي
- ٢٥٢ قصد جنائي، خلص
- ٢٥٢ أحكام النقض بخصوص التعويض عن البلاغ للكاذب
- ٢٥٣ حالات الإعفاء من عقوبة جنحة البلاغ للكاذب

٢٥٦ صيغة دعوى تعويض عن بلاغ كاذب.....

الفصل الحادي عشر

س) مدي مسئولية رجل البوليس عن تفريق المظاهرات

٢٥٩ وإصابة البعض منهم؟

٢٦١ أحكام النقض الصادرة في هذا الصدد.....

الفصل الثاني عشر

٢٦٢ التعويض عن المنافسة غير المشروعة

٢٦٣ أحكام النقض الصادرة في هذا الصدد.....

٢٦٦ صيغة دعوى تعويض عن المنافسة غير المشروعة.....

الفصل الثالث عشر

٢٦٨ جرائم التجسس والتقصص عبر الخلفيون المحمول

شروط العقاب علي التجسس علي المحادثات والتصوير بغير

٢٧٠ رضاء المجني عليه.....

الفصل الرابع عشر

٢٧٨ المسؤولية عن تعذيب جهاز الزوجية

الأصل أن جهاز الزوجية هو (ملك الزوجة) يعمل به (قائمة

منقولات) موقفه من الزوج يتسلم المنقولات (كوديعة) تسلم

٢٧٨ عند طلبها.....

٢٧٨ أحكام النقض الصادر في هذا الصدد.....

الفصل الخامس عشر

- ٢٨١ التعويض عن فسخ الخطبة
٢٨٤ أحكام النقض الصادرة في هذا الصدد.....
صيغة دعوى تعويض عن الأضرار التي حاقّت بالمخطوبة
٢٨٦ من جراء فسخ الخطبة.....

الفصل السادس عشر

- ٢٨٨ وفاة المتهم أثناء محاكمته
٢٨٩ أولاً حالة وفاء المتهم أثناء محاكمته.....
ثانياً حالة وفاء المتهم بعد الحكم عليه نهائياً بالتعويضات ثم
٢٨٩ يتوفى قبل تنفيذ الحكم.....
٢٩٠ (س) هل الحكم بالبراءة متع من الحكم بالتعويض

الفصل السابع عشر

- التعويض عن مسئولية (قاضي) عن إصدار حكم خاطئ
(س) مسئولية القاضي عن إصدار حكم خاطئ ترتب عليه
٢٩٥ ضرر للمتقاضى؟.....
(س) هل يسأل وما معيار الخطأ الموجب للمسئولية وهل
٢٩٥ يجوز الحكم عليه بالتعويض؟.....
(س) هل يعد (خطأ مهني جسيم فهم القاضي للقانون على
٢٩٦ نحو معين أو استنتاجه أمراً ولو كان غير سليم؟.....
٢٩٩ أحكام النقض في هذا الصدد.....

الفصل الثامن عشر

٣٠٢	التعويض عن القتل والإصابة الخطأ
٣٠٣ القتل الخطأ في الشريعة الإسلامية
٣٠٤ القتل الخطأ في القانون
٣٠٩ الإصابة الخطأ
٣٠٩ وسائل دفع المسؤولية
٣١٠ أحكام النقض في هذا الصدد
٣١١ صيغة دعوى تعويض عن قتل أو إصابة خطأ

الفصل التاسع عشر

٣١٤	التعويض عن القذف والنسب
٣١٥	أولا :- جريمة القذف.....
٣١٥ أركان المسؤولية
٣١٦ مادي الإسناد
٣١٦ موضوع الإسناد
٣١٦ علانية الإسناد
٣١٦ معنوي قصد جنائي (علم وإرادة)
٣١٦ أحكام النقض الصادرة في هذا الصدد
٣١٨ صيغة دعوى جنحة مباشرة عن واقعة القذف
٣٢٠ ثانياً جنحة سب علني
٣٢٠ السب العلني
٣٢٠ السب غير العلني

الفصل العشرون

مسئولية وزارة التعليم عن جريمة ارتكبتها المدرس

٣٢١ أثناء الدروس الخصوصية.....

الفصل الحادي والعشرون

س) ما مدى مسؤولية الممتنع عن مساعدة شخص في

٣٢٥ خطر؟

مثاله من يصطدم شخص بسيارته ويتركه بين الحياة والموت دون

مساعدته بنقله إلى أقرب مستشفى أو طلب النجدة له (م ٢٣٨

٣٢٥ عفوبات)

الفصل الثاني والعشرون

التعويض عن الفرق في الشواطئ وحمامات السباحة بالأندية

٣٢٧ والقرى السياحية ومسئولية الحكومة

٣٢٧ أولاً مسؤولية الحكومة عن الفرق بالشواطئ.....

٣٢٧ أحكام النقص في هذا الصدد.....

٣٢٨ ثانياً مسؤولية الأندية عن الفرق بحمامات السباحة.....

٣٢٨ أحكام النقص الصادرة في هذا الصدد.....

المسئولية للمدنية عن الفرق بحمام السباحة.....

ثالثاً مسؤولية القرى السياحية بالساحل الشمالي والغردقة عن

٣٢٩ الفرق بشواطئها.....

٣٣٠ رابعاً: تقادم دعوى التعويض للمدنية في الحالات السابقة

الفصل الثالث والعشرون

- ٣٣٢ **مسئولية الصحفي عن النشر والنقد**
- ٣٣٢ شروط أباحه حق النشر والنقد
- ٣٣٢ أحكام النقض الصادرة في هذا الصدد
- ٣٣٨ هل يجوز نشر ما يسبق للمحاكمة من إجراءات الاستدلال والتحقيق
- ٣٣٩ مسؤولية رئيس الحزب عما ينشر في جريدته
- ٣٤٠ حق الرد والتصحيح في الصحف
- أثر النقد الذي يتجاوز الحد إلى التشهير والتجريح والانتقام وسوء القصد أو ازدراء الأديان
- ٣٤١ مسؤولية رئيس التحرير عن التسرع في نشر خبر بدون تريث

الفصل الرابع والعشرون

- ٣٤٦ (س) مدي مسؤولية مدير الشركة تجاه الشركة التي يعمل بها؟

الفصل الخامس والعشرون

- ٣٤٩ التعويض عن الإثراء بلا سبب
- ٣٤٩ شروط رفع هذه الدعوى
- ٣٤٩ تقادم رفع دعوى الإثراء بلا سبب
- ٣٥٠ أحكام النقض الصادرة في هذا الصدد
- ٣٥١ صيغة دعوى تعويض عن الإثراء بلا سبب

الفصل السادس والعشرون

- ٣٥٣ **التعويض عن المسؤولية من حوادث قطارات السكة الحديد**

- مسئولية أمين النقل السكة الحديد عن إصابة ركاب نتيجة سقوطه
 من القطار..... ٣٥٤
- مسئولية هيئة السكة الحديد عن إصابة المسافر علي رصيف
 المحطة..... ٣٥٧
- س) هل يستحق متسليق القطار (التسطيح) تعويضاً إذا مات؟ ٣٥٨
- س) ما هو مسئولية السكة الحديد عن حادث تصادم؟ أو انقلاب
 قطار راح ضحيتها العديد من الركاب؟ ٣٥٩
- س) ما هو مسئولية السكة الحديد عن حوادث المزلقات
 (المجازات)؟ ٣٦٢
- س) ما هو مسئولية السكة الحديد من عطل القطار نتيجة فعل
 الغير بعينه بالجزرة؟ ٣٦٥
- س) مسئولية ساق القطار بالالتزام بعدم التحرك بالقطار رغم
 ظهور اللون الأخضر إلا بعد رؤية إشارة الكساري؟ ٣٦٦

الفصل السابع والعشرون

- تعويض الموظف المحال إلي المعاشي بغير حق لتقويضت
 الفرصة عليه في الترقية إلي الدرجة الأعلى؟ ٣٦٨

الفصل الثامن والعشرون

- المسئولية التقديرية من الخطأ في تنفيذ الأحكام ٣٧٠

الفصل التاسع والعشرون

- التدليعي والمسكوت العمدة عن أخفاء عيب السلعة
 والمسؤولية عنه وعن عيوب الرضا ٣٧٢

٣٧٣ مسؤولية تقصيرية وليست تعاقبية

الفصل الثلاثون

مسئولية مجلس الشعب عن تعويض الضرر الناتج عن إخلاله
بقواعد إسقاط عضوية أحد أعضائه ٣٧٥

الفصل الحادي والثلاثون

التعويض عن إبطال البيع أو فسخه ٣٧٦

الفصل الثاني والثلاثون

المسئولية المدنية للموظف العام عن خطئه الوظيفي ٣٧٨

الفصل الثالث والثلاثون

مسئولية الشريك المشترك عن تلف العقار حال استثنائه بالانتفاع
به ٣٨٠

الفصل الرابع والثلاثون

خطأ الوكيل التقصيري بمجاوزة حدود الوكالة يرتب مسؤولية
الأصيل مدنياً ٣٨١

الفصل الخامس والثلاثون

تخطي القاضي في الإعارة دون مقتض رغم استيفائه كل
الشروط المطلوبة يشكل إساءة لاستعمال السلطة فيعد خطأ
تقصيري في حق وزارة العدل يعطي للقاضي المظلوم حق طلب
التعويض ٣٨١

الفصل السادس والثلاثون

إهمال الحارس القضائي للوكيل عن ملك العقار في العناية

٣٨٢ بالمال محل الحراسة فيسأل مسئولية تقصيرية في (ماله الخاص)

الفصل السابع والثلاثون

٣٨٢ التعويض عن الغش الصادر من ناقص الأهلية

الفصل الثامن والثلاثون

٣٨٣ التعويض عن الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم المعتمدة

٣٨٨ **مقتوبات هامة**

قضاء محكمة جناح مستأنف للقاهرة دائرة التعويضات بأبطال

٣٨٩ عقود حصول المحامين على نسبة من التعويضات٠

٣٩٠ كتاب دورى ٥ / ١٩٨٦ وكتاب دورى ٩ / ١٩٨٦

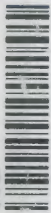
..... **مراجع الكتاب**

..... **كتب وصفتها المؤلف**

..... **الفهرس**



Bibliotheca Alexandrina



0658592